



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

# كاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن (3000) ل.س • دمشق ص.ب (35033) • تليفاكس (00963 11 3321775) • بريد إلكتروني: general@kassioun.org

## الافتتاحية

### الفرصة قائمة ومفتاحها داخلي!

رغم الجهود الكبيرة التي يجري بذلها لإضفاء أجواء احتفالية على الوضع السوري الراهن، إلا أن الأمر يبدو - وفقاً للممثل الشعبي - كمن «يرش على الموت سكرًا» فالوقائع واضحة وصارخة بعمق المأساة المتراكمة والمتفاقمة... بدءاً من الوضع السياسي العام الذي ما تزال سورية بموجبه عبارة عن مجموعة من المناطق التي تحكمها سلطات مختلفة، وتسود فيها فضاءات اقتصادية متعددة، ومروراً بالأوضاع الاقتصادية الكارثية والإجراءات والتوجهات الليبرالية المعادية لمصالح أكثر من 90% من السوريين، والمتوافقة مع صفات صندوق النقد والبنك الدوليين، وليس انتهاءً بالأوضاع الأمنية التي تزداد خطراً يوماً بعد يوم، بفعل التدخلات الخارجية المدمرة، وخاصة «الإسرائيلية»، وبفعل ارتفاع مستوى التحريض الطائفي وغياب المشاركة السياسية الحقيقية، بل والسعي الواضح من أجل تطويق الحراك السياسي للناس مجدداً.

رغم أن الصورة تبدو قائمة ومنزرة بمزيد من الكوارث، إلا أن الكوارث المتراكمة نفسها، يمكنها أن تفتح الباب أمام فرص كبرى؛ فرص ربما لم تكن متاحة في يوم من الأيام بقدر ما هي متاحة اليوم، ولكنها مشروطة بطبيعة الحال، بالتقاطها واستثمارها بشكل صحيح...

بين هذه الفرص ما يلي:

**أولاً:** لطالما كانت النزعات الطائفية والقومية موجودة ضمن المجتمع السوري نتيجة التخلف الاقتصادي والتخلف في التنمية، وغياب المشاركة السياسية الحقيقية، وتسيّد الفساد الكبير والنماذج الاقتصادية التي تخدّمه، الأمر الذي أدى بمجموعه إلى تشويه الهوية الوطنية ومنع استكمال بنائها. هذه النزعات، بقيت طوال عقود مخبأة تحت السطح، ولكنها ابتداءً من 2011 بدأت تطل برأسها، وخاصة عبر تحريض خارجي وداخلي، استخدم الإعلام والسياسة والعسكرة، ويمكن القول: إننا وصلنا اليوم إلى ذروة ظهور هذه النزعات، وأن الناس لما رأوا الأمر ملموساً أمامها، بدأت تقتنع سريعاً بأن هذا الاتجاه مدمر وغير قادر على حمايتهم أو ضمان مستقبلهم، بل قادر فقط على ضمان مزيد من الدمار والحروب والقتال... أي أن المسألة الطائفية قد تم وضعها على طاولة الحل الفعلي موضوعياً، بشكل لا يكاد يكون له مثيل إلا في مرحلة الاستعمار الفرنسي، التي استطاع الآباء الأوائل أن يقدموا نموذجاً متقدماً في حلها، ووضعوا الأساس الذي يمكننا اليوم الاستناد إليه، لعلنا مرة وإلى الأبد، انطلقاً من شعار «الدين لله والوطن للجميع».

**ثانياً:** الموقع الجغرافي السياسي لسورية كان دائماً ميزة مطلقة تمتلكها سورية، ولكنه استثمر لتعزيز السلطات لا لتعزيز الدولة، فتحوّل إلى نقمة عليها، خاصة مع اتجاه السلطات المختلفة لكسب الشرعية من الخارج لا من الداخل.

**ثالثاً:** الميزات المطلقة والنسبية في الاقتصاد السوري كثيرة ومتعددة، ويمكن البناء عليها وتحقيق نمو وتنمية حقيقيين، ولكن المدخل هو إعادة توزيع الثروة والسلطة بشكل حقيقي لمصلحة الناس، ضمن نظام سياسي منطوق يضمن حقوقهم، ويضمن قدرتهم على الدفاع عن تلك الحقوق عبر حريات سياسية فعلية. رابعاً: رغم حالة القلق الهائل الذي يمر به العالم بأسره من وجهة نظر تغير موازين القوى، إلا أننا نعيش عصراً غير مسبوق من تراجع الأمريكي، ومعها ضمناً «الإسرائيلي»، وذلك بالضد تماماً مما يجري ترويجه في الصورة الإعلامية... «لأن الاقتصاد قبل غيره هو نقطة الانطلاق الأولى التي يمكن الركون إليها في تقييم وضع الدول»... هذا الوضع الدولي الجديد، والمترافق مع صعود الاتجاه نحو تحالفات إقليمية جديدة تضم دولاً وأنظمة كانت حتى الأمس القريب متناقضة متعادلة، كما هو الحال مع السعودية وإيران وتركيا ومصر، هو فرصة ثمينة لسورية، بما في ذلك عبر الاستفادة من مشروع الحزام والطريق.

بوابات الفرص هذه جاهزة لنفتحها على مصراعها، ولكن مفتاحها داخلي وليس خارجياً، ويبدأ بتوحيد السوريين عبر الحل السياسي الشامل المستند إلى التوجهات والأهداف الأساسية للقرار 2254، وعبر المؤتمر الوطني العام الشامل كامل الصلاحيات الذي يضم كل القوى السياسية والاجتماعية السورية، ويضع كل الملفات العالقة على طاولة النقاش بين السوريين، للوصول إلى حلول مشتركة وتوافقية...

## العدالة الانتقالية: بين النظري والواقع

### بين القانوني والسياسي-الاقتصادي [04]

#### شؤون عربية ودولية



قراءة في وثيقة الأمن القومي الأمريكي

17

#### شؤون اقتصادية



كذبة «الاقتصاد الحر التنافسي»... ليست نموذجاً بل منبحة!

12

#### شؤون محلية



مذكرات تفاهم مع شركات أمريكية تثير الجدل

08

#### شؤون عمالية



تسيير الأعمال شيء ودورة نقابية جديدة شيء آخر

02

# تسيير الأعمال شيء ودورة نقابية جديدة شيء آخر

## بصراحة

### المنظمة النقابية ملك أصحابها العمال

سنة مزّت على سقوط سلطة الأسد، سقطوا يعتبر بالنسبة للطبقة العاملة، والأغلبية الطبقة المنهوبة في البلاد، يوماً تاريخياً، ليس لأنها تخلصت من سلطة أمنية واستبدادية فحسب، بل لأنها كانت طوال العقود الأخيرة سلطة لنظام النهب والفساد، اعتدت فيها على جيوب الطبقة العاملة وحقوقها ومعيشتها وكرامتها الاجتماعية، عبر سياسات اقتصادية منحازة للناهبين الكبار دون أدنى حماية لها، وللطبقات الفقيرة والضعيفة، سواء كانت حماية سياسية أو نقابية أو تشريعية قانونية ضامنة بذلك لنفسها الهيمنة والتحكم بالتنظيم النقابي عبر قنوات بروتوكولية وديمقراطية شكلية جعلت من المنظمة النقابية أداة تحكم إضافية بيد السلطة، تعزز بها هيمنتها على المجتمع وتمنع أي استقلالية تمكن المنظمة من ممارسة دورها الطبقي النضالي السياسي المناط بها. وكان كافياً بالنسبة لها أن تمسك بالمفاصل الأساسية الصانعة للقرار النقابي من خلال تعيينات وترشيحات واستئناسات حزبية وغيرها من أشكال التكتيك السلطوي، فتحوّلت النقابات من منظمة شعبية طبقية إلى مؤسسة بيروقراطية بائسة، تنفذ ما يملأ عليها من قياداتها المعينة بقرار سياسي وأمني، فالمسؤول الأمني في التجمع العمالي له اليد العليا في العملية الانتخابية، وممثل الحزب الحاكم يترأس مؤتمرات النقابات، يدفع ويمنع وفق توجيهات القيادة السياسية، والأمين القطري المساعد يجلس على منصة ويقود اجتماعات المجلس العام، ويتشارك مع رئيس الاتحاد التخويّف والتخوين والتهديد والوعيد، ويقترن نتائج المؤتمر ويرفعان باسم الطبقة العاملة رسالة للقيادة السياسية مليئة بالولاء والشكر والفاء له ولمكرماته وأفضاله على الطبقة العاملة القابعة بأكملها تحت خط الفقر، كمؤمة الغم فتقات على فئات الناتج القومي الذي يذهب جله للغاسدين وأمرء الحرب والفتنة والمال.

منذ عام تخلص الشعب السوري من أعتى السلطات الدكتاتورية وأكثرها تجسراً وفساداً، ورأت الطبقة العاملة والحركة النقابية الأمل من جديد كي تعود للحياة السياسية والنقابية في هذه المرحلة الجديدة وتسترد السلطة التي سلبت منها، لا لتنتقل ليد سلطة أخرى، ولتستعيد استقلاليتها لا لتصادرها سلطة أخرى. إن ما تزيده الطبقة العاملة عبر تنظيمها النقابي أن تصنع قرارها بنفسها وفق مصالحها الوطنية والنقابية والمعيشية، وأن تمارس ديمقراطيتها الحقيقية لا الشكلية، بعيداً عن التعيينات والمحاصصة والشعارات والولاء والتبعية، وأن يكون لها برنامجها الذاتي المستمد من واقعها وضرورتها النضالية، الذي تشارك بوضعه جميع القوى العمالية بدءاً من القواعد وعلى مساحة البلاد. بذلك فقط يمكن للمنظمة العمالية أن تدخل المرحلة الجديدة وتساهم بدورها الوطني والسياسي، وأن تمثل العضل تمثيلاً حقيقياً وشرعياً، فالمنظمة النقابية كانت وما زالت ملك أصحابها العمال دون غيرهم، ولهم الحق الكامل بمصيرها ومصيرهم.



بعد سقوط سلطة نظام الأسد، بتاريخ 9-12-2024 أصدر المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات العمال، وبقرار فردي من رئيسه المرتهن لسلطة الأسد، بياناً جاء في فقرته الأخيرة «باسم كافة النقابيين في الاتحادات المهنية واتحادات عمال المحافطات والنقابات العمالية واللجان النقابية... نضع أنفسنا بتصرف الأخوة في قيادة العمليات العسكرية في إقرار ما تراه مناسباً لقطاعنا وفي كافة قطاعات العمل الوطني العام». وكنا قد كتبنا في حينه في العدد رقم 1207 مقالاً تحت عنوان «خير الخطنين التوابون» عن سوء هذا البيان ودلالته وخطورة تداعياته. وطالبنا حينها بأن يوضع التنظيم النقابي تحت تصرف أصحابه الشرعيين ألا وهم العمال، وبيننا خوفنا على المنظمة ووضعها تحت وصاية جديدة بعد أن تخلصت من وصاية بأئدة، واعتبرنا في حينه أن مجرد صدور هذه الفقرة في البيان إقرار ممن أصدره بأنه كان تحت وصاية سياسية تنفي وهم استقلالية قرار المنظمة التي كانت القيادات والسلطات تنغني به.

#### ■ هاشم العقوبي

وفعلاً تدخلت السلطات في ذلك الحين في عمل المنظمة بشكل تدرجي، ومن خلال إجراءات قالوا بأنها مؤقتة منعا للفراغ. وسرعان ما أمسكت قوى الواقع الجديد بزمام الأمور وعبأت الفراغ، وحينها اعتبرت القوى الفاعلة بالنقابات بأن «الحل أحسن من العمى»، وبالتالي لا بأس بمرحلة انتقالية أو مؤقتة تضي بعمل المنظمة وتوصلها لبر الأمان وتحافظ عليها من التفريط أو الحل كما حصل مع اتحاد الفلاحين. وفعلاً بعد شهر تقريباً تم تشكيل مكتب تنفيذي مؤقت جمع بين القديم والجديد، هدفه كما أعلن عنه تسيير أمور المنظمة، لتأتي جملة قرارات الحكومتين المتعاقبتين، طالت موظفي القطاع العام لتضع القيادة النقابية المؤقتة أمام استحقاقات معقدة وصعبة لم تنجح في مواجهتها، بل إنها نأت بنفسها عن الحراك العمالي واكتفت بالتصريحات الإعلامية والاجتماعات مع المسؤولين الحكوميين، دون أن تؤدي لنتائج ملموسة ومباشرة. ورغم ذلك كان الانطباع العام السائد بأن القيادة الجديدة بحكم موقعها كمسيرة للأعمال لن تستطيع فعل أكثر من ذلك، لأنها لا تمتلك قوة التمثيل الديمقراطي للعمال.

#### ■ الضرورات التنظيمية لا تبرر مصادرة الديمقراطية

مع مرور الأشهر كان واضحاً أن مرحلة تسيير الأعمال سوف تطول بحكم الخلل التنظيمي الكبير الذي حصل، بفعل قرارات الفصل والنقل وكف اليد والاستقالات وغيرها، مما جعل من الانتخابات هدفاً مؤجلاً، لعدم استقرار التجمعات العمالية التي تعتبر هي الهيئات العامة، التي تبدأ الانتخابات بها، مما وضع قيادة التنظيم المؤقتة أمام مسؤولية جديدة وكبيرة، تتمثل بالحفاظ على أعضاء المنظمة والدفاع عنهم وعن وظائفهم وأجورهم، وكان المطلوب منهم التصدي لهذا الدور وتلك المسؤوليات، ولكن ذلك لم يحدث، بل تم التركيز على التغيير التنظيمي للهيئات من خلال تعديلات جزئية أو كلية بمكاتب النقابات واتحاد المحافطات والاتحادات المهنية وغيرها، وتم ذلك بالعقلية القديمة وبالشكل التقليدي المتعارف عليه، واستمرت هذه العملية حتى تفاجأ الجميع بانعقاد المجلس العام وإقرار انتخابات مكتب تنفيذي جديد بالطريقة ذاتها، وأغلبية العمال النقابيين ظنوا بأن ما يجري هو استمرار لعملية التغيير التنظيمي ضمن مرحلة تسيير الأعمال المطلوب إنجازها، لكن ذلك لم يحصل بل أقرت دورة نقابية جديدة. وللعلم فإن الدورة النقابية مدتها 5 أعوام أي أن ما كان مبرراً لعدم قيام انتخابات متكاملة من اللجان النقابية وحتى رأس

الهرم اختفى في لحظة واحدة، وتم تعيين مكتب تنفيذي جديد ورئاسة، بإجراءات انتخابية غير قانونية وبطريقة مستنسخة من فترة النظام البائد، وهذا لا مبرر له أصلاً، فما هي الحاجة للانتخابات إن كانت ستم بهذا الشكل بعيداً عن التمثيل العمالي الحقيقي؟ فإن كانت الغاية عدم وقوع التنظيم بالفراغ فإن القوى المسيرة للأعمال تقوم بتلك المهمة، ولكن أن يجري اعتماد دورة مدتها خمس سنوات تحت مسمى انتخابات ذلك غير صحيح لأنه صادر السلطة من أصحابها العمال، واستفرد بها وأقرّ عنها، وبالتالي أضعف الطبقة العاملة والمنظمة معاً، فالانتخابات الحقيقية الشاملة وحدها الكفيلة بتجنيب المنظمة خطورة التفكك والهيمنة ومصادرة قرارها وموقفها الجامع ودورها وتمثيلها ووزنها. وهنا لا بد من سرد إحدى الحوادث التي حصلت في أحد اجتماعات المجلس العام خلال 2022 عندما قام أحد الأعضاء بالمطالبة بمحاسبة الحكومة على تفجيرها للطبقة العاملة فتدخل الأمين القطري المساعد محاولاً إسكاته فلم يستطع، بل أصر عضو المجلس على موقفه، فما كان من المدعو هلال إلا أن قال له «جبتك بقرار منسبك بقرار»، فجلس عضو المجلس متراجعاً عما قال، ولو كان هذا العضو أو غيره قد جاء بصوت العمال وقرارهم لما أسكته شيء ولانتزع حقوق من صوتوا له من فم الأسد.

# مطالب عاجلة من العمال إلى الحكومة



لعل الجميع مدرك لحجم الكارثة التي تعيشها الطبقة العاملة إلا الحكومة الحالية، ولا نحتاج لأدلة كثيرة على ذلك، بل يكفي أن نتابع نشاط الحكومة وقراراتها وإجراءاتها لتبين ذلك، سواء تلك السياسات الاقتصادية الاجتماعية بعيدة الأجل، والتي تأخذ بعداً استراتيجياً لا يتعدى شعارات ووعوداً ومذكرات تفاهم، أو تلك السياسات والإجراءات الحكومية اليومية التي نعيشها يوماً بيوم، والتي في جلها تغلق الأفق أمام الطبقة العاملة، وتقتل بشكل تدريجي ذلك الأمل الذي عاشته بعد التخلص من سلطة الأسد. وسيخرج من يطلب من العمال والكادحين الصبر وطول البال، فالتركة ثقيلة والمهام عظيمة والبناء أصعب من الهدم، وغيرها من المطالب التي قد تبدو منطقية لو أنها أعطيت مؤشرات أولية واضحة تبشر بالآتي المنتظر، أما أن تكون المقدمات التي يراها ويعيشها العمال هي هذا الواقع اليومي، فيصبح الكلام عن الانتظار والصبر مجرد كلام نسويقي لا يصلح حتى للتخدير.

## ■ محرر الشؤون العمالية

تخرج بعض التصريحات الحكومية عبر وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي والتي مفادها بأن الإنجاز الذي تحقّق خلال السنة الفائتة على المستوى الاقتصادي والخدمي والمعيشي أقرب ما يكون للإعجاز، وبأنه تحقّق بفترة قياسية لا تحلم بها أكبر الدول وأهمها، وبأن الآتي أكثر نجاحاً وأبهر عظمة، ولا ندري على ماذا استندت تلك التصريحات، أي حقاً من الواقع؟ هل يعجز العمال والفقراء عن رؤية هذا الواقع الوردي، أم أن الحكومة هي المفصولة عن هذا الواقع الذي تعيشه الطبقة العاملة بأبشع صورته، واقع مليء بالبوؤس والعوز والمهانة والعجز بل ومليء بالجوع والبرد والخوف أيضاً. إن الحكومة مطالبة اليوم بأن تعي تماماً هذا الواقع وأن تلاقي مطالب العمال بجدية تامة وسرعة أيضاً، فما زالت المطالبات الموضوعية والمنطقية التي طرحها العمال والنقابيون والقوى المساندة لهم لم تتحقق ولو بجزء صغير منها، بل على العكس من ذلك. وعليه لا بد من إعادة المطالبة بها لعل الحكومة

كونها نابعة من احتياج يومي يبقى الطبقة العاملة على قيد الحياة من جهة، وهي تدل على جدية الحكومة بمعالجات إسعافية سريعة لطبقة تقبع تحت خط الفقر المدقع وتعاني ما تعانيه من انعدام الأمن الغذائي والصحي والخدمي، من جهة أخرى. ومن جانب آخر، إذا قامت الحكومة بتلك الإجراءات فإنها ستكون قد أعطت المؤشرات الأولية التي تجعل من البناء الاقتصادي اللاحق واضح المسار والهدف، فإن التغني بالثروة البشرية التي تمتلكها سورية لا يكفي إن لم يجر الحفاظ عليها ودعمها وجعلها بوصلة التوجه الاقتصادي اللاحق.

المتخصصة. الدعم المباشر لكل الخدمات الحكومية والحفاظ على مجانية التعليم والطبابة والرعاية الصحية والعمليات الجراحية ورعاية الأطفال والمسنين والعاجزين وتأمين الأدوية المجانية والمدعومة. تأمين مواصلات مجانية لعمال القطاع العام وأخرى مدعومة حكومياً لعمال القطاع الخاص تتناسب مع الدخول. تعتبر المطالب الموجزة السابقة ملحة ومستعجلة وغير قابلة للتسويف والتأجيل تحت ذرائع ومبررات أيا كانت وهي ليست تعجيزية بل موضوعية ومنطقية ولا تحتاج لدراسات استراتيجية معقدة.

من العمال المتضررين أنفسهم لتمثيلهم في تلك اللجان وضمان العدالة. التراجع عن عقلية ونهج الخصخصة وإطلاق الإنتاج بالمنشآت العامة الإنتاجية المتوقفة. تنفيذ مطالب الصناعيين بالقطاع الخاص لحماية المنتج المحلي، وتقديم كامل الدعم للصناعة والإنتاج الوطني شرط حماية حقوق العمال الكاملة. رفع الأجور في كلا القطاعين العام والخاص على أن يكون الحد الأدنى للأجور مساوياً للاحتياجات الأساسية للعائلة السورية وفق مؤشرات ودراسات الجهات

تلتفت لها، وتقوم على تنفيذها. حينها فقط سيكون من واجب العمال التعاطي بإيجابية مع حكومة بدأت بتحمل مسؤوليتها ومارست دورها بحق أكبر طبقة اجتماعية في البلاد، وأكثرها مظلومية، وتتخلص المطالبات العاجلة للطبقة العاملة في ما يلي: إلغاء جميع قرارات الفصل والإجازات المأجورة الصادرة عن جهات غير قضائية، وتجديد العقود المؤقتة ومن في حكمها ووضع آجال زمنية واضحة وقصيرة، لتثبيتهم وضمان حقهم بالأمان الوظيفي والمعيشي. تشكيل لجان تقييم مختصة وحيادية يتمثل بها العمال عن طريق اختيارهم

## الطبقة العاملة



### استكلندا إضراب موظفي سينما «فيو» في غلاسكو

بدأ موظفو أكثر دور السينما ازدحاماً في غلاسكو إضراباً عن العمل، بما في ذلك تنظيم وقفة احتجاجية أمام السينما احتجاجاً على ظروف العمل والأجور وعدم اعتراف النقابة بهم. وقال عمال سينما «فيو» إنهم شعروا بضرورة التحرك لعدة أسباب، منها عدم دفع الشركة تكاليف عودة الموظفين إلى منازلهم بعد نوبات عملهم الليلية التي تنتهي في وقت متأخر. ومن المقرر أن يستمر حتى 7 كانون الثاني العام المقبل. قال المنسق الرئيسي للإضرابات إن الإحباط من ظروف العمل في سلسلة دور السينما كان يتزايد منذ فترة. وأضاف: إن العمال يطالبون بأربعة أمور من هذا النزاع: الحصول على أجر معيشي لائق، واعتراف فيو بالنقابات العمالية، وتحسين ساعات العمل التعاقدية، وتوفير مواصلات مدفوعة الأجر إلى منازلهم بعد نوبات العمل المتأخرة.



### البرازيل عمال شركة بتروبراس يدعون إلى إضراب عام

وافق عمال النفط في بتروبراس على إضراب عام يبدأ في 15 كانون أول، بعد فشلهم في التوصل إلى اتفاق مع الشركة البرازيلية المملوكة للدولة. ووفقاً لاتحاد عمال النفط، قدمت شركة بتروبراس مقترحاتاً جديدة، لكنها لم تحرز أي تقدم في النقاط الرئيسية التي نوقشت منذ بداية المفاوضات. وصرح اتحاد عمال النفط البرازيلي «FUP» بأن العرض الأخير المقدم من شركة بتروبراس حول اتفاقية العمل «غير كاف ويبدو استفزازياً». ومن بين المواضيع الرئيسية المختلف عليها تعويضات نهاية الخدمة، وإصابات العمل في صندوق نقابة بتروبراس، والذي يؤثر بشكل مباشر على دخل المتقاعدين. علاوة على ذلك، يطالب عمال النفط أيضاً بضمانات لزيادة الأجور دون اللجوء إلى آليات التعديل الضريبي. كما وصف اتحاد عمال النفط والغاز «FUP» العرض المقدم بأنه لا يحترم عمال شركة بتروبراس.



### كوريا الجنوبية: نقابة عمال السكك الحديدية تعلن إضراباً مفتوحاً

بدأ عمال السكك الحديدية في كوريا الجنوبية إضراباً عن العمل مفتوحاً اعتباراً من يوم 10 كانون الأول الجاري، كما أعلنت النقابة، بعد تعثر مفاوضاتها الأخيرة مع شركة السكك الحديدية الكورية. وفي صباح اليوم نفسه تم التوصل إلى اتفاق مبدئي، مما دفع النقابة إلى تأجيل إضرابها المقرر، الذي يهدف إلى رفع الأجور بنسبة 3% من أجل موازنة الأجور مع الوضع المعيشي. كما اتفق العمال والإدارة على مواصلة المفاوضات. وقال رئيس فرع النقابة، إن الاتفاق تم التوصل إليه «على أساس الثقة المتبادلة»، وتعهد بالحفاظ على علاقة عمل سليمة بين الإدارة والعمال. من جهتها، أعلنت شركة كوريل يوم الخميس «2025/12/11» أن جميع قطارات KTX ستعمل وفقاً للجدول الزمني المحدد، بعد أن قررت نقابة عمال السكك الحديدية الكورية تأجيل الإضراب عقب تحقيق تقدم ملحوظ في محادثات الليلة الماضية.



### تونس: إضراب 100 ألف عامل من أجل الأجور

دخل يوم 10 كانون الأول الجاري قرابة 100 ألف عامل تونسي في إضراب عام عن العمل شمل قطاعات الصناعات الغذائية، الذي يضم المخابز والمطاحن ومصانع العجين الغذائي وقطاع صناعة المياه المعدنية والمشروبات الغازية والمشروبات الكحولية، والتجارة والسياحة والصناعات التقليدية. وجاء الإضراب استجابة لدعوة النقابات العمالية، للاحتجاج على رفض أرباب العمل زيادات في الرواتب. وأعلنت النقابات لهذه القطاعات في بيان لها في صفحتها الرسمية على «فيسبوك» تمسكها بالإضراب المقرر بعد رفض التفاوض من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية ومنظمة أرباب العمل، بشأن الزيادة في الرواتب وتحسين ظروف العمل. وأضافت «يحرم طيف واسع من القطاع الخاص من حق الزيادة في الرواتب»، معتبرة أن النقابات تدافع عن حق التكافؤ بين جميع العمال في الحصول على زيادات سنوية في الأجور.

# العدالة الانتقالية: بين النظري



تركز على المسؤولية الفردية وليس البنيوية، وتنتظر في الانتهاكات أو الجرائم الجسدية والسياسية، دون النظر في العنف الاقتصادي والاجتماعي، وتهدف للوصول الشكلي إلى المصالحة والاستقرار، وليس الحقيقي عبر إعادة توزيع السلطة والثروة.

وكما تبين التجارب التي سيتم النظر فيها، تحولت العدالة الانتقالية في كثير منها إلى عملية تشمل اتفاقات سياسية، تضمن في العمق حماية الطبقات الحاكمة القديمة، أو بكلام آخر الطبقة الناهبة والتي ضمنها تتركز الثروة والفساد، ما يعني كذلك أن الإصلاحات المؤسسية تكون سطحية، دون المساس بعلاقات القوة والملكية التي ترسم ملامح الحياة الاجتماعية الاقتصادية والتي ترسم الإنتاج. لذلك، عند الكلام حول التناقض بين الواقع والمتوقع، فإن الحديث فعلياً هو حول الشكل القانوني وتناقضه مع العمق السياسي الاقتصادي الاجتماعي.

## ثانياً: تجارب الدول في العدالة الانتقالية

عند النظر إلى التجارب الدولية، وبالأخص تلك التي يتم الاستعانة بها كأمثلة عن تجارب ناجحة، نرى أن الجانب الشعبي والسياسي كان له التأثير الأكبر في تحديد ملامح العدالة الانتقالية، في محاولة طي صفحة الماضي، ويمكن أن يأتي الجانب القانوني لاحقاً لوضع بعض اللمسات الشكلية على العملية، ولكن في العمق، وفي معظم التجارب السابقة، فعلياً لم يتم المساس بعلاقات القوة القائمة، واقتصرت العملية على الشكليات.

في هذا السياق، سيتم النظر بشكل مختصر في أربع تجارب، وهي: الأرجنتين، وتشيلي، وجنوب أفريقيا، ورواندا، وليس بهدف استنساخ أي نموذج أو تجربة، ولكن لاستخلاص بعض الدروس المرتبطة بالجانب الاقتصادي السياسي والاجتماعي

وذلك تجارب شهدت نزاعات بين مجموعات عرقية كما هو الحال في رواندا ويوغسلافيا السابقة.

في هذا السياق، تطورت العدالة الانتقالية من مفهومها القديم الذي كان يقتصر على التقاضي أي المحاسبة من خلال المحاكمات، كما بعد الحرب العالمية الثانية، والتي تمثلت بمحاكمات نورنبيرغ، إلى مفهومها الحديث المعنى بالتعامل مع الماضي، وفي الوقت ذاته التركيز على المستقبل أو عدم التكرار، وباتت العملية بعد وضعها ضمن أطر قانونية، تشمل آليات أخرى إضافة إلى المحاسبة والمساءلة الجنائية، أو التقاضي والمحاكمات، وهذه الآليات هي: كشف الحقيقة، جبر الضرر، والإصلاح المؤسسي. كما تحول الثقل الأساسي في العدالة الانتقالية من المحاسبة إلى المصالحة، للوصول إلى تعافٍ حقيقي للمجتمعات فيما بينها وفي علاقتها مع الدولة ومؤسساتها.

نظرياً، هذه الآليات والأطر القانونية، تتطرق إلى جميع جوانب المشاكل التي أدت إلى نشوء الحاجة إلى العدالة الانتقالية، ولكن عند النظر بشكل معمق فيها، فإنها فعلياً مبنية على تخصيص العنف ضمن إطار الجرائم الفردية، وعلى الرغم من نقل مركز الثقل من التقاضي إلى الآليات الأخرى، إلا أن المحاكمات الفردية ما زالت الشكل السائد للمحاسبة. وحتى ضمن الإصلاح المؤسسي، فإنها فعلياً معنية بالمؤسسات التي تشمل أولئك الأفراد، دون المساس بالبنية الاجتماعية الاقتصادية التي أنتجت العنف و/أو البيئة المناسبة لتغذيته وتصاعده.

بكلام آخر، المقاربة السائدة للعدالة الانتقالية، هي مقاربة ليبرالية، تفترض وجود دولة قابلة للإصلاح، وانتقال سياسي تفاوضي، والقدرة على فصل العنف السياسي عن البنية الاقتصادية والاجتماعية التي أنتجت هذا العنف. في هذا السياق، فإن المقاربة الليبرالية:

منذ إصدار المرسوم رقم 20، قبل أكثر من ستة أشهر، من قبل الرئيس السوري للمرحلة الانتقالية، والقاضي بإنشاء «الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية»، ولاحفاً إعلان تشكيلها في آب الماضي، بموجب المرسوم 149، لم يتوقف النقاش حول العدالة الانتقالية، ويمكن رصد ندوات ومحاضرات وجلسات وورشات عمل حول الموضوع يومياً، وعدد منها يشمل الهيئة نفسها. إلا أنه حتى الآن ما زال هناك الكثير من الأمور التي تحتاج إلى إجابات وتفصيل، من الهيئة نفسها والسلطة التي شكلتها.

## إريم عيسى

البنية الطبقية والتوزيع غير العادل للثروة، اللذان ينتجان العنف السياسي والاجتماعي الاقتصادي الذي يؤدي إلى الانتهاكات سواء في النزاعات و/أو خلال فترات الحكم السلطوي.

كما نحاول في هذه المادة أن نقدم رؤية من خلالها نعرف عملية العدالة الانتقالية اللازمة في سورية، بوصفها عملية سياسية اقتصادية وليست فقط قانونية، تعيد صياغة العقد الاجتماعي فيما يصب في تحقيق العدالة الاجتماعية الاقتصادية. في هذا السياق، تتطلب المقاربة اللازمة في الحالة السورية للعدالة الانتقالية، تحليلها من منظور سياسي واجتماعي اقتصادي، لا يمكن فصله عن الصراع الطبقي السابق والقائم، وتوزيع السلطة والثروة.

## أولاً: مفهوم العدالة الانتقالية

العدالة الانتقالية كمفهوم وآلية للتعامل مع الماضي في المجتمعات والدول التي خاضت نزاعات وصراعات أدت إلى نشوء انشاقات، وتدمير للثقة ضمن المجتمعات وبين الشعوب والدولة ومؤسسات الدولة، ليست بالمفهوم الجديد. لكن في شكلها الحالي الحقوقي والقانوني، وآلياتها بتفاصيلها، فإنها تعود إلى أواخر القرن العشرين، وبالأخص التجارب التي خاضتها بعض دول أمريكا اللاتينية، مثل: تشيلي والأرجنتين، والتي شهدت انهياراً للأنظمة العسكرية القائمة، ولاحقاً جنوب أفريقيا بعد انهيار نظام الفصل العنصري،

بغض النظر عن تفاصيل الحالة السورية، يمكن القول: إن هناك تحدٍ مشترك في جميع تجارب العدالة الانتقالية، وهو إدارة التوقعات مقارنة مع الواقع، حيث إن جميع الشعوب التي خاضت تجارب مرتبطة بنزاع، أو انتهاكات جسيمة، وعدد كبير من الضحايا والأضرار، تتوقع هذه الشعوب حلولاً لجميع الملفات، وفي الوقت ذاته، المجتمعات الخارجة من هذا النوع من النزاعات أو الأزمات، تكون منهكة اقتصادياً واجتماعياً، إضافة إلى حصول تغييرات سياسية كبيرة في معظم الحالات، ترافقها تغييرات دستورية / قانونية، ومؤسسية، أو يبدو كذلك.

نحاول في هذه المادة أن ننظر إلى الجوانب المتعددة للعدالة الانتقالية، بدءاً من الجانب النظري، وبعض التجارب التي خاضتها عدة دول، ووضع الملف في السياق السوري اليوم، وبعض الأفكار حول كيف يجب أن تكون المقاربة لملف العدالة الانتقالية، فيما يصب في المساهمة في إيجاد حل جذري للآزمة السورية.

تحديداً، نحاول هذه المادة تفكيك مفهوم العدالة الانتقالية وبنيتها القانونية والسياسية والطبقية، ومقارنة الطابع الشكلي الذي يبرز في أدبيات العدالة الانتقالية مقابل التجارب التي خاضتها الشعوب. حيث إن التعريف القانوني السائد والمقاربة الحقوقية معزولة تماماً في معظم الأدبيات وحتى التجارب عن

## المجتمعات الخارجة

من هذا النوع من النزاعات أو الأزمات تكون منهكة اقتصادياً واجتماعياً إضافة إلى حصول تغييرات سياسية كبيرة في معظم الحالات

# والواقع، بين القانوني والسياسي-الاقتصادي



وميزان القوى.

## الأرجنتين:

شهدت الأرجنتين حكماً عسكرياً دموياً من 1976 وحتى 1983، شمل حالات من الاختفاء القسري والتعذيب والإعدامات الميدانية، ونتج عن المرحلة حوالي 30 ألف ضحية بحسب منظمات حقوقية، تم بعده الانتقال إلى حكم مدني في عام 1983. فعليا، كانت الديكتاتورية العسكرية أداة لتعميق تبعية الأرجنتين للمركز الرأسمالي، من خلال سحق الحركة العمالية واليسار، وفرض النيولبرالية والخصخصة وقمع النقابات، كما أن الاختفاء القسري استهدف القوى المنظمة للحركة العمالية واليسارية.

نجحت عملية العدالة الانتقالية في الأرجنتين في بعض الجوانب، حيث شهدت محاكمات لقادة المجلس العسكري، وأتت هذه الخطوة مبكراً في العملية، بعد سنتين من سقوط الحكم العسكري، ما ساهم في تقييد «عنف الدولة»، وبينما تم وضع قوانين عفو في البداية، تم إلغاؤها لاحقاً واستئناف المحاكمات في بدايات هذا القرن. كما كان للجنة الحقيقة دور بارز في كشف الكثير من التفاصيل في ملف الاختفاء القسري. كما يُحسب لهذه التجربة كسر ثقافة الخوف نتيجة ضغط الحركات الاجتماعية من الأسفل، وبمساهمة أساسية من أهالي الضحايا. وكان هناك الكثير من العمل على «الذاكرة»، حيث تم اعتماد سياسات لحفظ الذاكرة وإنشاء المتاحف وتعديل المناهج فيما يصعب بجزر الضرر المعنوي، وتثبيت التاريخ النضالي للشعب.

إلا أنه وعلى الرغم من اعتبار الكثيرين هذه التجربة ناجحة، إلا أنها فصلت العنف السياسي عن الاقتصادي، حيث إنها اقتصر على محاسبة القيادات العسكرية، ولم تحاسب النخب المالية والجهات الأخرى المتواطئة مع الديكتاتورية العسكرية، وهذه النخب

والشركات والجهات استفادت من إعادة هيكلة الاقتصاد النيولبرالي. بسلام آخر، تحققت العدالة من منظور قانوني شكلي، ولكنها لم تتحقق من منظور اجتماعي-اقتصادي، ويمكن هنا التنويه إلى أن التعويضات التي تم تقديمها كانت فردية، دون القيام بأي إصلاح بنيوي.

ويمكن القول: إن الدرس الأساسي من تجربة الأرجنتين هو أن محاسبة الأجهزة القمعية فقط - لا سيما العسكرية والأمنية - دون تفكيك منظومة النهب والفساد، تُنتج عدالة منقوصة وتحافظ على البنية التي استفادت منها الأجهزة القمعية.

## تشيلي:

أتى بينوشيه إلى الحكم بانقلاب في عام 1973، وشهدت مرحلته والتي امتدت حتى عام 1990 ديكتاتورية تخللتها انتهاكات جسيمة. الانقلاب الذي كان مدعوماً أمريكياً لإسقاط حكومة ألييندي، جلب لتشيلي بينوشيه ومعه الاقتصاد النيولبرالي. جاء الانتقال من حكم بينوشيه من خلال عملية تفاوضية وتسوية، والتي أقيمت الدستور ومعه نفوذ المؤسسة العسكرية، وكذلك الاقتصاد كما هو، وجميع هذه الجوانب كان قد تم فرضها بالقوة نتيجة الانقلاب.

بعض الجوانب أثبتت نجاحها في عملية العدالة الانتقالية في تشيلي، ومنها لجان الحقيقة، والتي اعترفت رسمياً بالضحايا وعلى نطاق واسع، حيث إن اللجان وسّعت نطاق الاعتراف، وكان لذلك تداعيات إيجابية، بالأخص فيما يتعلق بتخليد هذه الذاكرة وتثبيتها في الفضاء العام. وفي الجانب القضائي، كان هناك تقييد للعفو عبر القضاء، وبالتدرج تمت محاسبة الجنّة، وكان هناك توازن بين العفو والمحاسبة.

من جانب آخر، النظام السياسي فعليا لم يتغير، حيث إن الدستور بقي كما هو من حيث الجوهر، والذي كان نتاجاً وأداة

لليكتاتورية، وحتى المحاسبة كان فيها ثغرات، أهمها أن بينوشيه حظي بحصانة لسنوات بعد استبعاده من الحكم، وبموجب الدستور ذاته. بشكل عام، كانت العدالة بطيئة مقارنة بتوقعات الضحايا وذويهم. والأهم من ذلك كله، النظام الاقتصادي والذي ساهم في إنتاج القمع وتغذية الديكتاتورية لم يتغير، بما فيه الخصخصة وهيمنة رأس المال، ما جعل التغييرات شكلية من المنظور الطبقي، وبالأخص لأن الانقلاب أطاح بالمشروع الاشتراكي، وأسس نظاماً اقتصادياً استمر بعد الانتقال.

## جنوب أفريقيا:

تعتبر هذه التجربة من التجارب الناجحة، من وجهة نظر الأدبيات السائدة في المجال، ولكن فعليا ما حصل هو أنه تم تجنب المحاسبة الجنائية للطبقة الرأسمالية البيضاء مقابل انتقال سلمي للسلطة وإنهاء نظام الـ «أبارتايد»، وكان ذلك نتيجة تسوية بين المؤتمر الوطني الأفريقي والحكم الأبيض.

اتسمت تجربة جنوب أفريقيا بكشف الحقيقة بطريقة مهدت الطريق للمصالحة، أو بالأحرى التصالح مع الماضي دون المساس بجذور المشكلة الحقيقية، حيث إن علاقات الملكية بقيت كما هي، وبقيت بنية الاقتصاد الرأسمالي الأبيض كما هي، على الرغم من تفكيك النظام القانوني العنصري.

بسلام آخر، تم كشف الحقيقة والاعتراف العلني ووضع آليات للمساواة بين البيض والسود في القانون، ولكن التراكم التاريخي لرأس المال مع الأبيض، والذي ساهم بشكل كبير في تعزيز وتعميق نظام الفصل العنصري، لم يتغير، حيث إن معظم الأموال والممتلكات، وبالأخص الأراضي، كانت في يد الأقلية البيضاء، وبقيت كذلك، أي أن علاقات الإنتاج والقوة لم تتغير، ولم يتم تحقيق العدالة البنوية أو الاقتصادية الاجتماعية، ما يعني أنه في العمق، لم تتغير

القوة السياسية إلا شكلياً، ولم يتم تفكيك البنية الاقتصادية العنصرية.

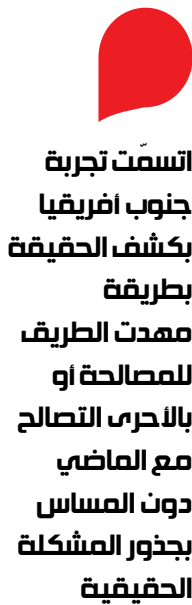
الدرس الأساسي في هذه التجربة، هو إن الاعتراف بالضحايا وكشف الحقيقة والاعتراف والاعتذار، على الرغم من أهميتها، إلا أنها لا تحقق تحولاً جذرياً وحقيقياً، دون إعادة هيكلة تصب في تحقيق العدالة الاجتماعية الاقتصادية.

## رواندا:

حصلت إبادة جماعية في رواندا في عام 1994، حيث قتل ما يقارب مليون شخص - معظمهم من الـ «توتسي» على يد الـ «هوتو» - خلال 100 يوم، ورافق ذلك انهيار كامل لمؤسسات الدولة. وأتت عملية العدالة الانتقالية ضمن عملية أعادت بناء الدولة وتنظيم المجتمع بالقوة.

تعتبر عملية العدالة الانتقالية في رواندا في كثير من جوانبها من التجارب الناجحة من المنظور السائد، حيث إنها أعادت إنتاج السلطة والدولة والأمن نسبياً بسرعة، فيما منعت عودة النزاع أو تصاعده. وضمن هذه الجهود تم اعتماد خطاب رسمي كرس الوحدة الوطنية وجرّم التحريض الإثني. وكان عدد المتورطين في الانتهاكات هائلاً، ولم يكن للمنظومة القضائية السعة والقدرة على معالجتها جميعها، لذلك كان العدد الأكبر من المحاكمات عن طريق محاكم «غاتشاكيا» الشعبية والتي حققت محاسبة واسعة، من حيث العدد، وكوّنت ثقافة عدم الإفلات من العقاب، وفي الوقت ذاته نتج عنها حالات من العفو من قبل الضحايا ضمن هذه المحاكمات أو تخفيف العقوبات مقابل الاعتراف والاعتذار، الأمر الذي كانت له نتائج إيجابية ضمن بعض المجتمعات.

إلا أنه من المهم التنويه، أن معظم الذين تمت محاسبتهم كانوا من طرف واحد، وحصلت حالة أقرب إلى «عدالة المنتصر»، ما أدى أيضاً إلى تسييس في تخليد الذكرى وتقييد للنقاش العام حول الأحداث. والمصالحة، بما أنها أتت



اتسمت تجربة جنوب أفريقيا بكشف الحقيقة بطريقة مهدت الطريق للمصالحة أو بالأحرى التصالح مع الماضي دون المساس بجذور المشكلة الحقيقية



اقتصادي، لا يمكن أن يحقق هذه القطيعة. لذلك، فيما يتعلق بعملية العدالة الانتقالية في سورية- أو أي تجربة أخرى- المقاربات القانونية، والمقاربات النظرية للامم المتحدة، وحدها عاجزة عن معالجة جذور العنف، ويجب النظر إلى العدالة الانتقالية على أنها مشروع سياسي-اقتصادي، تتم من خلالها إعادة بناء الدولة والمجتمع، على أسس وعلاقات جديدة مرتبطة بالسلطة ومؤسسات الدولة والثروة. بكلام آخر، العدالة الانتقالية يجب أن تصب في إعادة رسم شكل الدولة والاقتصاد والعلاقات بين قوى الإنتاج وإعادة توزيع الثروة، وليس فقط محاسبة بعض الأفراد الذين يتم تعريفهم كجناة وتعويض بعض الأفراد الذين يتم تعريفهم كضحايا، بمعزل عن البنى والطبقات التي ينتتمون إليها.

في الحالة السورية، كانت الدولة نفسها فاعلاً أساسياً في ممارسة العنف وتنظيمه، وليس فقط من منظور العنف الجسدي الذي قتل وهجر وعذب، ولكن أيضاً من حيث العلاقة بين مؤسسات الدولة والسلطة والقوى الناهية والفاصلة وتحكمها ونهبها للشعب، أي السياسات الاقتصادية التي أنتجت وغدت هذا العنف، وأدت إلى تصعيده بهدف استمرار منظومة الفساد والنهب. واليوم، الدولة بهذا الشكل لم تتغير بعد، وفي حال لم تتطرق عملية العدالة الانتقالية إلى ربط المساءلة الجنائية بمحاسبة اقتصادية، وتغيير جذري للملكية وقوى الإنتاج وتوزيع الثروة غير العادل، فإنها لن تحقق أي تغيير، وسيقتصر الأمر على إعادة شرعية للدولة وأدواتها التي أنتجت الكارثة، وإعادة إنتاج العنف.

من هذا المنطلق، فإن العدالة الانتقالية لا يمكن أن تبدأ الآن، طالما ما زالت سورية في حالة «غالب ومغلوب»، لأن العملية آنذاك ستصبح جزءاً من الصراع وليس وسيلة لإنهائه، يمكن التمييز بين المرحلة المطلوب البدء بها الآن، وهي مرحلة التحضير للعدالة الانتقالية، من خلال خطوات تصب في تحقيق الانتقال السياسي، بما في ذلك خطوات أساسية، مثل: المؤتمر الوطني العام، والذي سيهيئ البيئة المناسبة، ويصحح موازين القوى على أسس اجتماعية اقتصادية صحيحة، للبدء الفعلي لاحقاً بالعملية من منظور الحقوق-القانوني.

ويمكننا تقييم ما إذا كانت العملية صحيحة، عندما تكون الإجابة صحيحة عن السؤال: «من يمتلك السلطة والثروة، ولمصلحة من يُعاد بناء الدولة؟» ...

الذي شهدته البلد منذ 2011 ترجع إلى عدة عقود خلت، من التواريخ الأكثر ذكراً يوجد: 1980 أو ما يعرف بـ «أحداث الإخوان» أو «أحداث حماة»، و1970 عندما تسلم حافظ الأسد السلطة بعد انقلابه العسكري. عدد أقل يتحدث حول 1963 عند استلام حزب البعث للسلطة وآخرون ينظرون إلى 1958 تاريخ الوحدة بين سورية ومصر والتي بدأت فيها مرحلة القمع السياسي وتوسع تأثير الأجهزة الأمنية على مفاصل الحياة.

هناك كذلك اختلاف حول نقطة النهاية، حيث إن الحديث السائد والذي يعكس توجه السلطة الحالية هو أن تنظر عملية العدالة الانتقالية فيما حصل حتى تاريخ 8 كانون الأول 2024، يوم هروب بشار الأسد، والذي يعتبره البعض يوم سقوط النظام. إلا أن هناك العديد ممن يرون أن العملية يجب أن تشمل ما حصل بعد ذلك التاريخ، وبالأخص في الساحل في آذار الماضي وفي السويداء في تموز الماضي، ولكن الأهم، هو أن المنظومة السابقة ما زالت قائمة من منظور اقتصادي اجتماعي وكذلك لحد كبير من منظور سياسي.

#### خامساً: سورية - شكل العدالة الانتقالية المطلوب

قبل النظر في شكل العملية المنشودة في سورية، يجب العودة إلى بعض الأمثلة من تجارب الدول والتي تم التطرق إليها أعلاه، ويمكن استنتاج أن العدالة الانتقالية بشكلها السائد الذي تحكمه تنظيرات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني الدولية، هي جزء من المنظومة الليبرالية، وتقريباً في جميع التجارب تعيد شرعية الدولة، وبالأخص الجانب الاقتصادي والاجتماعي، دون تفكيك الأساس الطبقي للعنف، أي أنها قد تنهي أو تحد من العنف السياسي بشكله المباشر، ولكنها لا تنهي العنف البنيوي، بل وتخلق الأساس لإعادة تفجيره.

كذلك، في جميع التجارب وفي الجانب النظري من العدالة الانتقالية، يتم تعريف الضحايا كأفراد وليس كمجموعات، وبالأخص طبقات تتعرض للعنف نتيجة السياسات التي في العمق هي سياسات ليبرالية متوحشة، تنتج وتغذي عنف الدولة أو السلطة الحاكمة. وبما أنه نظرياً أحد أهداف العدالة الانتقالية هو القطيعة مع الماضي، فإن عدم التغيير في البنى والسياسات القائمة من منظور اجتماعي

#### رابعاً: سورية - الإشكاليات الأساسية

قبل الحديث عن شكل العدالة الانتقالية التي يتم العمل عليها في سورية اليوم، ومقارنة ذلك مع العدالة الانتقالية اللازمة، يجب تحديد بعض الإشكاليات التي تعقد الأمر بشكل أكبر: الإشكالية الأولى في الوضع السوري، هي أنه لم يتم الوصول إلى انتقال فعلي، والذي كان يمكن أن يساهم في تخفيف حالة «الغالب والمغلوب»، حيث إن الوصول إلى اتفاق سياسي بموجبه يتم تحديد ملامح الانتقال، كان يمكن أن يساهم في تشكيل، أو وضع الأسس لسردية وطنية مشتركة، الأمر الذي يمكن البناء عليه في عملية العدالة الانتقالية. أما اليوم، في الوضع الراهن، والذي تسوده حالة «غالب ومغلوب»، هناك صراع في السرديات، والذي تفاقم بشكل أكبر خلال العام المنصرم. أي أن هناك عبقاً إضافياً في عملية العدالة الانتقالية لتقريب السرديات، التي ليست مختلفة فحسب، بل في معظمها متناقضة كلياً. بالتالي، وفي ظل ميزان قوى داخلية مختل، يمكن أن تتحول عملية العدالة الانتقالية إلى أداة صراع جديد تولد حلقة أو حلقات جديدة من العنف.

الإشكالية الأساسية الثانية، هي الدمار واسع النطاق، للدولة والمجتمع، والذي يشمل البنى التحتية وكذلك الجانب البنيوي للمؤسسات وعلاقاتها البينية، وعلاقة المجتمع معها والعلاقات البينية في المجتمع. بهذا المعنى، على عملية العدالة الانتقالية- بالأخص في ظل عدم وجود انتقال حقيقي يمكن البناء عليه- أن تتحمل مسؤولية إعادة بناء وإعمار يجب أن تكون خارج نطاق الحلول التقليدية، التي عادة تعيد إنتاج المؤسسات، في الحالة السورية إلى ما كانت عليه قبل 2011، بما في ذلك علاقات القوة والملكية والإنتاج، ومعها منظومة الفساد والنهب، بأشكال جديدة، ولكن المضمون ذاته، ما يعني إعادة إنتاج العنف.

هنا يجب طرح سؤال إضافي، وهو فعلياً مطروح اليوم بين السوريين، وهو حول الإطار الزمني لعملية العدالة الانتقالية، متى تبدأ ومتى تنتهي؟ توجه أغلب السوريين هو أن تكون 2011 نقطة البداية، على أساس أنها نقطة بدء الانتهاكات واسعة النطاق والمتعلقة بالنزاع المسلح والذي نتج عنه الدمار الملموس، ولكن البعض يشير إلى عدد من التواريخ التي تسبق ذلك التاريخ على أساس أحداث معينة، وكذلك على أساس أن بنية الاستبداد التي أنتجت العنف واسع النطاق

نتيجة سياسات فرضتها السلطة والدولة، فهي كانت مفروضة من الأعلى، ما جعلها أكثر هشاشة على المستوى المجتمعي. كما أن تحكم الدولة بالخطاب والعلاقات المجتمعية، أدى إلى تقليص وحتى منع التنظيم السياسي خارج نطاق الدولة، ما أدى إلى تكريس منظومة سياسية غير متنوعة وغير تعددية، وتقييد للنقاش السياسي وضمنا تكريس عنف الدولة.

هنا يمكن تلمس الخطر المتمثل في استخدام العدالة كذريعة لإغلاق الفضاء السياسي تحت مسمى السلم الأهلي والوحدة الوطنية.

#### ثالثاً: سورية - خلفية

عودة إلى الوضع السوري، حيث إن التركيز في الحديث عن العدالة الانتقالية يقتصر على العنف الذي مارسه السلطة السابقة وأدواتها الأمنية، مع تركيز على أفراد بموصفات معينة، إلا أن العنف في سورية لم يكن منفصلاً عن وظيفة الدولة، بل كان أبرز أدواتها ضمن بنيتها التي أنتجت السلطة وكرستها عبر القمع والنهب ومنظومة الفساد وتفكيك المجتمع، ولم يكن العنف مجرد أزمة في الحكم، أو الفئدة الحاكمة في السلطة، بل كان تعبيراً مكثفاً لوصول الصراع الطبقي والأزمة البنيوية إلى ذروة أدت إلى الانفجار الذي حصل في 2011 وأتى العنف كوسيلة لإدارته، بهدف ضمان استمرار البنى والعلاقات القائمة.

بهذا المعنى، لم يكن العنف السياسي خلافاً أو حالة استثنائية، بل وسيلة لجأت إليها السلطة في اللحظة التي تعرضت فيها البنية الطبقيّة التي تحميها لتهديد وجودي. لذا، عند التحدث عن العدالة الانتقالية اليوم في سورية، يجب ألا يتم النظر إليها فقط كعملية تعالج حالة العنف التي حصلت كجرائم، ولكن كجزء من عملية إعادة تشكيل الدولة وبنائها، وفرصة لمعالجة الأزمة البنيوية في الدولة، وليس محاولة لإعادة شرعيتها في شكلها القائم. في السياق ذاته، الضحية في الوضع السوري لا يمكن اختزالها- كما يتم العمل- بالأفراد، ولكن من منظور أوسع، فإن الضحية هي طبقات اقتصادية من الشعب، ومناطق جرى تدميرها بشكل منهجي اجتماعياً واقتصادياً، ولذلك فإن اختزال الضحية في إطار الأفراد يفرغ عملية العدالة الانتقالية من بعدها الطبقي والاجتماعي الاقتصادي وحتى الوطني.

المنظومة السابقة ما زالت قائمة من منظور اقتصادي واجتماعي وكذلك لحد كبير من منظور سياسي

## سورية من الكارثة إلى الفرصة:

## قراءة افتراضية في إمكانات التحول



والغاز من العراق وإيران والخليج نحو المتوسط، بما يدر إيرادات ضخمة عند توفر سيادة على القرار السياسي واتفاقات متوازنة. رأس المال البشري: الكفاءات العلمية والطبية والهندسية والعمالة الصناعية، إضافة إلى ملايين المغتربين، يشكلون طاقة قادرة على الانخراط في أي عملية إعادة إعمار.

**الشتات السوري:** وجود أكثر من 6 ملايين سوري في الخارج، بينهم رجال أعمال وخبرات عالية، يخلق إمكانية ضخ استثمارات كبيرة حال توفر ضمانات سياسية وقانونية. **الاندماج بسلاسل الإنتاج العالمية:** من خلال الصناعات التحويلية والتصنيع الخفيف وخدمات النقل والمرافئ، والاستثمار في مهارة اليد العاملة، والمواد الخام التي تختص بها سورية، هو مسار قابل للتفعيل إذا توفرت رؤية اقتصادية متماسكة.

هذه الإمكانيات واقعية، لكنها معطلة بفعل غياب القيادة السياسية القادرة على صياغة مشروع اقتصادي وطني.

### ما بين الصين وسورية... الفكرة لا التشابه

استدعاء تجربة الصين ليس مقارنة بين قوى غير متماثلة، وظروف مختلفة بل لاستحضار «فلسفة التعامل مع الزمن والواقع». الصين لم تواجه الحرب التجارية بالشكوى والادعاء، بل بصناعة المستقبل اعتماداً على طاقاتها الذاتية، ولم تر الأزمة مجرد تهديد، بل أيضاً فرصة لتقليص الاعتماد على الغير، وإعادة هندسة الاقتصاد، وعلاقات دولية متوازنة ندية.

**السؤال السوري اليوم هو:** هل نريد أن نتعلم من الفكرة؟ هل يمكن تحويل الأزمة إلى فرصة؟

هل الجغرافيا والاقتصاد والمجتمع - رغم الجراح- ما تزال تحمل إمكانات لبناء مسار جديد؟ **الإجابة:** نعم، إذا تغير منطق التفكير. فما تحتاجه سورية ليس معجزة، بل انتقال من منطق السلطة إلى منطق الدولة، ومن إدارة الأزمة إلى إدارة التحول، ومن سياسة رد الفعل إلى سياسة الفعل.

وإذا كان الدمار مشتركاً، فإن بناء المستقبل يمكن أن يكون مشتركاً أيضاً، إن تمكن السوريون من تحويل لحظتهم التاريخية إلى بداية جديدة، من خلال بنية سياسية جديدة.

على هويات ضيقة كحل؟ هل العودة للطائفة أو القومية أو الخلاص الفردي يكفي؟ تظهر التجربة أن الطائفة لم تحم أبناءها، والقومية لم تقدم مشروع إنقاذ، والخلاص الفردي لم يتحقق إلا عبر الهجرة. ومع أن خطوط "نحن" و"هم" باتت واضحة مع الأسف، ولكنها موضوعياً تتآكل؛ فلا مناطق آمنة وأخرى غير آمنة، ولا جماعات نجت من الألم. فقد صار الألم مشتركاً بين الجميع، من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب. هذا الألم، رغم قسوته، يمتلك ثلاث إمكانات إيجابية، يمكن ملاحظتها لكل من يعايش الناس على الأرض رغم ضجيج السوشيال ميديا:

- **انهيار أوهام الحماية الضيقة** لدى قطاع واسع بعد أن ثبت أنها غير فعالة.

- **تشكل وعي جمعي جديد** أساسه أن الخلاص لا يمكن أن يكون فردياً أو فئوياً.

- **قابلية الألم للتحول إلى طاقة سياسية** إذا وجدت قيادة قادرة على تحويل الصدمة إلى قوة، كما حدث في دول عديدة بعد الكوارث الكبرى.

الطاقة الكامنة في المجتمع السوري اليوم هائلة لكنها مبعثرة، ويمكن تحويلها من حالة انكسار إلى فرصة تحول تاريخي إذا توفر الحامل السياسي المناسب.

### ثالثاً: الميزات الاقتصادية المطلقة حوامل لانعطاف تاريخي.

رغم الدمار الواسع، تتمتع سورية بموارد اقتصادية نسبية ومطلقة لم تختف، بل تحتاج إلى إدارة رشيدة:

- **الزراعة والاقتصاد الريفي:** سورية غنية بالموارد النسبية، مثل: القمح والقطن والزيتون والفسق والخبث والخضار والفواكه، والعديد من الميزات المطلقة، مثل: الأعشاب الطبية والورد الشامية. إعادة تنظيم القطاع وتطوير الصناعات الغذائية والبنية اللوجستية يمكن أن يعيد له دوره المركزي.

**الثروات الطبيعية:** الثروات التي لا يمتلكها إلا عدد محدود من الدول وسورية منها، النباتات الطبيعية، غنم العواس، احتياطي الفوسفات، النفط والغاز «خاصة مع إمكانات اكتشاف مستقبلية»، المعادن، والحجر الجيري يعزز قدرة البلاد على بناء قطاعات إنتاجية حقيقية. **ممرات الطاقة:** الموقع الجغرافي يجعل سورية نقطة عبور محتملة لخطوط النفط

أثبتت التحولات العالمية العميقة، وتحديدًا بعد تبديل ميزان القوى وتوتر العلاقات الأميركية-الصينية، أن الدول التي تمر بأزمات ليست بالضرورة محكومة بالتوسل، أو الفشل. فثمة دول استطاعت تحويل التحديات إلى فرص، وإعادة بناء موقعها في النظام الدولي أو الإقليمي عبر إدارة سياسية ذكية، قادرة على إبداع الحلول لأن التاريخ لا يحركه حجم الموارد فحسب، بل الإزادة وقدرة الفاعلين على قراءة اللحظة.

### حسان ثابت

وتستخدم الملف السوري ضمن رؤيتها الإقليمية، «إسرائيل» تشن ضربات مستمرة داخل سورية، بريطانيا وفرنسا لهما حضور فاعل، إيران ودول الخليج تمارس كل منها تأثيراً مباشراً أو غير مباشر.

هذا التزام نفسه يكشف مقدار الأهمية الاستراتيجية للجغرافيا السياسية السورية. لكن إدارة الجغرافيا في العقدين الأخيرين على الأقل، بما فيها ما بعد 8 ديسمبر 2024، انتهت نحو استخدام الموقع لتثبيت السلطة بدل تقوية الدولة، وإلى الارتهاق للعلاقات الدولية بدل التفاوض الندي، ما جعل الموقع ورقة ضغط على سورية لا ورقة قوة لها، وحوله من نعمة إلى نقمة.

إلا أن الجغرافيا ما تزال تتيح فرصاً مهمة لو أديرت بعقل سياسي ابداعي:

- **تحويل الموقع إلى عامل توازن** وليس تبعية وارتهاق، عبر علاقات متوازنة تقوم على استعادة السيادة، وخروج القوى الأجنبية، ودعم إعادة الإعمار، واسترداد الأموال المنهوبة.

- **لعب دور التشابك الإقليمي** بحكم الاتصال بالعراق وتركيا والخليج ولبنان والأردن، ما يجعل سورية قناة طبيعية للتجارة والطاقة.

- **تحويل السبلاد إلى مركز لوجستي اقتصادي** ضمن مشاريع "الحزام والطريق" إذا ما استعاد البلد الاستقرار.

الجغرافيا مورد لا ينضب، لكنه يحتاج إلى إدارة سياسية توظفه لمصلحة الدولة، وليس لأجل تثبيت واستمرار السلطة.

### ثانياً: الألم المشترك - طاقة كامنة لإعادة البناء

تعرض المجتمع السوري خلال العقد الأخير لزلزال نفسي واجتماعي غير مسبوق: دمار المدن، فقدان الأمان، انهيار الاقتصاد، التفكك الاجتماعي الهجرة الجماعية، وانبعاث الهويات الطائفية والقومية كملادات خوف. هذا الواقع خلق جرحاً عميقاً، لكنه يفتح أيضاً مساحةاً للتساؤل: هل يمكن للسوريين الانتكاه

تعد الصين المثال الأبرز، فحين فرضت إدارة دونالد ترامب رسوماً جمركية قاسية طنا أن يكين مرتينة للسوق الأمريكية، لم تنجز الصين إلى اللهاث وراء إرضاء الأمريكي، بل أعادت بهدوء بناء منظومتها التجارية. فحققت صادرات بـ 1.3 تريليون دولار، ونما بنسبة 6% خلال ذروة الحرب التجارية، وخفضت اعتمادها على السوق الأمريكية من 22% إلى 12%، وتحولت إلى الشريك التجاري الأول لـ 70 دولة. درس الأهم ليس في الأرقام بل في الذهنية: تحويل التهديد إلى فرصة، والتركيز على بناء مزايًا مطلقة في صناعات حيوية.

استدعاء المثال الصيني ليس لمقارنة ميكانيكية مع سورية، بل للسؤال: هل يمكن لبلد يعيش مأزقاً تاريخياً معقداً كسورية أن يستثمر التحديات الكبرى ليعيد تشكيل مستقبله ضمن شروطه وإمكاناته؟ هذه المقاربة لا تهدف لتزيين الواقع كما سيظن البعض، بل للبحث في إمكان التفكير خارج وقائع اللحظة، واستكشاف فرص موضوعية في السياسة والاقتصاد والمجتمع.

تمتلك سورية الكثير لتواجه بها المأزق التاريخي الوجودي الراهن:

### أولاً: الجغرافيا السياسية المورد الذي لا ينضب

على الرغم من دمار الدولة وتفكك الاقتصاد وضعف المؤسسات، ما تزال سورية واحدة من أهم النقاط الجيوسياسية في الشرق الأوسط، وبالتالي في العالم، ولكن الجغرافيا لا تعطي القوة تلقائياً، لكنها تمنح إمكانات كبرى. اليوم، وبعد خمسة عشر عاماً من الحرب، تعد سورية نقطة التقاء وتزامم بين قوى دولية وإقليمية كبرى: روسيا تمتلك قواعد بحرية وجوية ثابتة تعزز ركيزة نفوذها الدولي، الولايات المتحدة تسيطر على مناطق شرق الفرات ضمن استراتيجيتها لاحتواء روسيا وإيران، تركيا حاضرة عسكرياً وسياسياً

# مصفاة حمص... من منشأة نفطية إلى كمين سكني... من المستفيد ومن الضحية؟



في 12 تشرين الثاني 2025، خرجت الجهات الرسمية بخبر بدأ للوهلة الأولى «بريناً» و«تنموياً»... نقل مصفاة حمص القديمة وبناء مصفاة جديدة في الفرطس، وتحويل موقعها الحالي إلى مشروع سكني وخدمي ضخم.

عاماً، فبحسب الأخصائيين فإن المواد الناتجة عن التكرير النفطي... تسبب سرطانات الدم- تؤثر على الرئة والجهاز التنفسي- تهاجم جهاز المناعة- وتضرب بشكل خاص الأطفال والحوامل. والملوثات العميقة في التربة يمكن أن تتسرب إلى مياه الآبار- خزانات البيوت- الهواء داخل المنازل الجديدة. أي إن السكان سيعيشون فوق قنبلة صامدة لا تسمع، ولا تشم، لكنها تعمل كل يوم. فهل سيضمن المطورون العقاريون علاج السرطان لاحقاً؟ طبعاً لا. فالمطور يبيع الشقة- يحقق الأرباح- ثم يختفي. أما السكان... فيبقون مع المرض، ومع تلوث لا يمكن اقتلعه بعد البناء. التنمية ليست إلا قناعاً... والريح هو الجوهر

لكن خلف هذه العبارات الناعمة، يتكون سؤال لا يريد أحد الإجابة عنه: هل سيبنى حي سكني جديد فوق واحدة من أكثر المناطق تلوثاً في حمص؟ وهل يتحول السكان المستقبليون إلى فئران تجارب لمجرد أن شركات التطوير العقاري ترى في الأرض فرصة ذهبية لا تعوض؟

## الأرض ليست فارغة...

### بل مقلقة بتاريخ من السموم

تربة محملة بالهيدروكربونات الثقيلة... لا تختفي بطلاء خارجي! نحن لا نتحدث عن أرض بور أو مستودعات قديمة. بل عن مصفاة عملت لعقود، تسربت فيها مخلفات نفطية- مواد مسرطنة- معادن ثقيلة- مذبذبات كيميائية- غازات سامة. هذه الملوثات لا تختفي «بكشط سطح الأرض» أو «تمهيد الموقع للبناء». إنها تستقر في عمق التربة، تنتقل إلى المياه الجوفية، وتعود إلى الهواء مع الحرارة. ومع ذلك، لا يوجد في الإعلان الرسمي كلمة واحدة عن تنظيف التربة أو إعادة التأهيل البيئي.

## تجاهل التلوث...

### ليس جهلاً بل تجاهلاً متعمداً

عندما تسكت الجهات الرسمية عن مسح التربة، وعندما تتجنب ذكر نتائج التحاليل، وعندما لا ترى خطة معالجة واحدة... فهذا ليس نقص معلومات. هذا إخفاء.

## المخاطر الصحية...

### مشروع سكني على قنبلة مسرطنة

أمراض لا تظهر اليوم... بل بعد 10 أو 20

## من المستفيد الحقيقي؟

فتحويل أرض المصفاة إلى مشروع سكني يعني: مليارات من الأرباح العقارية. ارتفاع أسعار الأراضي. بيع شقق «راقية» فوق أرض ملوثة. مكاسب حكومية واستثمارية غير معلنة. من سيدفع الثمن؟ المواطن الذي يريد منزلاً آمناً... ويبيع له وهم الأمان.

## صمت الجهات الرسمية... ليس علامة

### راحة بل علامة خطر

الأسئلة التي تتجنب الحكومة الإجابة عنها: أين دراسات التلوث؟

فإعادة تدوير أرض ملوثة وبيعها على أنها «مشروع حضاري» لا يمكن تفسيرها إلا بأنها: تلاعب- إخفاء للحقائق- تفضيل للربح على حياة الناس. فقبل وضع حجر واحد في هذا المشروع، يجب على الرأي العام أن يسأل بصوت عال وواضح: أين هي الدراسات؟ أين هي التحاليل؟

من يضمن أن الأرض ليست سامة؟ ولماذا هذا الاستعجال في تحويلها إلى عقار؟ إن لم تطرح هذه الأسئلة اليوم... فسيدفع السكان ثمنها غداً- من صحتهم، وربما من حياتهم!

هل فحصت التربة والمياه؟ ما تكلفة التنظيف؟ من سينفذه؟

هل المنطقة صالحة للسكن أصلاً؟ الصمت في هذه الحالة ليس تهديداً... فالصمت هنا تستر.

## هذه ليست تنمية...

### بل مجازفة بأرواح الناس

المشاريع السكنية على أرض مصفاة حمص ليست «نهضة عمرانية»، بل مغامرة محفوفة بالمخاطر على صحة السكان وبيئة المدينة.

## مذكرات تفاهم مع شركات أمريكية تثير الجدل

أعلن الرئيس التنفيذي للشركة السورية للنفط، يوسف قبلاوي، عن استعدادات لتوقيع عقود مع شركتي طاقة أمريكيتين، في خطوة قال إنها تأتي «ضمن رؤية شاملة لإعادة رسم خريطة الطاقة في سورية».



إذ أدينت الشركة بتصريف أكثر من 16 مليار غالون من النفايات السامة في منطقة الأمازون، ما خلف نحو ألف بركة من المخلفات النفطية، في واحدة من أسوأ الكوارث البيئية التي تسببت بها شركات النفط متعددة الجنسيات. ورغم ذلك، لا تزال «شيفرون» تتهرب من تنفيذ الحكم، وتشير التقديرات إلى أن أرباحها خلال سنوات عملها في الإكوادور تجاوزت 200 مليار دولار، أي ما يعادل نحو 21 ضعف قيمة التعويضات المحكوم بها، فيما تقدر منظمات حقوقية دولية مستحقات الدول التي تعمل فيها الشركة بأكثر من 50 مليار دولار.

## النداءات على سورية

إن السجل التاريخي لكلتا الشركتين في التهرب الضريبي، والنزاعات البيئية والقانونية، يندرج بخطر حقيقي يتمثل في حرمان سورية من جزء كبير من عوائد ثرواتها النفطية عبر آليات مالية وقانونية معقدة، ولا سيما في ظل واقع اقتصادي هش، وضعف البنية الرقابية والتشريعية، وتراجع القدرة المؤسسية على فرض الشفافية والمساءلة.

كما يؤثر هذا التوجه مخاوف جدية من احتمال تكرار سيناريوهات كارثية مشابهة لما شهدته الإكوادور وغيرها من الدول، خاصة وأن

تحصيل الحقوق الضريبية كاملة دون استثناءات أو ثغرات قانونية. إلزام الشركات بتحمل كلفة أي أضرار بيئية محتملة ومعالجتها. تعزيز القدرات الوطنية في مجالات الرقابة البيئية والمالية والقانونية. ضمان بقاء القرار السيادي في إدارة الموارد الطبيعية بيد الدولة السورية، لا رهينة لمصالح الشركات العابرة للحدود.

فالشروط الطبيعية ليست مجرد مورد اقتصادي، بل ركيزة من ركائز السيادة الوطنية، وأي تفریط بها أو سوء إدارتها في هذه المرحلة الحساسة قد يحلّل الأجيال القادمة أثماناً باهظة يصعب تداركها لاحقاً.

شركة «كونوكو فيليبس» انسحبت عام 2022 من مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI)، ما يعني أنها لم تعد ملزمة بالإفصاح عن مدفوعاتها للحكومات على مستوى المشاريع، وهو ما يزيد من تعقيد مسألة الرقابة المالية.

القضية هنا لا تتعلق برفض مبدأ الاستثمار الأجنبي بحد ذاته، بل بمدى قدرة الدولة السورية على حماية سيادتها الاقتصادية، وحسن اختيار الشركاء الدوليين، وصياغة عقود عادلة وشفافة تراعي المصلحة الوطنية قبل أي اعتبارات أخرى. ويتطلب ذلك وضع شروط صارمة تضمن:

وأوضح قبلاوي، على هامش فعاليات المعرض السوري الدولي السابع للبترول والطاقة والثروة المعدنية «سيريترو 2025»، الذي عقد منتصف تشرين الثاني الماضي، أن هناك «بداية تعاون جديد مع شركة شيفرون، إضافة إلى استعداد شركة كونوكو فيليبس لتوقيع عقود مهمة داخل البلاد». غير أن السجل الحافل بالجدل لهاتين الشركتين يطرح تساؤلات جوهرية حول هذا التوجه، والمخاطر المحتملة التي قد تترتب عليه في ظل اقتصاد سوري هش، فضلاً عن آثاره بعيدة المدى على السيادة الوطنية وإدارة الموارد الطبيعية.

## فساد وتهرب ضريبي

تكشف قضية شركة «كونوكو فيليبس» في فيتنام نموذجاً صارخاً لآليات التهرب الضريبي، ولا سيما في الدول النامية. فقد رفعت الشركة دعوى استباقية ضد الحكومة الفيتنامية عبر آلية «معاهدة الاستثمار الثنائية» التابعة للأمم المتحدة، بهدف منع فرض ضريبة أرباح رأس مال قدرتها بنحو 179

# الميزان التجاري... نمو معن يكشف عجزاً متفاقماً



تكشف بيانات مكتب الإحصاء التركي عن تدفق متزايد للسلع التركية إلى السوق السورية، حيث ارتفعت الواردات بنسبة 50%، من 1.8 مليار دولار خلال الأشهر السبعة الأولى من العام، إلى 2.7 مليار دولار حتى تشرين الأول. وتشير تقديرات موقع «المجلس الأطلسي» الأمريكي إلى أن البضائع التركية تستحوذ على نحو 30-40% من الأسواق السورية.

في المقابل، لم تتجاوز الصادرات السورية إلى تركيا 160 مليون دولار، مسجلة انخفاضا بنسبة 46% مقارنة بالعام الماضي، ما يعكس وصول العجز التجاري مع تركيا إلى مستويات مقلقة، تقدر بنحو 2,54 مليار دولار. وبالاستناد إلى بيانات مكتب الإحصاء الأردني، يلاحظ أيضا ارتفاع كبير في الواردات الأردنية إلى سورية، إذ ارتفعت منذ تموز من 149,2 مليون دولار إلى 245,42 مليون دولار، مقابل صادرات سورية بلغت 101,55 مليون دولار فقط، ما يعني عجزاً يقارب 144 مليون دولار.

## مؤشر جزئي للعجز التجاري

وتجدر الإشارة إلى أن قراءة الميزان التجاري الواردة في هذا التحليل تستند حصراً إلى العلاقات التجارية مع دولتين حدوديتين هما تركيا والأردن، باعتبارهما مؤشراً دالاً على اتجاهات الاختلال التجاري، ولا تشمل واردات المشتقات النفطية أو القمح أو غيرها من السلع الاستراتيجية المستوردة من دول ومصادر أخرى، والتي من شأنها تعميق حجم العجز الفعلي.

## اختلال في هيكل الصادرات

لا تتوافر بيانات رسمية حول قيمة الصادرات خلال النصف الثاني من العام، إلا أنه في حال افتراض استمرار النمو المسجل في النصف الأول والبالغ 39%، فإن إجمالي الصادرات السنوية لن يتجاوز 816 مليون دولار، أي ما يعادل 13,8% فقط من قيمة الواردات المقترنة بنحو 5,9 مليارات دولار، ما يعني أن كل دولار من الصادرات يقابله 7,2 دولار من الواردات.

ولا تزال القطاعات التصديرية محدودة وضعيفة، تتركز في صناعات بسيطة ومواد

## تحديات القطاع الإنتاجي

أدى تدفق السلع المستوردة وهيمنتها على الأسواق المحلية خلال الأشهر الماضية إلى إغلاق العديد من المصانع والورش، وفقدان آلاف فرص العمل، وارتفاع معدلات البطالة إلى أكثر من 60%، بحسب تصريحات وزير الاقتصاد.

وساهم غياب الدعم الحكومي، سواء عبر سياسات حمائية أو برامج دعم إنتاجية، في تعميق الأزمة. فمع نقص الكفاءات المدربة، وصعوبة الحصول على التمويل، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وتضرر البنية التحتية، يعجز المنتج المحلي عن المنافسة في ظل سياسة «السوق المفتوح» التي تروج لها الحكومة، خاصة وأن السلع المستوردة تتمتع بمزايا تنافسية كبيرة، ودعم حكومي في بلدان منشئها، وتكنولوجيا إنتاج متقدمة تخفض التكاليف وترفع الكفاءة.

وتتجاوز آثار الاعتماد المفرط على الاستيراد الضغوط الأنية، لتتحول إلى تحديات هيكلية

تعيق التنمية الاقتصادية على المدى الطويل. فإلى جانب تقليص حصة المنتج المحلي في السوق، يؤدي هذا النمط إلى تركيز الاقتصاد في قطاعات أولية محدودة، تستخدم عائداتها لتمويل الواردات، ما يعيق تنويع مصادر الدخل الوطني.

## لا توازن دون إنتاج

إن معالجة العجز التجاري لا تقاس بتقليص الفجوة بين الصادرات والواردات فقط، بل بقدرة الاقتصاد على الانتقال من الاعتماد على الخارج إلى تعزيز الإنتاج، ثم التصدير والمنافسة. ويتطلب ذلك إطلاق برامج دعم حقيقية للإنتاج المحلي، قادرة على خلق فرص عمل، وتنويع مصادر الدخل، والعمل

على إحلال الواردات بمنتجات محلية ذات جودة عالية. كما يستدعي الأمر مراجعة سياسة الإعفاءات الجمركية الواسعة، في ظل تضارب التقديرات وغياب الشفافية حول الإيرادات المحققة، حيث تشير بعض التقديرات إلى أن الإيرادات الجمركية لا تتجاوز 200 مليون دولار، أي ما يعادل نحو 3% فقط من قيمة الواردات.

وفي ظل غياب خطة إنتاجية متكاملة حتى الآن، ستبقى سورية عالقة في حلقة مفرغة من الاعتماد على الاستيراد والمساعدات، مع إعادة إنتاج الفقر وتهميش شرائح واسعة من المجتمع، غير قادرة على الإسهام الفعلي في مسار التنمية الاقتصادية.

# تصاعد الفجوة بين الأرقام الرسمية والواقع... تصريحات حاكم المصرف المركزي حول التضخم وسعر الصرف



الصحيح:

السعر الرسمي للييرة سجل نحو 11.000 ليرة لكل دولار، بينما السعر الفعلي في السوق الموازية تجاوز 12,000 ليرة.

الفجوة بين السعر الرسمي والسوق الموازية تشير إلى ضعف الثقة في اللييرة واستمرار المضاربات، كما أن الاستقرار النسبي في السعر الرسمي لا يعكس نشاطاً اقتصادياً حقيقياً أو زيادة في الإنتاج المحلي.

والنتيجة أنه حتى إذا انخفض معدل التضخم أو تحسن سعر الصرف الرسمي، فإن غالبية السوريين لا يشعرون بأي تحسن ملموس في القدرة الشرائية أو استقرار الأسعار.

واقع الاقتصاد السوري... هشاشة مستمرة

البيانات الاقتصادية والواقع الميداني يؤكدان استمرار هشاشة الاقتصاد السوري:

الأجور الرسمية... راتب حكومي بحدود 850,000 ليرة سورية («يقارب 70 دولاراً»)، لا يغطي تكاليف المعيشة الأساسية. ارتفاع تكاليف الإيجارات والسلع...

في مقابلة مع قناة العربية Business نشرت في كانون الأول 2025، صرح عبد القادر حصريّة، حاكم مصرف سورية المركزي بأن الاقتصاد السوري شهد تحسناً ملحوظاً خلال الفترة الماضية، حيث انخفض معدل التضخم من 170% إلى نحو 15%، وتحسن سعر صرف اللييرة مقابل الدولار بنسبة 30%. واعتبر الحاكم أن هذه التطورات نتيجة «الانضباط المالي» ووقف «سياسة تمويل العجز المالي بطباعة النقود»، إضافة إلى خطوات إصلاحية أخرى تتضمن فتح حساب لدى الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وإعادة تأهيل القطاع المصرفي.

لكن تحليل الواقع الاقتصادي السوري يشير إلى فجوة واضحة بين هذه الأرقام المعلنة وبين الظروف المعيشية الحقيقية للمواطنين، ما يستدعي تفنيد الادعاءات وتقديم سياق أعمق.

## التضخم... تباطؤ وليس انخفاضاً حقيقياً

رغم تصريح الحاكم حول انخفاض التضخم إلى نحو 15%، تكشف البيانات الرسمية والميدانية عن واقع مختلف:

وفق تقرير البنك المركزي السوري ومؤشرات CPI، بلغ التضخم السنوي خلال فترات عام 2024-2025 نحو 36,8%، أي إنه لا يزال مرتفعاً جداً مقارنة بالمستويات المقبولة عالمياً.

حتى لو صح انخفاض المعدل

شقة صغيرة في ريف دمشق لا يقل إيجارها عن مليوني ليرة سورية، مع استمرار ارتفاع أسعار الغذاء والخدمات.

اعتماد الاقتصاد على موارد مؤقتة... تحويلات الخارج وعودة بعض اللاجئين، مع استمرار ضعف الإنتاج المحلي في القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية.

## المؤشرات الجزئية لا تعكس الواقع المعيشي الفعلي

تصريحات حاكم مصرف سورية المركزي حول «انخفاض التضخم وتحسن سعر الصرف» تعكس بعض المؤشرات الجزئية، لكنها لا تعكس الواقع المعيشي الفعلي للسوريين.

أي تقييم حقيقي للوضع الاقتصادي يجب أن يأخذ في الاعتبار: المعايير المعيشية الفعلية- الدخل الحقيقي- وفجوة الأسعار بين السوق الرسمية والموازية، وليس مجرد معدلات التضخم الرسمية أو أسعار الصرف الرسمية.

# تأخر رواتب موظفي التربية للمرة الثانية وسط غياب رسمي غير مبرر... والمواطن كبش الفدا!



يعاد سيناريو تأخير صرف رواتب الموظفين في قطاع التربية للشهر الحالي أيضاً «كانون الأول» بلا موعد محدد أو توضيح رسمي يثلج قلوب المنتظرين، بعد التأخير الحاصل الشهر الفائت.

## ■ هنية سليمان

لم يدم طويلاً، وعاد المواطن للوقوف في طوابير النذ مجدداً والانتظار ساعات طويلة أمام «كوات» البريد وسط ازدحام شديد واختناقات مع المتقاعدين، والجميع ينتظر أملاً في استلام أجره الشهري. هذا المشهد يتكرر دون وجود تصريح رسمي يفسر سبب التأخير أو يحدد موعداً واضحاً، فالخلل متأصل وينتقل بالعدوى من شهر إلى آخر «وكانك يا أبو زيد ما غزيت!»

## التبعات

في خطوة وصفت بالإيجابية لتخفيف الأعباء عن المتقاعدين وتيسير إجراءات استلام رواتبهم الشهرية، أطلقت المؤسسة السورية للبريد بالتعاون مع المصرف العقاري خدمة جديدة، تسمح لهم باستلام رواتبهم مباشرة من الصالة المركزية للمؤسسة أو منافذها الأخرى ليشمل ذلك جميع المحافظات. وإن كان الهدف إيجابياً إلا إنها خطوة غير مدروسة لبيئة المؤسسة غير المجهزة في ظل كادها المحدود والطاقة الاستيعابية الضعيفة، مما ضاعف المعاناة وزاد الازدحام والتدافع أمام منافذ المؤسسة، مع المشكلة الحالية الطارئة لرواتب موظفي قطاع التربية والتي قد تستمر أشهراً، نتيجة قرارات ارتفاعية متسارعة تعكس سوء التقدير والإدارة، وحلول مؤقتة وإهمال رسمي فاضح بالالتزام بحماية حقوق المواطنين وتأمينهم مالياً، وتركهم أمام نظام مالي عاجز، يبدو أنه بات رهن مساعدات ومنح مالية خارجية «الحقيقة المرة»!

## المواطن يدفع الثمن

يبدو أن الجهات المعنية لم تأخذ في عين

15 يوماً من الانتظار، إنه ليس مجرد رقم يعنون الأخبار والمقالات الصحفية الناقدة لإخفاق لوجستي عابر، أو حالة طارئة لخلل تقني ما، في تطبيق «شام كاش»، بل يكشف عن تخبط إداري فاضح في ملف رواتب العاملين في مؤسسات الدولة، التي يبدو أنها تبذل جهوداً حثيثة لمضاعفة معاناة المواطن نفسياً وجسدياً ومعيشياً وكأنها تتفضل عليه بحقه ومستحقه، خصوصاً أنها ضربت بنظرية التحول الرقمي وآلية الدفع الإلكتروني عرض الحائط لتعود إلى «كوات» مؤسسة البريد المزدهمة ذات البنية التشغيلية المحدودة والتعامل النقدي المقيت، فقد حلفت «يمينا» لاستمرار المنغصات اليومية لحياة جميع المواطنين!

## أين الخلل؟

الوعود الحكومية لا تضجر من رسم الأمل بانفراج قريب يقرب الموازين ويحسن معيشة للمواطن وتعاد له حقوقه وكرامته. نعم الكرامة!

الكلمة التي نوقظنا من هذا الخلم الذي لم ولن يخرج من إطار الوعد ولن يتحول إلى واقع حقيقي يوماً، ليس لأنه مستحيل، بل لأنك مواطن في بقعة جغرافية محكومة بسياسات ارتفاعية فاشلة وتخبطات تطل جميع مفاصل الدولة.

فها هو الشهر الثاني على التوالي والموظفون في قطاع التربية في جميع المحافظات بلا رواتب حتى تاريخه، وها هو التحول الرقمي غير المجدي منذ اعتماده بأعطاله المتكررة

المؤسسي مع غياب واضح لتقدير معاناة الموظف والمتقاعد «الفئة الضعيفة بدنيا ومادياً» أيضاً.

من المفترض أن يكون التعامل مع ملف الرواتب بمنتهى الحساسية والمسؤولية، فهي «على ضالتها ومحدوديتها» مصدر حياة لآلاف الأسر، والمطلوب مراجعة جادة لآليات الصرف، وخطة زمنية واضحة ومحددة بمواعيدها، مع تواصل فعال وشفاف وظهور رسمي يفسر ما حصل وما سيحصل، فهذا التوضيح حق لكل مواطن معرفته وذلك على أقل تقدير، علماً أن الرواتب لم تصرف حتى تاريخ إعداد هذه المادة!

الاعتبار أن كل تأخير، يكبد الموظف عبئاً مالياً واضطراباً للاستدامة لسد رمق العيش منتظراً أجراً فقد قيمته المعنوية والمادية قبل استحقاقه لضالته، ناهيك عن الانتظار لاحقاً في طابور يمتد سلب الكرامة وساعات تترجم لإرهاق جسدي ونفسي وتكلفة مواصلات في حال تكرار مغامرة استلام الراتب أو محاولة استلامه في هذه الأجواء الباردة كقرارتهم مسلوقة الرشد والحكمة.

## إلى متى، ومن المسؤول؟!

ما جرى من تأخير، دون تبرير أو الإعلان عن موعد، يعكس أيضاً خللاً في التواصل

# المواطن تحت وطأة شرعنة الاستغلال بتفاوت أسعار الأدوية وارتفاعها، فمن المسؤول؟!



أن المساعي جادة لإرضاء مصالح أصحاب الأرباح على حساب معاناة المواطن ومن جيبه الفقير! فهل تسوغ هذه المبررات الارتفاع المستمر واللامحدود لأسعار الأدوية؟!

كذلك بعض الصيدالوجيا لا يهتمون في توضيحاتهم كثيراً عن الردود الرسمية، في محاولة للخروج من دائرة الاتهام وإلقاء اللوم على الموردين وتعدد المصادر، وبالتالي تفاوت الأسعار بين «المهزب» و«المركز»، وبأن الوزارة ما زالت تعمل على الضبط!

ويدور الحديث عن استحالة التلاعب بأسعار الأدوية الوطنية المسجلة، لكن ما يجري مرتبط بسياسة البيع من قبل بعض المعامل، فالغالبية تتعامل بالدولار وبالتالي اختلاف سعر الدواء حسب سعر الصرف، وهناك كميات كبيرة من أغلب التغليف المطبوع عليها السعر القديم، ومع زيادة تكلفة التصنيع وتعديل الأسعار من قبل المعمل يعمد الصيدلاني إلى شطب السعر بالقلم على الغلب القديمة. ناهيك عن الأدوية التركية، الأرخص سعراً والتي غزت

ما زالت أسعار الأدوية تشكل عبئاً على المواطنين في ظل ارتفاعها وتفاوتها بين الصيدليات، فكل صيدلية تسعر وفقاً لما تراه مجدياً اقتصادياً لها على ما يبدو، لتصبح المهنة أقرب إلى الاستغلال، والرد الرسمي يأخذ الطابع التبريري في كل مرة.

## ■ رشا عيد

بين الصيدليات، قائلًا: «الظاهر الجهات المعنية أحر همها صحتنا، هاد دوا ما بيتحمل تلاعب ضعاف النفوس... والدولة عم تتفرج!» مقابل ذلك أرجع مدير الرقابة والبحوث في وزارة الصحة، الدكتور «هاني بغدادي»، ارتفاع أسعار الأدوية بشكل يفوق قدرة المواطن، إلى عدة أسباب:

ارتفاع تكلفة المواد الأولية المستوردة بالدولار. تكاليف الطاقة والتشغيل وارتفاع أسعارها، مع تكاليف النقل والشحن. الحاجة المستمرة لتعديل أسعار بعض الأصناف لضمان استمرارية توفرها ومنع توقف خطوط الإنتاج. عدم وجود ضوابط واضحة، حيث تعمل الوزارة ضمن لجان تسعير خاصة على ضبط الأسعار قدر الإمكان ومنع أي زيادات غير مبررة. الحديث الرسمي أعلاه يعترف بالمشكلة وبالتالي، وكالمعتاد كان تبريرياً بذريعة «الدولار»، ويبدو

على هامش الأولويات، وواقع الحال يؤكد أن كل جهة تغني على ليلاها، والأسعار تسرح وتمرح كما يحلو لكل منها!

والمطلوب خطة متكاملة: لرفع مستوى الرقابة وتفعيلها على أرض الواقع كي يلمس المواطن نتائج فعلية وإيجابية تصب بمصلحته.

تعزيز الإنتاج المحلي وحمايته من المنافسة الأجنبية.

تحسين آليات الاستيراد والتوزيع لضمان توفير الدواء لكل مواطن وبأسعار منطقية، لا بقائه رهينة صراعه مع المرض ومع الاستغلال المستمر المبرر والمشرع.

الصيدليات منافسة المنتج المحلي، والتي يلجأ إليها المواطن لتأمين تكاليف علاجه أمام الدواء الوطني الأعلى سعراً، ولكن الأكثر فعالية نوعاً ما، لكن ماذا عن دخولها بطرق غير رسمية وعبر المعابر والمنافذ الذي يفترض أنها تخضع لرقابة صارمة؟!

تعاقد مربع الأبعاد مدهش «وزاري، معامل وصيدالوجيا ومهربيين»، يظهر مراعاة كل جهة لمصالح الأخرى «قلوبهم ع بعض»، بينما لم تحرك ألام المريض ضمائرهم المستتررة، بل تشرعن الاستغلال أكثر! بالمحصلة، ما يحدث إهمال رسمي فاضح يضع المواطن وأمنه الصحي

# حلب تنهار بلا رحمة... ضحايا الأبنية المخالفة وأهالي يئنون تحت وطأة الإيجار والخراب



في 9 كانون الأول 2025، حدث ما كان متوقعاً ولكن لم يَمنع: انهيار مبنى مخالف في حي كرم القاطرجي في حلب، راح ضحيته عاملان وأصيب أنثان آخران بجروح خطيرة. لم يكن هذا المبنى مجرد ضحية عقدة إنشائية؛ بل نتيجة تراكم إهمال ومخالفة صريحة للوائح السلامة في السكن والبناء.

## أين كان التحذير؟

الإجابة كانت موجودة بالفعل، من وزارة الطوارئ وإدارة الكوارث، التي لم تكرر فقط ما هو تقليدي في مثل هذه المناسبات، بل حذرت صراحة بأن الأبنية التي تبني خارج المعايير القانونية والفنية ليست مجرد مخالفة ورقية- بل تهديداً مباشراً لحياة الناس. فعلى لسان مسؤولي الوزارة كان التحذير واضحاً: الأبنية المخالفة هي من أخطر التهديدات التي تواجه سلامة الأبنية وسلامة السكان. هذا ليس ترف بيان وظيفي، بل نداءً بضرورة احترام معايير السلامة وإيقاف المخالفين قبل أن تتحول الأخطاء إلى جثث وأشلأ.

## إلى تسويق

منذ سنوات الحرب، آلاف المنازل في حلب مدمرة جزئياً أو كلياً، واليوم يعيش كثير من الأهالي مأساة مزدوجة: بيوتهم ليست آمنة للسكن. أعباء الإيجار تثقل كاهل الأسرة التي تجبر على العيش في ماوى مؤقتة أو شقة مستأجرة وبأسعار فلكية بالمقارنة مع الدخل. السؤال الذي يطن في أذان الناس: هل من المنطق أن يعيش المواطن تحت خطر الأبنية المهترئة، وفي الوقت نفسه ينفق كل ما يملك لإيجار ينقل كاهل الحياة المعيشية؟

## ضرورات الترميم والحياة اليومية

أهالي أحياء حلب يعرفون أن ترميم البيوت أو إعادة بنائها ليس رفاهية، بل ضرورة للبقاء والاستقرار. فالحياة اليومية تتطلب: مأوى آمناً للأطفال والعائلة. حمايات من متغيرات عوامل الطقس. إمكانية العودة للاستفادة من شبكات المياه والكهرباء الأساسية. التخلص من شبح الإيجار الذي يسرق أجور العمل ورواتب الموظفين. كل هذه الضرورات ليست ترفاً بل حاجات إنسانية لا يمكن تأجيلها. ومع ذلك، في ظل غياب دور الجهات الحكومية في تسهيل أو تمويل أو تنظيم عمليات الترميم، نجد المواطنين يغامرون بسلامتهم عبر البناء المخالف لأنهم ببساطة لا يملكون خيارات أخرى.

## تجاهل رسمي يشعل غضب الناس

الأمر لا يتوقف عند انهيار مبنى في كرم القاطرجي، بل يشمل سياسة مزمنة من

## بلاغات وإنذارات... تبرير أم هروب من المسؤولية؟

الجهات الرسمية المحلية في مجلس مدينة حلب ومحافظة حلب لم تذهب إلى أبعد من القول إن الإنذارات التي وجهت للمشروع كانت موجودة، وأن الأعمال استمرت «على الرغم من التحذيرات». هذا ما تم تناقله في بيانات وشروح محلية- كما لو أن مجرد توجيه إنذار يعفي المسؤولين من الواجبات التنفيذية في حماية الناس. لكن الحقيقة مُرة... التنبيه لا يكفي، ولا يمكن أن يكون ستاراً يتخفى خلفه الفشل في التطبيق والمحاسبة. إذا كانت المحافظة قد وضعت إنذارات ولم تتخذ إجراءات حاسمة «وقف العمل- إيقاف المخالفة- إزالة المخاطر» فهذا يكون السؤال: لماذا أصلاً توجد أجهزة رسمية إذا كانت مهامها تترجم إلى تسخير كلمات على ورق؟

## الأبنية المدمرة واقع يحتاج إلى حل

## حلب تستحق أكثر من التحذير

حلب ليست مجرد خبر عابر أو رقم في تقرير إخباري. هي مدينة يبلغ عدد سكانها الملايين، تضرت بشكل غير مسبوق، وتستحق برامج تنفيذية واضحة لإعادة البناء الآمن، سياسة إسكان عادلة، ومحاسبة مسؤولة لكل من يخرق القوانين ويغامر بسلامة المجتمع. إذا كانت وزارة الطوارئ والكوارث ترى الأبنية المخالفة كأكثر تهديد، فإذا لماذا لا تترجم هذه الرؤية إلى إجراءات فورية وفعالة عبر وزارة الإسكان ووزارة الإدارة المحلية ومحافظات المدن؟ كم من حادث آخر يجب أن يقع حتى تستيقظ الأجهزة الرسمية من سباتها وتضع حياة الناس فوق كل اعتبار؟

## الإهمال:

وزارة الإدارة المحلية ووزارة الإسكان غير مرئية في معظم المناطق التي تحتاج إلى خطة واضحة لإعادة تأهيل المنازل واليات دعم للسكان. القوانين المتعلقة بالبناء والتراخيص تظل حبراً على ورق حين لا توجد رقابة فعالة ومحاسبة حقيقية. جهات كبيرة مسؤولة تجاه المناطق المتضررة- لا ترميم، لا دعم، لا تطبيق صارم للقانون. أمام هذا المشهد، ليس غريباً أن يشعر المواطن بأن المسؤولية الرسمية مجرد شعارات يسوق بها إعلامياً، بينما الواقع على الأرض مختلف تماماً. كلما تكررت حوادث الانهيار- كلما تكشف الفشل في حماية الناس.

# حراقات النفط... عندما يتحول ذهب سورية الأسود إلى طاعون أسود



الثاني بالتوقف عن العمل تحت طائلة المسؤولية، ونقل «قسد» لعدد من الحراقات البدائية من ريف دير الزور إلى البادية، إلا أن التقارير تشير إلى استمرار عمل العديد منها حتى اليوم، بعيداً عن الرقابة والمحاسبة. ما يشير إلى ارتباط «الحراقات» بشبكات من المستفيدين، الذي يستغلون حاجة الناس وضعف الدولة، ويراكمون ثروات طائلة على حساب معاناة الفئات الأكثر فقراً.

## أثار صحية كارثية

لا تقتصر الآثار الصحية على العمال المباشرين فحسب، وما يتعرضون له من حروق، ومشكلات تنفسية، وحتى حالات اختناق وموت أثناء العمل، فخلال هذا الشهر فقط سُجلت حالة وفاة وإصابتين في بادية ذيبان بين صفوف العمال. فيما سجلت 5 وفيات الشهر الماضي. وتشمل التأثيرات المجتمعات المحيطة، فانتشار الانبعاثات السامة والمواد الكيميائية في الهواء والتربة والمياه أدى إلى تلوث بيئي واسع النطاق، مما نجم عنه تفاقم الأمراض المزمنة، وتشير التقارير إلى ارتفاع معدلات الإصابة بالسرطانات والالتهابات الكبدية، وأمراض الجهاز التنفسي، بالإضافة إلى انتشار التشنجات الخلقية. حيث يصل إلى مركز محييمية

## فجر شرف

ورغم غياب بيانات حديثة حول عدد الحراقات العاملة اليوم، وعدد العاملين فيها، إلا أن المعلومات التي نشرها مركز حرمون للدراسات، في عام 2023، تشير إلى أن عددها بلغ نحو 5 آلاف. وتتكون كل «حراقة» من خزان معدني أسطواني الشكل يشبه البرميل، وتختلف أحجامها، لكن أصغرها يتسع لـ 50 برميلاً، وتستخدم «الحراقات» مخلفات النفط، ودائماً ما يكون بجانبها بركة ماء تتسع لـ 100 برميل لكل حراقة، تستخدم لتبريد الإنتاج قبل فرزه في الخزانات.

## فرص عمل مميتة

باتت الحراقات رغم خطورتها، مصدر عمل لآلاف العمال الذين لا يجدون بديلاً، ويتحملون بذلك مخاطر كبيرة مقابل أجور زهيدة، فبينما يمكن لطبخة واحدة من النفط المكرر أن تدر أرباحاً تتراوح بين 2000 و3000 دولار، يذهب الجزء الأكبر منها إلى الوسطاء وأصحاب النفوذ، يتقاضى العمال أجوراً هامشية لا تتجاوز 15 دولاراً مقابل 10 ساعات من العمل الشاق والخطر. ورغم إبلاغ الحكومة المؤقتة أصحاب الحراقات في البوكمال في كانون

شكلت «حراقات النفط»، نظاماً اقتصادياً موازياً في ظل انهيار المؤسساتي وتدهور الأوضاع المعيشية، منذ عام 2012، وانتشرت في المنطقة الشرقية والجزيرة، بالإضافة إلى ريف حلب وإدلب.

متكامل له ألياته وشبكاته التي تتفاعل مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي. فظاهرة الحراقات ليست مسألة أمنية أو اقتصادية فقط، بل تتطلب معالجة الأسباب الجذرية التي أدت إلى ظهورها، بدءاً من استعادة سيادة الدولة، وفرض رقابة فعالة، وتوفير فرص عمل بديلة وأقل خطورة، وتأهيل الأيدي العاملة، وتنظيم الأنشطة الاقتصادية بما يضمن صحة المواطنين، بدلاً من تركهم فريسة لظواهر تهدد حياتهم ومستقبلهم.

وبالإضافة إلى مساهمة الحراقات بشكل مباشر في تدمير وتقليص الإنتاج الزراعي، وانتشار الأمراض بين المواشي ونفوقها، وأيضاً تأثر النخاليين وتراجع إنتاجهم، فإن مخلفات الحرق والمواد الكيميائية التي تتجمع في البرك الملوثة، تنتسب إلى المياه الجوفية والأنهار، مما يلوث مياه الشرب والري. ظاهرة تهدد المستقبل لا تمثل «الحراقات» مجرد أنشطة اقتصادية عشوائية، بل هي نظام

## كوارث بيئية

وفق تقرير لجريدة الإندبندنت، في عام 2021، أدى التلوث الناجم عن الحراقات إلى نفوق أعداد كبيرة من الحيوانات، نتيجة شربها لمياه ملوثة بالنفط، أو سقوطها المباشر في برك نفطية. فيما فضل عدد من المزارعين تأجير أراضيهم للحراقات بدلاً من زراعتها، ما أدى إلى تراجع الغطاء النباتي، في منطقة كان يعتمد 70% من سكانها على الزراعة وتربية المواشي. وفي نيسان 2019، وبفعل الأمطار، غمرت المياه الملوثة بالنفط أكثر من 32 ألف هكتار من الأراضي الزراعية حول تل حميس في الحسكة، وغمرت المياه 8000 هكتار بين جزء والحسكة و4000 هكتار في الرميان.

# كذبة «الاقتصاد الحر التنافسي»..



يهواها أصحاب هذا الطرح، مثل بريطانيا والولايات المتحدة وألمانيا، لم تصل إلى الشراء والنمو عبر التجارة الحرة، بل عبر أشرس أنواع الحمائية وتدخّل الدولة. حيث قامت هذه الدول بحماية صناعاتها الناشئة بأسوار جمركية عالية، وقدمت لها الدعم الحكومي والمنح حتى اشتد عودها، وحينها فقط بدأت تطلب الدول الأضعف بتحرير أسواقها. هذا يسمى في الأدبيات الاقتصادية بـ«ركل السلم»، حيث يمنع المتقدمون الدول الصاعدة من استخدام الأدوات ذاتها التي أوصلتهم للقمة.

تطبيق هذا المنطق على سورية يعني نتائج كارثية حتمية. فكيف يمكن أن يطلب من مصنع نسيج سوري مدمر جزئياً، يعاني من انقطاع الكهرباء وندرة المواد الأولية، أن ينافس «بحرية» البضائع التركية أو الصينية أو الأوروبية التي تتمتع بضمانات حكومية وتكنولوجيا متطورة؟ هذه ليست منافسة، هذه مذبح اقتصادية كاملة الأركان. حيث أن فتح الأسواق السورية تحت شعار «الاقتصاد الحر» يعني عملياً القضاء على ما تبقى من الصناعة الوطنية، وتحويل سورية إلى مجرد سوق استهلاكي للبضائع الأجنبية ومصدر للمواد الخام الرخيصة.

ما تحتاجه سورية، وفق منطق النمو الاقتصادي التاريخي، ليس المزيد من الانفتاح الأعمى، بل حماية تدعم الإنتاج الوطني وتحافظ على دعم الدولة الاستراتيجي لإعادة بناء القدرات الإنتاجية والصناعية، تماماً كما فعلت كل دولة نجحت في الخروج من التراجع الاقتصادي. والادعاء بأن السوق سيقوم بهذه المهمة تلقائياً في سورية هو مجرد ادعاء زائف، فالسوق في ظروف التخبط والمخاطر العالية لا يتجه نحو الاستثمار الطويل الأجل في القطاعات ذات الأولوية لحياة

نبدأ بتفكيك مصطلح «السوق الحر» ذاته. وأول ما يجب فهمه هو أن مفهوم «الحرية» في السوق لم يكن يوماً مسألة ثابتة، بل تعريف سياسي يتغير بتغير الفترات التاريخية وبقوة الفاعلين فيه. فما كان يعتبر تدخلاً سافراً في حرية السوق قبل قرنين (مثل منع العبودية أو تحديد ساعات عمل الأطفال)، أصبح اليوم مبادئ أخلاقية واقتصادية راسخة. ما يعني أن السوق ليست كياناً طبيعياً بل كياناً «مصمماً» بقواعد وقوانين تتطور بتطور المجتمعات ذاتها وتطور ضرورتها.

في الحالة السورية الراهنة، عندما يتحدث الكثير من المسؤولين الجدد عن «تحرير السوق»، فهم لا يقصدون حرية الابتكار أو المنافسة العادلة فحسب، بل يقصدون في الجوهر «حرية» أصحاب رؤوس الأموال في مراكمة الأرباح دون مسؤولية اجتماعية. يريدون «حرية» الاحتكارات في سحق المستهلك دون رقابة فعالة من الدولة، و«حرية» المشغلين في استغلال العمالة السورية الرخيصة دون ضمانات وحقوق، بحجة أن أي تدخل للدولة سيشوه «آلية السوق». هذا التفسير الانتقائي للحرية، والذي نراه اليوم في العديد من المقالات والتصريحات الرسمية، يخدم فئة واحدة فقط، وهي فئة أمراء الحرب الذين يجدون في غياب التنظيم فرصة لتبييض أموالهم المنهوبة من عقود الحرب.

النقطة الثانية والأكثر خطورة التي تضرب في صلب السياسة الاقتصادية الجديدة في سورية هي تجاهل التاريخ الاقتصادي للدول الغنية نفسها. يروجون لفكرة أن سورية يجب أن تفتح أسواقها بشكل كامل، وتلغي التعرفة الجمركية، وتصبح «تنافسية» مثل الدول الغربية. لكن التاريخ يثبت أن الدول «المتقدمة» نفسها التي

منذ سقوط السلطة السابقة في سورية، تسابقت الوجوه الجديدة في الحكومة والهيئات الاقتصادية مدججة بمصطلحات براقية وشعارات مستوردة، لتبشر السوريين بعهد «الاقتصاد الحر التنافسي». حيث يتم تسويق هذا التوجه اليوم لا بوصفه خياراً، بل باعتباره «الحقيقة المطلقة» والمسار الحتمي الوحيد للنجاة من الخراب، وكان «تحرير السوق» هو التعمية السحرية التي ستحول الوضع الكارثي في سورية إلى حالة رخاء عامة. والخطورة في هذا الطرح لا تكمن فقط في تجاهله للواقع الكارثي الذي تعيشه البلاد، بل في كونه يؤسس لشرعية جديدة للنخب الفاسدة ذاتها التي اعتاشت على عذابات السوريين خلال العقود الماضية. ويجري العمل بشكل متسارع على تقييد المواطن السوري أكثر بأغلال «السوق»، حيث يطلب أصحاب هذا التوجه من الدولة أن ترفع يدها عن كل شيء، وتترك المجتمع «حراً» في مواجهة قوى اقتصادية لا ترحم. وهذا التوجه، الذي يصور كنموذج منمأسك وعصري، هو في حقيقته قفزة في المجهول، ومحاولة لإعادة إنتاج الفساد القديم ولكن بعباءات جديدة وقوانين «عصرية»، تضع مصالح قلة من المنتفعين فوق مصلحة ملايين المسحوقين الذين دفعوا ثمن التغيير دماً وفهراً.

**هذا المفهوم بصورته المطلقة التي يروج لها منظرو السلطة الجديدة هو «مدينة فاضلة» رأسمالية لم توجد يوماً على ارض الواقع**

اليوم، وهي دولة محطمة البنية التحتية والمؤسساتية، ليس سذاجة اقتصادية فحسب، بل هو «مذبحة» تهدف إلى تجريد الدولة من أدواتها الممكن استخدامها في الحماية الاجتماعية والتنمية. إنه ترك للاقتصاد الوطني ساحة مستباحة للشركات الكبرى وللصوص الجدد تحت ذريعة «التنافسية» الزائفة. وهذا التحول يعني أن «تحرير السوق» ليس هدفاً بحد ذاته لخدمة المجتمع، بل هو مجرد غطاء شعائري يهدف إلى نقل الثروات المنهوبة من كبار الفاسدين السابقين إلى كبار الفاسدين الحاليين، وتحويل المواطن من صاحب حق إلى متسول على موائد الأغنياء الجدد.

**أكذوبة «السوق الحر» وحقيقة الحمائية التاريخية**  
لرد على هذه التوجهات التي تحاول أن تصور نفسها على أنها «جديدة»، يجب أن

■ احمد الرز

لعل أكبر خدعة يتم تمريرها اليوم على الشعب السوري هي إيهامه بأن ما يسمى بـ«الاقتصاد الحر التنافسي» هو نموذج موجود وقائم في الدول المتقدمة، وأنه سر نجاحها. والحقيقة أن هذا المفهوم، بصورته المطلقة التي يروج لها منظرو السلطة الجديدة، هو «مدينة فاضلة» رأسمالية لم توجد يوماً على أرض الواقع. إنه بناء نظري هش لا يصمد أمام الحقائق التاريخية ولا أمام التحليل الاقتصادي الرصين. يتم الزعم بأن السوق الحر هو فضاء طبيعي، بلا قيود أو تدخلات، وهذا كذب محض، فكل سوق، مهما بدا محرراً، هو مكبل فعلياً بقواعد وتشريعات وسياسات تحدد من يربح ومن يخسر، وهذه القيود تتغير باستمرار بتغير مصالح النخب. إن الترويج لهذا النموذج في سورية

# ليست نموذجا بل مذبحة!



تبنى نماذج استثمارية مثل «BOO»، خاصة في القطاعات الحيوية كالكهرباء. وهذا النظام ليس مجرد تفويض لإدارة استثمار ما، بل هو بيع كامل للسيادة الوطنية على البنية التحتية الأساسية. وهذا التخلي يذهب أبعد من الاقتصاد، حيث إنه يرهن الأجيال القادمة أيضا.

والأمر لا يقف عند الرهن المستقبلي، بل يطال العدالة الانتقالية المغدورة. إن مفهوم «الاقتصاد الحر التنافسي» هو النقيض الواضح للعدالة الانتقالية في سورية. كيف يمكن الحديث عن عدالة انتقالية حقيقية عندما تكون السياسات الاقتصادية مصممة لتبييض ثروات الفاسدين والناهبين؟

«الاقتصاد الحر التنافسي» الذي يقدم اليوم كحتمية تاريخية لسورية، ليس سوى وهم خادع، وغطاء أيديولوجي ركيك لتبرير جولة جديدة من النهب المنظم. لقد أظهر هذا الطرح تناقضه التام مع الحقائق التاريخية لنهوض الدول الغنية ذاتها، وكشف عن وجهه كآلية لإعادة تدوير الفساد القديم. والإصرار على تدمير ما تبقى من شبكات الحماية الاجتماعية ورفع يد الدولة عن القطاعات الحيوية، ليس إلا تفويضاً رسمياً لقوى الاحتكار المحلية والدولية لممارسة مذبحة اقتصادية ضد المواطن، وتحويل سورية إلى سوق استهلاكي هش ومورد رخيص للمواد الخام، مما يقضي على أي أمل في الاستثمار طويل الأجل.

نحن اليوم أمام مفترق طرق وجودي: إما الاستسلام لهذا النموذج الذي يكرس الإفكار كاستراتيجية ضبط اجتماعي ويفوت فرصة العدالة الانتقالية بشكل نهائي، أو مواجهته بالنموذج البديل القائم على العدالة الاجتماعية. إن النخبة التي تروج لهذا الوهم لا تسعى للنمو، بل تسعى لإغراق الشعب في هاوية العوز المطلق.

المنافسة الأجنبية غير العادلة ومع غياب دعم الدولة، لن تنافس عبر تحسين الجودة أو التكنولوجيا «لأن ذلك مكلف»، بل ستنافس عبر خفض التكاليف: أي خفض الأجور، وتقليل شروط السلامة، وزيادة التهرب الضريبي، والغش في المواصفات. وهذا النوع من المنافسة يدمر المجتمع ولا يبني اقتصاداً مستداماً، ويحول العمال السوريين إلى قوة عمل منهكة ومستغلة، وكل ذلك لكي تظل بضع شركات قادرة على مراكمة الأرباح الطائلة.

## التنمية كحق: تفكيك الإفكار كآلية للضبط الاجتماعي

الترويج لنموذج «الاقتصاد الحر التنافسي» في سورية اليوم ليس مجرد خطأ عابر، بل هو مسار يهدد بتفويض ما تبقى من النسيج الوطني. ففي أرض عانت من أقصى درجات الظلم والفقر، كان التوقع المنطقي هو الانتقال إلى نموذج اقتصادي قائم على العدالة الاجتماعية الذي يعالج آثار الحرب بحق. لكن ما يجري هو العكس تماماً، إذ يتم استخدام مفاهيم السوق لتحويل الألم والمعاناة إلى فرص للربح، مما يكرس الظلم ويقضي على أي أمل حقيقي في التعافي السوري. الغاية النهائية لمسار تحرير السوق في ظل هذه الظروف ليست النمو، بل هي تثبيت أقدام النخب الجديدة والقديمة عبر الإفكار الممنهج. والإصرار على تدمير القوة الشرائية للمواطنين، ورفع الدعم بشكل كامل، ليس سوء إدارة، بل قد يرقى إلى أن يكون آلية للضبط الاجتماعي عبر التجويع. وهذا التحول المأساوي ينقل سورية إلى دولة الاستبداد السوقي، حيث القمع لا يحتاج إلى دباباة أو مخابرات، بل تكفي فيه آلية العرض والطلب المشوهة والمنحازة. وتتجلى قمة هذا الانهيار في الإصرار على

**الترويج لنموذج «الاقتصاد الحر التنافسي» في سورية اليوم ليس مجرد خطأ عابر بل هو مسار يهدد بتفويض ما تبقى من النسيج الوطني**

الصلب أو بناء الموانئ الاستراتيجية في ظروف الحرب أو ما بعدها. تخلي الدولة السورية الآن عن دورها الاستثماري والاكتفاء بدور «المنظم» بحجة تشجيع التنافسية، يعني حكماً ببقاء البلاد بلا بنية تحتية حقيقية لزمان طويل، لأن القطاع الخاص في مرحلة التخبط الحالية سيتجه نحو الربح والاستيراد بهدف الربح السريع، وليس نحو الإنتاج بهدف ضمان الفوائد الاجتماعية طويلة الأمد.

إلى جانب ذلك، فإن محاولة السلطة الجديدة استيراد نموذج «الحد الأدنى من دور الدولة»، وهو أمر بدأتته وسرعته سلطة بشار الأسد سابقاً، وتطبيقه في بلد مدمر هو تجاهل لدروس التاريخ. فالاقتصادات التي نهضت من الركام لم تنهض بفضل «اليد الخفية» المزعومة للسوق، بل بفضل «اليد المرئية والموجهة» للدولة التي خططت، واستثمرت، ووجهت الموارد نحو القطاعات الحيوية لضمان العدالة وتلبية الحاجات الأساسية. وفي سورية، حيث الموارد الحكومية شحيحة جداً بفعل السياسات السابقة والحالية، فإن ترك توزيع هذه الموارد الشحيحة لـ«آلية السوق» يعني أن الكهرباء ستذهب لمن يدفع أكثر وستحرم الغالبية الساحقة من الشعب السوري من الاستفادة منها. حيث السوق أعمى أخلاقياً، يوجه الموارد نحو «الطلب الفعال» أي نحو من يملك المال، وليس نحو الحاجة الحقيقية للناس. ما يجعل من إلغاء دور الدولة التخطيطي في سورية بمثابة قرار بترك المواطنين فريسة للجوع والعوز.

وخلالاً للخطابات الرنانة، فإن ما يحدث فعلياً هو أن «التنافسية» ستتحول في الواقع السوري إلى سباق نحو القاع. فالشركات المحلية، في سعيها للبقاء أمام

السوريين ورفع مستويات معيشتهم، بل يتجه نحو المضاربة العقارية والمالية والربح السريع بأي ثمن.

## ديكتاتورية الاحتكار وخرافة «اليد الخفية»

يستند خطاب السلطة الجديدة إلى الأسطورة الكلاسيكية للرأسمالية: أن المنافسة الكبيرة بين عدد كبير من الشركات ستؤدي تلقائياً إلى أفضل جودة وأقل سعر. لكن هذا التصور لا ينتمي إلى واقعنا الاقتصادي المعاصر، بل إلى كتب الاقتصاد التي صدرت قبل قرنين. الواقع الرأسمالي اليوم تسيطر عليه بوضوح احتكارات القلة والشركات العابرة للقارات التي تملك قوة تفاوضية وميزانيات تفوق ميزانيات العديد من الدول. والحديث عن «سوق تنافسي» في سورية، بينما يتم فتح الباب لهذه الشركات العابرة، أو السماح بظهور «حيثان محلية» من تجار الحرب السابقين الذين يسيطرون على قطاعات كاملة، هو مجرد تضليل متعمد يخدم مصالح هذه الفئات.

فوق ذلك، فإن الاعتقاد بأن القطاع الخاص دائماً أكثر كفاءة من القطاع العام هو انحياز أيديولوجي بحث لا يمت للواقع بصله، تروج له النخب للاستيلاء على ما تبقى من ثروات، ولكنه يتعارض مع أدلة كثيرة من دول شهدت نمواً حقيقياً. لقد أثبتت تجارب دول شرق آسيا «لن نقول الصين حتى لا يشعر بعض المتحاملين عليها بالحساسية، بل حتى كوريا الجنوبية في الستينيات مثلاً» أن الدولة وحدها هي القادرة على لعب دور رائد الأعمال الحقيقي، حيث تتحمل الدولة مخاطر المشاريع الاستراتيجية الكبرى التي يتهرب منها القطاع الخاص لكونها ذات عائد بعيد المدى، مثل صناعة

# هدية العطلة من



أظهر التقرير الشهري الصادر عن شركة الموارد البشرية «ADP» أنّ أصحاب العمل في القطاع الخاص في أمريكا خفضوا 32,000 وظيفة خلال شهر تشرين الثاني، في أحدث إشارة إلى «مجزرة» وظائف متسارعة.

## توم هول

في الوقت نفسه، هناك زيادة هائلة في عمليات الطرد خلال موسم الأعياد، وهو أمر كانت الشركات تتجنبه سابقاً بسبب السمعة السيئة التي يخلقها. كما أنّ أكثر من 3 من كل 10 شركات أمريكية تخطط لتنفيذ عمليات تسريح قبل نهاية العام، وفقاً لمسح شمل 1,000 من قادة الأعمال أجرته «org.Resume». نحو 69 في المئة يستخدمون الذكاء الاصطناعي للمساعدة في تحديد من سيتم طرده، و42 في المئة لن يمنحوا تعويضات نهاية الخدمة لجميع الموظفين. في المقابل، نحو 82 في المئة من الشركات تقول إنّ التنفيذيين سيحصلون على مكافآت هذا العام.

كان الانخفاض في أرقام ADP غير متوقع بين المحليين، الذين توقعوا زيادة طفيفة. وجاء الهبوط نتيجة تراجع حاد في التوظيف لدى الشركات الصغيرة، إذ قامت الشركات التي تضم 50 عاملاً أو أقل بخفض 120,000 وظيفة. الزيادات الطفيفة في التوظيف لدى الشركات الكبرى لم تعوّض سوى جزء بسيط من هذه الخسائر.

ومن المهم الإشارة إلى أنّ التقرير لا يشمل العاملين في القطاع العام، الذين تم طرد مئات الآلاف منهم في ظل إدارة ترامب، التي تعمل على تقليص البرامج الاجتماعية والوكالات الرقابية وكل ما يقيد تحقيق الأغنياء للأرباح. ولو تم احتساب «التخفيضات القسرية» التي جرت خلال إغلاق الحكومة في تشرين الأول وتشرين الثاني، لكانت الأرقام أسوأ بكثير بالنسبة للعاملين. ترفض إدارة ترامب نشر بيانات البطالة لشهر تشرين الأول، في اعتراف ضمني بأنّ الإغلاق تسبب بكارثة اجتماعية.

وبحسب بعض المقاييس، فإنّ هذه أكبر موجة تسريحات منذ ركود 2008-2009. فقد وجد تقرير الشهر الماضي الصادر عن «Gray, Challenger, Christmas & Co.» أنّ أصحاب العمل الأمريكيين أعلنوا عن 1.1 مليون عملية تسريح بحلول نهاية تشرين الأول هذا العام. ومن المتوقع صدور تقرير شهر تشرين الثاني في وقت لاحق هذا الأسبوع.

ووجد تقرير من «Digest HR» أنّ التحذيرات من عمليات التسريح الجماعي المقدمّة للحكومة بلغت أعلى مستوياتها خلال عقد. ووصفت المجلة عام 2025 بأنه «عام التسريحات». وتستخدم الشركات تقنيات الأتمتة والذكاء الاصطناعي المتطورة سريعاً للقضاء على شرائح واسعة من القوة العاملة، فإرضاء تكلفة الأتمتة الاقتصادية المتصاعدة على الطبقة العاملة والشرائح الأكثر هشاشة من الطبقة الوسطى. وتعود هذه الأزمة إلى مزيج من الفقاعات المضاربة المنفلتة، بما في ذلك فقاعة الذكاء الاصطناعي نفسها، وإجراءات الحرب التجارية حول العالم التي تقودها إدارة ترامب.

الصورة التي تتشكل هي لإعادة توزيع sweeping للثروة من الغالبية الساحقة من السكان، بما في ذلك الطبقة العاملة وأكثر الفئات هشاشة من الطبقة الوسطى، نحو الأوليغارشية والشرائح الأكثر ثراء في المجتمع. وهي نتيجة سياسة حرب طبقية يتجلى تعبيرها الأكثر مباشرة في خطط ترامب المستمرة لإقامة دكتاتورية.

## التسريحات مستمرة خلال موسم الأعياد

كشف تقرير ADP أنّ أكبر الانخفاضات في الوظائف كانت في قطاعات الخدمات

المهنية والإدارية «26,000»، والأنشطة المالية «9,000»، وقطاع المعلومات «20,000»، وهي جميعها صناعات مكتنبة «بيضاء» تعتبر وظائفها الأكثر عرضة للاستبدال بالذكاء الاصطناعي. وقد أعلنت شركة HP مؤخراً أنّها ستخفض 10 في المئة من قوتها العاملة العالمية، أي من 4,000 إلى 6,000 شخص بحلول عام 2028.

إضافة إلى ذلك، حدث انخفاض حاد في التصنيع «18,000»، واستقرار شبه تام في قطاعات التجارة والنقل والمرافق «التي ارتفعت بـ 1,000 فقط».

عادة ما يرتفع التوظيف في القطاع الأخير في نهاية العام نتيجة التعيينات الموسمية، لكن تلك الزيادة تتلاشى بسبب عمليات التسريح الضخمة ضمن إعادة الهيكلة المدفوعة بالأتمتة. فقد أعلنت «UPS» عن 48,000 عملية تسريح حتى الآن هذا العام، و«USPS» تباهت مؤخراً بأنها ستوظف 14,000 عاملاً موسمياً فقط، هذا العام.

وفي قطاع التصنيع، كانت بعض أكبر الخسائر بين عمال صناعة السيارات، حيث تنفذ الشركات عمليات تسريح واسعة. وقد أعلنت «جنرال موتورز» هذا الأسبوع عن أكثر من 1,000 عملية تسريح في مصنع «Zero Factory» في مدينة هامترايك قرب ديترويت. وكان هذا المصنع قد قدّم سابقاً كحجر أساس في تحول الشركة نحو المركبات الكهربائية، لكنه يعمل الآن بنوبة واحدة فقط. وتشهد الصناعة حول العالم تسريحات مشابهة، مع توسع عمليات خفض عبر قطاع السيارات الألماني.

ومن العوامل الرئيسية وراء انخفاض الوظائف في الشركات الصغيرة ارتفاع التكاليف وتزايد عدم اليقين الاقتصادي، خصوصاً بسبب الرسوم الجمركية. فقلة رأس المال تجعل الشركات الصغيرة أكثر ضعفاً أمام تقلبات السوق.

وقال أحد أصحاب الأعمال الصغيرة لصحيفة «الغارديان»: «معظم المصنعين والناشرين الذين تعامل معهم ليست

لديهم مساحة لتحلّل أو تمرير ارتفاع الأسعار إلى عملائهم، لذا فهم يتعرضون للضغط». وقد شهد يوم «السبت للأعمال الصغيرة»، وهو محطة مهمة في موسم الأعياد يلي «الجمعة السوداء»، نتائج كارثية حيث انخفض الإنفاق بنسبة 18 في المئة.

وأشار تحليل لـ ADP لأرقام الشهر الماضي إلى أنّ إجمالي الأجر للموظفين الجدد ارتفع على أساس سنوي بنسبة 1.7 في المئة فقط. كما ظل الأجر الوسيط للساعة ثابتاً لمدة 16 شهراً عند 18 دولاراً للساعة، وهو مبلغ بانس. ولاسبوع عمل من 40 ساعة، يعادل ذلك قليلاً أكثر من نصف متوسط تكلفة شقة في أمريكا البالغ 1,631 دولاراً، وفقاً لأرقام «Apartments.com».

ووجد تقرير صادر عن مجلس الشيوخ أنّ الأمريكيين ينفقون في المتوسط أكثر من 11,000 دولار إضافية للحفاظ على مستوى المعيشة نفسه الذي كان لديهم في بداية 2021. ورغم أنّ التقرير استخدم لأغراض سياسية داخلية عبر تحميل بايدين المسؤولية الكاملة، إلا أنّ الحقيقة هي أنّ الحزبين ملتزمان بسياسة التدهور الحاد في مستوى معيشة الطبقة العاملة.

## تزايد عدم المساواة

تبين أنّ غالبية الناس يعانون ضائقة اقتصادية شديدة خلال موسم الأعياد. فقد وجد تقرير «WalletHub» أنّ 85 في المئة سينفقون المبلغ نفسه أو أقل من العام الماضي.

مع ذلك، تشير بيانات «Adobe» إلى أنّ إجمالي الإنفاق ارتفع بنسبة 7.1 في المئة إلى 137 مليار دولار حتى الآن هذا العام. ووجدت دراسة منفصلة أجراها بنك «BMO» أنّ الأمريكيين سينفقون نحو 2,800 دولار خلال موسم الأعياد، بزيادة 60 في المئة عن العام الماضي.

ويمكن تفسير هذا التناقض الواضح بعاملين. الأول: هو تمويل الإنفاق عبر

رغم أنّ التقرير استخدم لأغراض سياسية داخلية عبر تحميل بايدين المسؤولية الكاملة إلا أنّ الحقيقة هي أنّ الحزبين ملتزمان بسياسة التدهور الحاد في مستوى معيشة الطبقة العاملة

# الشركات للعمال... التسريح!



وسط ديترويت، الذين يتم طردهم من منازلهم تحت تهديد قطع الخدمات قبل أسابيع قليلة من عيد الميلاد. وتدفع هذه الثروات عبر فقاعات مضاربة ضخمة، مع «صفقات دائرية» من النوع المبرم بين «إنفيديا» و«OpenAI» التي تمهد الطريق لانتهاء اقتصادي في حال فشلت المدخرات العمالية الناتجة عن الذكاء الاصطناعي في الظهور بالسرعة المتوقعة. وقدرت شركة «Partnership MacroStrategy» البحثية حجم الفقاعة بنحو 17 ضعف فقاعة الدوت كوم في مطلع الألفية، وأربع مرات فقاعة العقارات التي أدت إلى الركود العظيم في 2008-2009. وسيدفع ذلك إلى مزيد من الهجمات على مستويات المعيشة، إذ تسعى النخبة الرأسمالية إلى استخراج أكبر قدر ممكن من فائض القيمة للحفاظ على الأرباح وقيم الأسهم. إضافة إلى ذلك، تظهر التجارب أن الأوليغارشية والشركات الكبرى ستنتقل عمليات إنقاذ حكومية بمليارات الدولارات. هذه إدانة للنظام الرأسمالي. فالأوضاع المستقبلية التي تتفاقم هذا الموسم ستقود عشرات الملايين إلى النضال، وإلى قناة متزايدة بأن التغيير الثوري بات ضروريا.

من تقييمات الشركات الناشئة المتصاعدة، مع مقارنة أحد المحللين الأمر بسيارة تتسارع إلى 100 ميل في الساعة. وقد ارتفعت نسبة المشتريين من قطاع الذكاء الاصطناعي في المدينة من نحو 15 إلى 25 في المئة بين الربعين الثالث والرابع من هذا العام.

وكتبت «بلومبرغ»: «الأثرياء جداً أظهروا إيماناً متجدداً بالمدينة». دفعت المليارديرة «لورين باول جوبز» رقما قياسيا قدره 70 مليون دولار لشراء منزل في المدينة العام الماضي. وجمع الرئيس التنفيذي لـ «OpenAI» سام ألتمان مجتمعا سكنيا على «Hill Russian»، إذ دفع 14 مليون دولار في كانون الثاني مقابل ثلاث قطع أرض بجوار العقار الذي اشتراه عام 2020 مقابل 27 مليون دولار. وقال أحد وكلاء العقارات المحليين لـ «بلومبرغ»، من دون أي سخرية: «كان حي «نوب هيل» ميتا تماما... كان بإمكانك شراء شقة مقابل 800 أو 900 دولار للقدم المربع. أما الآن فهو 1,200». والرقم الأخير لمساحة قدم مربع واحدة يفوق بأكثر من الضعف الإيجار الشهري الذي يدفعه سكان «ليتاند هاوس» من كبار السن في

**تُدفع هذه الثروات عبر فقاعات مضاربة ضخمة مع «صفقات دائرية» من النوع المبرم بين «إنفيديا» و«OpenAI» التي تمهد الطريق لانتهاء اقتصادي في حال فشلت المدخرات العمالية الناتجة عن الذكاء الاصطناعي في الظهور بالسرعة المتوقعة**

مدفأة، ومسارح خاصة، وطاقم يدير كل تفاصيل الإقامة. النقل بالطائرات المروحية، والطهاة الشخصيون، وخبراء العافية، كلها أمور تقدم خدمات أساسية. ويذهب آخرون إلى جزيرة «سان بارتيليمي» في الكاريبي، حيث يجذب ميناء «الميجاياخت» الخاص بها «اليخوت الخاصة، وعارضات الأزياء، وأباطرة الأعمال كل موسم شتاء». وهذا التفاوت له أبعاد عالمية أيضا. فقد كتبت مجلة «s'Gentleman Journal» البريطانية: «إذا كنت تشعر بالضيق المالي هذا الموسم، فامنح لحظة تعاطف للطبقة فائقة الثراء، التي ستفوق أكثر من مليون جنيه إسترليني للهرب إلى مخبأ فاخر مثالي لعيد الميلاد. سواء باستئجار يخت ضخم، أو استحواذ كامل على قلعة، أو الاستمتاع بعزلة تامة في جزيرة خاصة... فإن الناس الذين يملكون كل شيء يستعرضونه في أجمل أوقات العام». وقد أدت طفرة التكنولوجيا إلى ارتفاع مذهل في العقارات الفاخرة. ففي «سان فرانسيسكو»، إحدى أعلى المدن الأمريكية، «أعاد ازدهار الذكاء الاصطناعي إشعال الطلب على المنازل الفاخرة بين المشتريين الذين يستفيدون

الديون. فقد ارتفعت عمليات الشراء بنظام «اشتر الآن وادفع لاحقا» بنسبة 9,0 في المئة وفقا للدراسة نفسها من «Adobe». وكشف مسح لـ «Beyond Finance» أن واحدا من كل ثلاثة يتوقع الوقوع في الديون، وأن ثلثي المستجيبين يقولون إن من المستحيل معرفة ما يمكن إنفاقه «بأمان» بسبب عدم اليقين المالي. وقد أنفق معظمهم أكثر من طاقتهم أو يتوقعون ذلك، إذ وضع «الكثيرون... النفقات على بطاقتهم الائتمانية «54 في المئة»، أو سحبوا من مدخراتهم «21 في المئة»، أو استخدموا خطط الشراء الآن والدفع لاحقا «20 في المئة». أما العامل الثاني فهو أن انخفاض إنفاق الغالبية الساحقة يتم تعويضه بزيادات هائلة في إنفاق الأثرياء جدا، الذين أصبحوا قوة دافعة رئيسية في الاستهلاك. وقد أشارت تقارير إلى اقتصاد احتفالات «شكل-K»، في إشارة إلى الاستقطاب الحاد. وتعرض بعض العطلات الفاخرة المذكورة في موقع «com.villapads» مثالا على ذلك. ففي منتج «أسبن» بولاية كولورادو، نادرا ما يكتفي الأثرياء بالأجنحة الفندقية. بل يختارون عقارات على سفوح الجبال مجهزة بمسابح

## بلاغ عن اجتماع المجلس المركزي لحزب الإرادة الشعبية

**عقد المجلس المركزي لحزب الإرادة الشعبية اجتماعه الدوري يوم أمس 2025/12/13**

بدأ الاجتماع بمناقشة المستجدات السياسية الأساسية على الساحة السورية والإقليمية والدولية، وأكد في خلاصاته أن الأوضاع في سورية ما تزال متأزمة وخطرة وقابلة للانزلاق إلى مزيد من الأخطار ما لم يتم الإسراع بالتوجه نحو الحل السياسي الشامل المبني على الأهداف والتوجهات الأساسية للقرار 2254، وعبر مؤتمر وطني عام كامل الصلاحيات يضم كل القوى السياسية والاجتماعية

السورية ويكون أداة أساسية من أدوات إنقاذ حق الشعب السوري في تقرير مصيره بنفسه. كما خلص الاجتماع إلى ضرورة تكثيف العمل ضد الشحن الطائفي المدمر المتصاعد، والذي يصب في نهاية المطاف في مصلحة «الإسرائيلي» أولا وأخيرا، وفي مصلحة تجار الحروب والدم من مختلف الأطراف. ورأى أن العمل ضد الخطاب الطائفي وخطابات الكراهية، هو اليوم معيار أساسي من معايير الوطنية السورية، ومن يتبنى خطابا طائفيا اليوم، إنما يعمل لمصلحة «الإسرائيلي» حتى لو ادعى عكس ذلك. كما قيم الاجتماع ما وصلت إليه الأوضاع السورية

على مختلف المستويات بعد عام من فرار بشار الأسد وسقوط سلطته، ليعيد التأكيد على أنه إذا كانت السلطة قد سقطت يوم 2024/12/8، فإن النظام ما يزال مستمرا، بوصفه أداة توزيع الثروة والسلطة في البلاد، وأن عملية التغيير الجذري الشامل وبناء النظام الجديد ما تزال أمامنا وليست خلفنا، وتحتاج إلى تنظيم الشعب السوري وقواه الوطنية لنفسها، وإلى برنامج واضح لليوم التالي، في رأس أولوياته تحقيق تغيير جذري في المنظومة الاقتصادية الاجتماعية، التي كانت وما تزال مبنية بالصد من مصالح أكثر من 90% من السوريين، ولمصلحة قلة قليلة مستفيدة متعاونة وخاضعة بأشكال مباشرة

■ المجلس المركزي لحزب الإرادة الشعبية

دمشق  
2025/12/13

# امتحان التفوق في التكنولوجيات الحرجة: الصين 89% وأمريكا 11%

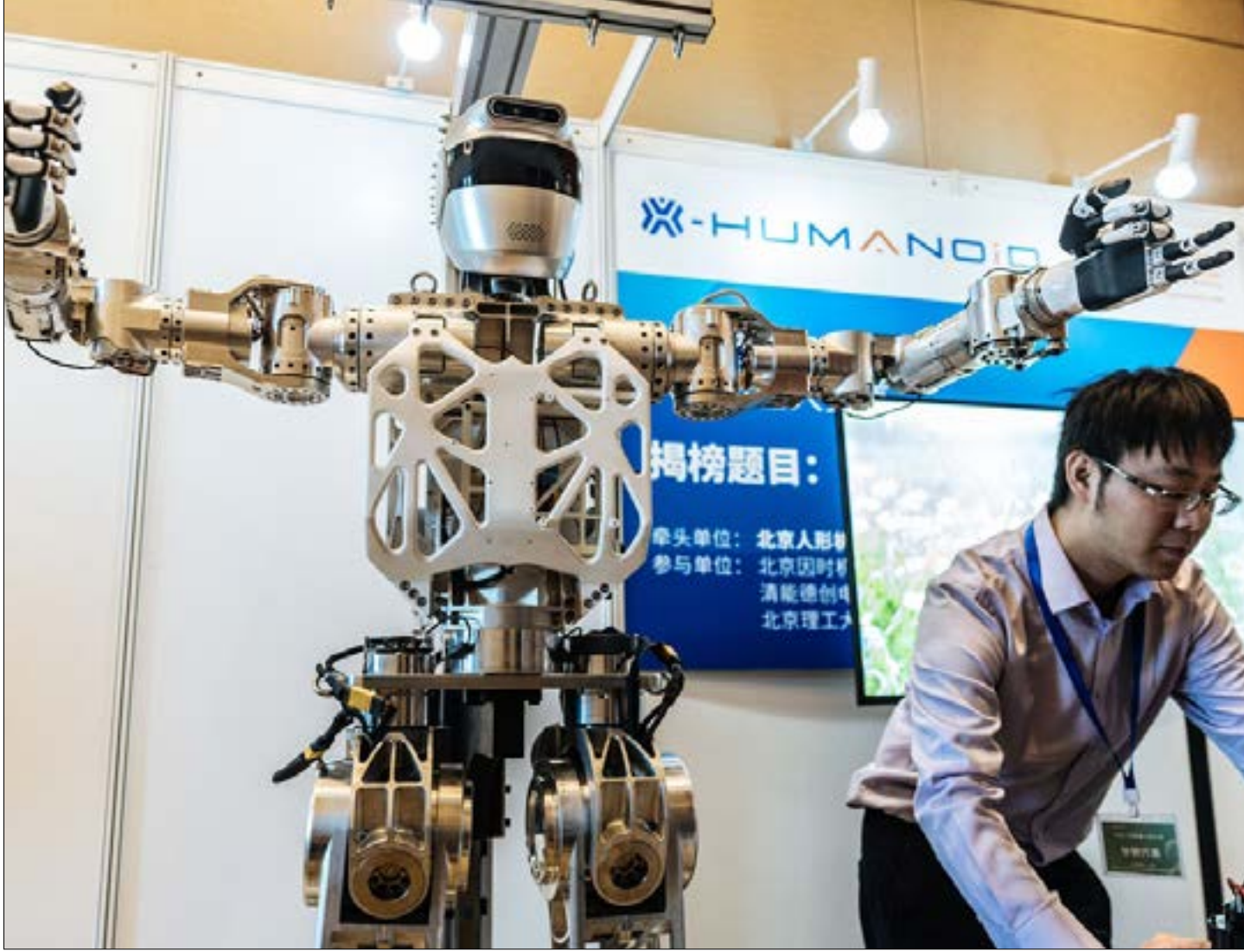
نشر «متعقب التقنيات الحرجة» التابع للمعهد الأسترالي للسياسات الاستراتيجية (ASPI)، تقييماً حديثاً نسبياً أظهر أن «الصين تتصدر في 57 فئة فرعية حرجة في التكنولوجيات والعلوم بينما الولايات المتحدة تتفوق في 7 فئات منها فقط». علماً بأن المقارنة شملت 64 فئة تقنية حرجة عبر 8 مجالات. وإذا ترجمنا «امتحان التفوق» هذا إلى لغة النجاح والرسوب نجد أن الصين ناجحة بعلامة 89% والولايات المتحدة راسبة بعلامة 11%.

## إعداد: د. اسامة دليقان

المعهد الأسترالي للسياسات الاستراتيجية لم يكن الجهة الغربية الوحيدة التي أصدرت نتائج تؤكد التفوق التكنولوجي الصيني الذي لا يتوقف عن التقدم بتسارع ملحوظ. على سبيل المثال، أجرت مؤسسة أمريكية تدعى «مؤسسة تكنولوجيا المعلومات والابتكار» (إيتف ITIF) العام الماضي تحليلاً شاملاً لقدرات الصين الابتكارية توصل إلى نتائج مماثلة، علماً بأن رئيس ومؤسس هذه المؤسسة «التي تعرف عن نفسها بأنها مركز فكري غير حكومي رائد عالمياً في سياسات العلوم والتكنولوجيا» هو الدكتور روبرت د. أنتيسون، وهو باحث سياسي خدم في لجان استشارية حكومية تحت رئاسة كل من كلينتون وبوش وأوباما وترامب وبايدن. مؤسسة «إيتف» المذكورة نشرت في 23 أيلول الماضي 2025 تقريراً على موقعها الرسمي بعنوان «كيف تتفوق الصين على الولايات المتحدة في التقنيات الحرجة» ورد فيه حرفياً: «لقد برزت الصين كقوة عالمية رائدة في ابتكار التقنيات الناشئة، متفوقة بشكل كبير على الولايات المتحدة في الغالبية العظمى من المجالات التكنولوجية الحرجة. ومن المؤشرات البارزة على ذلك أن الصين تتفوق على الولايات المتحدة في مجال المنشورات العلمية».

وبوصفها مؤسسة أمريكية كان لا بد أن تعبر عن «القلق» حيث تابع التقرير: «هذا الأمر مثير للقلق لأنه يهدد بتقويض قيادة الولايات المتحدة عبر مشهد الابتكار. فقد أجرت مؤسسة ITIF العام الماضي تحليلاً شاملاً لقدرات الصين الابتكارية، وخلص ذلك البحث إلى أن التقدم العلمي الاستراتيجي المدعوم من الدولة الصينية عبر القطاعات المتقدمة - والذي تقوده سياسات صناعية جريئة، ودعم حكومي سخّي، وتكامل منظومي - قد أدى إلى طفرة في براءات الاختراع العالمية، مما يشير إلى أن الصين قد انتقلت لتصبح رائدة عالمية في الابتكار. وتظهر الصين تفوقاً في الروبوتات، وتتصدر في توريد البطاريات، وتبتكر في الصحة العامة عبر مضاعفة التجارب الحيوية السريرية، وتتقدم في الاتصالات الكوانتية من خلال ممر توزيع مفاتيح كمومية بطول 1200 ميل، وتحقق إنجازاً شبه مماثل في إنتاج الذكاء الاصطناعي، وتقلص الفجوات في أشباه الموصلات والمواد الكيميائية».

ما أبرز مجالات «التكنولوجيا الحرجة»؟ تقرير مركز «إيتف» الأمريكي استشهد أيضاً بتقرير المعهد الأسترالي قائلًا: «وفقاً لأحدث نتائج «متعقب التقنيات الحرجة» التابع للمعهد الأسترالي للسياسات الاستراتيجية (ASPI) والذي يقيم 64 فئة تقنية حرجة عبر 8 مجالات



للتقنيات الناشئة في خدمة الدفاع الوطني وطموحاتها الاستراتيجية.

## هل تستطيع الرأسمالية تقليد الاشتراكية؟

على عكس البروباغندا الشائعة الزاعمة بأن التقدم الصناعي والعلمي-التكنولوجي الصيني يعود الفضل فيه بالدرجة الأولى إلى تبني «آليات رأسمالية»، نجد في توصيات تقرير مركز «إيتف» الأمريكي دعوة صريحة لصناع القرار الأمريكيين إلى «تبني عناصر من دليل الابتكار الصيني»، فيما يمكننا قراءته بأنه دليل على أن المرشد الأهم للابتكار الصيني ليس رأسمالياً، حتى لو خشي المدافعون عن الرأسمالية التعبير عن ذلك صراحة. فلو كان الأساس في تفوق الصين رأسمالياً، فلماذا إذاً يبحث قلب الرأسمالية الإمبريالية «الولايات المتحدة» عن حلول لمشكلاته في حقبية الصفات الصينية، التي هي اشتراكية في جوهرها؟ وقد رأينا كيف ذكر التقرير الأمريكي نفسه كيف أن «التقدم العلمي الاستراتيجي مدعوم من الدولة الصينية عبر القطاعات المتقدمة وتقوده سياسات صناعية جريئة، ودعم حكومي سخّي، وتكامل منظومي». ولكن النظام الرأسمالي محكوم بقوانين أزماته وتناقضاته القتالية، ومن أبرزها التناقض بين السعي إلى الربح الأعلى من جهة وميل معذل الربح إلى الانخفاض مع تعقد التركيب العضوي لرأس المال من جهة أخرى، ولذلك لا يمكنه ببساطة أن يتحول إلى اشتراكي عبر «إصلاحات»، ومن دون ثورة اجتماعية-اقتصادية وسياسية شاملة تطيح بسلطة رأس المال. وفي الحقيقة، رغم توصية معهد «إيتف» الأمريكي بمحاولة تبني «عناصر من دليل الابتكار الصيني» لكن لم تخل توصياته أيضاً من أحلام طوباوية على غرار «اللايت الشباب يعود يوماً» حيث اعتبر أنه: «لررد بشكل مناسب على التقدم الأخير للصين، يحتاج صانعو السياسات في الولايات المتحدة إلى إعادة بناء علاقات مثمرة بين الحكومة والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، كما كان الحال في منتصف القرن العشرين».

للسياسات الاستراتيجية (ASPI) وجود 24 تقنية معرضة لخطر عالٍ بأن تحتكرها الصين، و19 تقنية أخرى في خطر متوسط. ويستند هذا التقييم إلى حصة الصين من أفضل 10 مؤسسات بحثية في العالم وتفوقها في عدد المنشورات مقارنة بأقرب منافس لها. والعديد من التقنيات التي صنفت ضمن «الخطر العالي» لاحتمال احتكارها من الصين «لها تطبيقات دفاعية واضحة، مثل الرادار، والمحركات النفاثة المتقدمة، والطائرات دون طيار، والروبوتات التعاونية، والملاحة عبر الأقمار الصناعية».

## الاستثمار طويل الأمد ودعم الدولة الصينية

يذكر تقرير «إيتف» الأمريكي بأن «تقدم الصين هو نتيجة لاستثمارات امتدت لعقود طويلة في التعليم والبحث العلمي بهدف بناء قدرات تكنولوجية. هذه الاستثمارات بدأت الآن تؤتي ثماراً كبيرة، مع انعكاسات على القيادة العسكرية والاقتصادية والعلمية». ومن المفهوم تماماً لماذا يصف التقرير الأمريكي نجاح برامج الصين في استقطاب المواهب العلمية بأنها «برامج عدوانية». ويذكر كمثال برنامج «ألف موهبة» الذي يجذب خبراء العلوم والتكنولوجيا المتعلمين في الخارج للمساعدة في تسريع التقدم في صناعات محددة، وخاصة تصنيع أشباه الموصلات. كما أن تركيز الصين الكبير على التعليم في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات «المعروفة اختصاراً بـ STEM» جعلها تمنح عدداً من الشهادات في هذه المجالات أكثر من أي دولة أخرى في العالم، بما يزيد أربع مرات عن العدد الممنوح في الولايات المتحدة. يلاحظ مركز الأبحاث الأمريكي نفسه أيضاً: «من المهم أن الحكومة الصينية قد أنشأت روابط قوية بين الأوساط الأكاديمية والصناعة والجيش كجزء من استراتيجية الاندماج العسكري-المدني. ومن خلال إزالة الحواجز المؤسسية بين القطاعات المدنية والعسكرية، حفزت الصين التطور السريع

«مثل الذكاء الاصطناعي والروبوتات»، فإن الصين تتصدر في 57 فئة، بينما الولايات المتحدة تتفوق فقط في 7 فئات فرعية. وهذا أمر مقلق لأن هذه التقنيات الحرجة هي المدخل الأساسي للقطاعات المتقدمة التي تتفوق فيها الصين بسرعة».

وعند تقييم أفضل 10% من المنشورات العلمية العالية الجودة، وجد المعهد الأسترالي أن الصين تتجاوز الولايات المتحدة في جميع المجالات الثمانية للتقنيات الحرجة. وتظهر الفجوة بشكل أوضح في مجال الطاقة والبيئة، حيث تمثل الصين 46% من المنشورات المرموقة مقارنة بـ 10% فقط للولايات المتحدة. وعلى الرغم من ريادة الولايات المتحدة في الذكاء الاصطناعي، تنتج الصين المزيد من المنشورات المتميزة، إذ تسهم بنسبة 30%

مقابل 18% للولايات المتحدة. تتفوق الصين يصبح أكثر وضوحاً على مستوى المجالات الفرعية. فبدرج 64 فئة فرعية، هناك عدة مجالات تتقدم فيها الصين على الولايات المتحدة بأكثر من 50 نقطة مئوية في حصتها من أفضل 10% من المنشورات العلمية. على سبيل المثال، تتفوق الصين بـ 60 نقطة مئوية في تقنيات الكشف والتتبع فرط الصوتي. كما تمتلك تقدماً بـ 56 نقطة مئوية في عمليات التصنيع عالية الموصفات، والتي تعد عنصراً أساسياً في التصنيع المتقدم.

وقال التقرير إنه «لحسن الحظ» - من وجهة النظر الأمريكية - أن «هناك بعض المجالات التي لا تزال الولايات المتحدة تحتفظ فيها بتفوق على الصين. ففي 7 من أصل 64 فئة تقنية حرجة، ينتج الباحثون الأمريكيون نسبة أعلى من أفضل 10% من المنشورات العلمية عالية الجودة. وتشمل المزايا البارزة للقطاعات والتدابير الطبية الوقائية، والحوسبة الكوانتية، والساعات الذرية - وجميعها مجالات تتفوق فيها الولايات المتحدة بما لا يقل عن 10%. بالإضافة إلى ذلك، هناك تفوق أمريكي أصغر في مجالات مثل معالجة اللغة الطبيعية، والهندسة الوراثية، والطب النووي والعلاج الإشعاعي، والأقمار الصناعية الصغيرة». بالإضافة إلى ذلك، يحدد المعهد الأسترالي

دعماً تقرير مركز «إيتف» الأمريكي صناع القرار إلى تبني عناصر من دليل الابتكار الصيني»

# قراءة في وثيقة الأمن القومي الأمريكي



## طرح جديد حول الصين

تنتقد الاستراتيجية بشدة الافتراضات التي قامت عليها السياسة الأمريكية تجاه الصين على مدى ثلاثة عقود، والتي كانت تأمل في أن يؤدي الانفتاح الاقتصادي إلى دمج بكين في «النظام الدولي القائم على القواعد». وتعتبر الوثيقة أن «هذا لم يحدث» وترتكز الاستراتيجية الجديدة إلى «إعادة توازن العلاقة الاقتصادية مع الصين».

بخصوص تايوان، تطرح الاستراتيجية فكرة أن ردع نشوب صراع حول تايوان يمثل «أولوية» ويمكن ذلك من خلال الحفاظ على ما أسمته الوثيقة «التفوق العسكري» هذا فضلا عن مطالبة صريحة لحلفاء الولايات المتحدة في المنطقة، مثل: اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا، بأن «يفعلوا وينفقوا» - والأهم من ذلك، أن يفعلوا المزيد من أجل الدفاع الجماعي». فالجيش الأمريكي «لا يمكنه، ولا ينبغي له، أن يفعل ذلك بمفرده».

المتحدة على الموارد الضخمة الموجودة في هذه المنطقة الواسعة يسمح «للدولة القومية الأمريكية» أن تحافظ على موقع متقدم لكن قرارهزيمة في الوقت نفسه، نظرا لأن ما تبقى من العالم سيكون فعليا أكثر قدرة على الحركة، وقادر على بناء شبكة علاقات جديدة، بعيدا عن الوجود الأمريكي العسكري المباشر. ما يثير الاهتمام، هو الجزء المخصص لنقاش أفريقيا وغرب آسيا، إذ تقول الوثيقة: إن هناك ضرورة لـ «خضف الأولوية الممنوحة لمنطقتي الشرق الأوسط وأفريقيا» وترى في ذلك قرارا استراتيجيا وليس «إهمالا» بل يندرج ضمن إطار إعادة توجيه الموارد لما تعتبره الإدارة مصالح حيوية، أي أننا أمام إقرار جديد بأن الإدارة الأمريكية لا ترى في هذه المناطق «مصالح حيوية» وتشير إلى ضرورة البحث عن نمط جديد لبناء شركات قائمة على الاستثمار، واستبدال سياسة «نشر الديمقراطية» وقبول الدول كما هي، والتخلي «تجربة أمريكا المضللة في توبيخ».

عاجلت «فاسيون» في مواد مختلفة بعضاً من جوانب وثيقة الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية حملت تاريخ نشرها الثاني 2025 ونشرت إلى العلن في بداية شهر كانون الأول الجاري، وحظيت باهتمام إعلامي واسع، إلا أن المناقشات السابقة عاجلت الوثيقة الهامة كمجموعة من القضايا المنفصلة، لكن المطلوب هو فهم جوهر هذه الوثيقة.

## علاء ابوزراج

اقتصادية وعسكرية وثقافية فريدة» ولكن يجب تسخير هذه الأصول لخدمة «مصلحتها الوطنية أولا وقبل كل شيء». من هذه النقطة تنطلق الاستراتيجية بهجوم على «المنظمات العابرة للحدود» وتضع طرحا مقابلا على أساس أن «الوحدة السياسية الأساسية في العالم هي الدولة القومية وستبقى كذلك».

ومن الجدير بالذكر، أن إعلان هذا الموقف بهذا الشكل هو سابقة، فبعد أن كان خطاب ترامب يركز دائما على «أمريكا أولا» إلا أن الإشارة إلى تضارب المصالح بين هذا التيار وكل المنظمات المعولمة يحمل أهمية كبرى، خاصة وأنه مكتوب صراحة في وثيقة رسمية، وهذه المنظمات هي في الواقع تعبير عن جوهر الإمبراطورية الأمريكية التي هيمنت على المشهد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، وتحديدًا بعد انتهاء الحرب الباردة وانهايار الاتحاد السوفييتي.

**الصراع الداخلي مع تيار العولمة في الداخل لم ينته بعد ويمكن ان يتحول في الفترة القادمة إلى لحظة يكون فيها أي من الفريقين عاجزا عن دفع سياسته إلى الامام**

## كيف يبدو العالم بنظر الوثيقة الأمريكية؟

سبق أن ناقشنا في مواد سابقة موقف الإدارة الأمريكية من أوروبا بحسب الوثيقة الجديدة، التي يمكن تكثيفها بضرورة دعم الأحزاب القومية اليمينية، وإنهاء الحرب في أوكرانيا، ومطالب صارمة بحمل الدول الأوروبية لتكلفة الدفاع وتحرير الولايات المتحدة من ذلك، فضلا عن توجيه تحذيرات للقارة الأوروبية من «المحو الحضاري» الناتج بحسب الإدارة الأمريكية عن سياسات الهجرة المتراخية. فيما عرف بـ «ملحق ترامب» لعقيدة مونرو يعود التركيز إلى نصف الكرة الغربي، وتطالب الوثيقة بتسخير الموارد لفرض هيمنة مطلقة على هذه الرقعة الجغرافية الهامة، ومنع أي نفوذ أجنبي آخر، على أساس أن هيمنة الولايات

ينبغي في البداية وضع هذه الوثيقة في سياقها ضمن المشهد الأمريكي الداخلي، الذي يشهد انقسامات حادة بين تيارين واضحين، الأول: يتمسك بالعولمة كمنهج سياسي أساسي في وضع السياسة الخارجية، في مقابل تيار آخر يعبر عن نفسه بشعار «أمريكا أولا» يمثل الرئيس الأمريكي الحالي دونالد ترامب، وعدد من شخصيات بارزة في إدارته الحالية، ويملك الرئيس صلاحيات إصدار هذه الوثيقة، وهو ملزم بإرسالها إلى الكونغرس، وتعتبر صياغة لمجمل سياسة الإدارة الحالية، ولسكنها في الوقت ذاته ليست قانونا ملزما، وهو ما يمكن أن يؤكد أن مجمل ما ورد فيها سيكون موضوع صراع داخلي حاد، لكن ذلك لا يعني بحال من الأحوال أن ما جاء فيها هو مجرد «رأي» بل جزء كبير من الوثيقة قيد التطبيق فعلا، وتعمل وفقه الإدارة الحالية قبل إعلان الوثيقة بشكل رسمي، لكن إصدار كل هذا في وثيقة رسمية يحمل وزنا إضافيا، وينقل الصراع الداخلي إلى مستوى جديد.

## تقييم دور الولايات المتحدة لعقود مضت

لا يمكن النظر إلى الوثيقة بوصفها استمرار وتطوير لاستراتيجية سابقة، بل هي في الحقيقة قطع شامل مع السياسات التي سبقتها، بل ويقر ذلك صراحة، وتقدم الوثيقة على أنها إعادة صياغة جذرية لدور أمريكا في العالم، وتصف سياسات العولمة السابقة بـ «المضللة» وأنها «أضعفت المصالح الأمريكية الأساسية، عبر الالتزام بنظام عالمي لم يعد يخدم البلاد». كما تؤكد استراتيجية الأمن القومي الجديدة على أن الولايات المتحدة «تمتلك أصولا

لا شك أن مضمون الوثيقة يشكّل قطعا من توجهات سابقة سادت المشهد لعقود مضت، لكن هذه الرؤية تنطلق في كثير من جوانبها من قدرة الولايات المتحدة على إعادة إحياء الصناعات الأمريكية، وإعادة فرض قواعد جديدة في التجارة العالمية، حتى وإن كانت هذه القواعد مرتبطة إلى حد كبير بلاعبين آخرين، ورغم أن الوثيقة تقر بضرورة التركيز على المناطق الحيوية، وتحديدًا في نصف الكرة الغربي، إلا أن تقييمها للمشهد في المناطق الأخرى، مثل: أفريقيا وآسيا الذي يرى موقع الولايات المتحدة متقدّم، وقادر على التحكم بمجرى التطورات، هو في الحقيقة بعيد عن الواقع، فهل يمكن مثلا للاستثمارات الأمريكية في أفريقيا أن تنافس الاستثمارات والشركات الصينية الراسخة؟ وخصوصا في ظل التغيرات السياسية المتسارعة التي تسير في عكس المصلحة الأمريكية؟ وهل يمكن القول: إن الوضع في غرب آسيا هو ثابت كما تراه الإدارة الحالية؟ أم أن التقييمات المتسارعة التي تقدمها الوثيقة تعتمد على بروباندات يقودها الرئيس الأمريكي، تخفي في الواقع توازنا دوليا وإقليميا جديدا لا يمكن أن تستطیع «إسرائيل» الحفاظ عليه دون دعم أمريكي متواصل. هذا بالإضافة إلى أن الصراع الداخلي مع تيار العولمة في الداخل لم ينته بعد، بل هو في أشد لحظاته، ويمكن أن يتحول في الفترة القادمة إلى لحظة يكون فيها أي من الفريقين عاجزا عن دفع سياسته إلى الامام، بسبب ممانعة الطرف المقابل، ما يفسح المجال إلى مزيد من الخسائر الأمريكية على كافة الساحات العالمية.

# عدائية الولايات المتحدة تجاه أمريكا اللاتينية من بوابة فنزويلا



تقدم استراتيجية الأمن القومي الأمريكي خطة عدوانية واضحة تجاه أمريكا اللاتينية، التي وضعها الوثيقة في صدارة أولوياتها تحت مسمى نصف الكرة الغربي «الأمريكيتين». ويكتسب هذا المحور أهمية مضاعفة في ظل تصاعد الخطاب العدائي، وقرع طبول الحرب ضد فنزويلا، إلى جانب التهديدات المتكررة التي تطال محيطها الإقليمي، ولا سيما كولومبيا.

## ديمة النجار

### أمريكا اللاتينية في استراتيجيات الأمن القومي الأمريكية

تنص استراتيجية الأمن القومي الأمريكية الحالية، تحت بند «ماذا نريد في العالم وماذا نريد منه؟»، على العودة إلى التمسك بمبدأ مونرو، الذي أعلن عام 1823 تحت شعار «الأمريكيتان للأمريكيين»، بذريعة منع عودة النفوذ الأوروبي إلى أمريكا اللاتينية. غير أن هذا المبدأ تحول سريعا إلى أساس للهيمنة الأمريكية في نصف الكرة الغربي.

ومع تطوره التاريخي، أضيفت إلى مبدأ مونرو مميزات عدة، عكست تحولات السياسة الأمريكية، أبرزها: متمم روزفلت عام 1904، الذي منح واشنطن حق التدخل بذريعة «سوء السلوك المزمن» وممارسة ما سماه «سلطة الشرطة الدولية». وخلال الحرب الباردة، أعيد توظيف المبدأ لمنع التمدد الشيوعي، ما قاد إلى تدخلات مباشرة وغير مباشرة، من بينها الانقلاب على سلفادور ألييندي في تشيلي، ومحاولات متكررة للتعدّي على كوبا.

اليوم، وفيما يسمى «متمم ترامب»، تفترض الولايات المتحدة أن لها حقا في الوصول إلى ثروات أمريكا اللاتينية، سواء برضى الدول المعنية أو بالضغط، مع إنكار حق هذه الدول لتقرر فيما إذا كانت تريد أن تقيم علاقات مع منافسي الولايات المتحدة الدوليين كروسيا والصين. إذ تقول استراتيجية الأمن القومي صراحة: «نريد نصف كرة غربي يظل خاليا من أي توغل أجنبي معاد أو من امتلاك جهات أجنبية لأصول حيوية، ويدعم سلاسل الإمداد

الحيوية ونريد أن نضمن استمرار وصولنا إلى المواقع الاستراتيجية الرئيسية». ورغم أن هذا التوجه يعكس وضوحا النية لاستنزاف دول أمريكا اللاتينية اقتصاديا، إلا أن الاستراتيجية تؤكد أنهم لن يسمحوا لسكان تلك البلدان المتضررين بالهجرة شمالا حيث سترسو ثرواتهم المسروقة. فالاستراتيجية الأمريكية تؤكد على منع «الهجرة الجماعية» من دول جنوب القارة. وتسمى لتمكين حكومات «متعاونة» بزعم المساعدة في «مكافحة الإرهاب المرتبط بالمخدرات والجريمة».

### مبدأ مونرو يصطدم بمبدأ بوليفار

تعدّ كوبا وفنزويلا من أكثر الدول مقاومة للهيمنة الأمريكية في أمريكا اللاتينية. وفي فنزويلا، أيد الشعب هغو تشافيز والثورة البوليفارية إيمانا بأفكار سيمون بوليفار، الشخصية التاريخية التي لعبت دورا محوريا في استقلال فنزويلا وكولومبيا والإكوادور وبيرو وبوليفيا، وله مكانة في وجدان شعوبها. وتعارض رؤية بوليفار جنريا مع مبدأ مونرو ومنتهماته، إذ دعا إلى حماية السيادة الوطنية والتحرر من سلطة الخارج، وإلى وحدة دول أمريكا اللاتينية باعتبارها الشرط الأساس لقوتها وقدرتها على الدفاع عن استقلالها. في المقابل، قام مبدأ مونرو تاريخيا على تفكيك المنطقة وإبقائها ضمن مجال النفوذ الأمريكي، عبر سياسة «فرّق تسد»، لا سيما في منطقة تراها واشنطن «حديقته الخلفية».

### فنزويلا على رأس قائمة الاستهداف

ليست محاولات الولايات المتحدة للإطاحة

بالحكم في فنزويلا أمرا جديدا، فقد جرت واشنطن على مدى سنوات جميع أدوات الضغط، من العقوبات الاقتصادية والحصار إلى محاولات الاغتيال، وصولا اليوم إلى التلويح بالتدخل العسكري المباشر. ويأتي هذا التصعيد في لحظة تشهد فيها الولايات المتحدة تراجعا حادا في مكانتها العالمية، ما يجعلها تنظر إلى الحرب على فنزويلا باعتبارها ضرورة واستثمارا جيوسياسيا ذا عائد مرتفع.

نقط فنزويلا ربما يكون أهم أسباب العدوانية الأمريكية نفعيا. فنزويلا تمتلك أكبر احتياطي نفطي مؤكد في العالم، يتجاوز 300 مليار برميل، أي أكثر من السعودية، فضلا عن قربها جغرافيا من الولايات المتحدة. والسيطرة على نفطها، ولو بشكل غير مباشر عبر حكومة دمية، تتيح لواشنطن أداة ضغط هائلة على خصومها. فإذا تمكنت الولايات المتحدة، وهي اليوم أكبر منتج للنفط عالميا، من التحكم بالنفط الفنزويلي عبر شركاتها ودفع حكومة فنزويلية موالية لها إلى الخروج من أوبك، فإن ذلك سيؤدي إلى إضعاف تحكم أوبك في ضبط الأسعار، لصالح واشنطن التي ستصبح قادرة على إغراق سوق الطاقة أو خنقه وفقا لمصالحها السياسية. وهذا من شأنه التأثير على أمن الطاقة الصيني، وتعزيز الضغط على روسيا وإيران والسعودية ودول الخليج. ومن الواضح أن ماريا ماتشادو، التي وهبت جائزة نوبل للسلام، وتدعو الأمريكان ليل نهار للتدخل في بلدها، ستقوم فيما إذا استلمت الحكم بتهميش شركة النفط الوطنية، وفتح قطاع الطاقة للشركات الأمريكية وعلى رأسها إكسون، وستتخلى عن منطقة إيسيكويبو الغنية بالموارد والمنتاز عليها بين فنزويلا وجارتها غوايا.

ليست فنزويلا إلا المقدمة لمزيد من

الاعتداءات الإقليمية، خاصة على البلدان ذات الحكومات اليسارية. وتبدو كولومبيا، بقيادة الرئيس اليساري غوستافو بيترو المرشح التالي، فقد بدأت إدارة ترامب بإطلاق تهديدات مباشرة لكولومبيا، في محاولة للضغط عليها كي تتأى بنفسها عن دعم فنزويلا التي تمتلك معها أطول حدود، وللتأثير في المزاج الشعبي الكولومبي قبيل الانتخابات الرئاسية في أيار 2026، بهدف إضعاف فرص مرشح اليسار. أما البرازيل، جارة فنزويلا الأخرى، فقد عبرت عن امتعاضها ورفضها لأي تدخل عسكري أمريكي في أمريكا اللاتينية.

إن اتساع دائرة المتضررين من أي حرب على فنزويلا دوليا وإقليميا قد يكون العامل الأهم الذي يجعل واشنطن تتردد، فنزويلا ليست وحيدة. وقد طلبت فنزويلا رسميا من منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» التدخل. ومع أن أوبك لم تصدر ردا رسميا إلا أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عبر لنظيره الفنزويلي مادورو في اتصال عن دعمه لفنزويلا وسيادتها، خاصة بعد دخول «اتفاق الشراكة الاستراتيجية والتعاون» بينهما حيز التنفيذ رسميا الشهر الماضي.

في المحصلة، من دون تغيير الحكم أو التدخل البري المباشر، لن تستطيع الولايات المتحدة السيطرة على نفط فنزويلا. وحتى في حال التدخل البري، فإن التكلفة العالية، والمقاومة الشعبية، والرفض الإقليمي تجعل النجاح شبه مستحيل. وتبقى أمام فنزويلا، ومعها دول أمريكا اللاتينية، فرصة حقيقية الآن لمواجهة هذا الخطر عبر الاستفادة من غيرها من التجارب، ومحاصرة الفساد الداخلي الذي تستغله واشنطن كمدخل رئيسي لكل أشكال التدخل الخارجي. فالأوليغارشيات أوطانهم في جيوبهم، أما الذين لا وطن لهم سوى بلادهم، فهم وحدهم القادرون على الدفاع عنها.

في المحصلة من دون تغيير الحكم أو التدخل البري المباشر لن تستطيع الولايات المتحدة السيطرة على نفط فنزويلا

## التقارب التركي-السعودي: مسار إقليمي تفرضه الضرورات



شكل الاجتماع العسكري رفيع المستوى الأخير بين تركيا والسعودية، والذي عقد في الرياض يوم الخميس 11 كانون الأول الجاري، حلقة جديدة في مسار التقارب بين البلدين، ونتيجة طبيعية وموضوعية لتحويلات عميقة تشهدها المنطقة والإقليم ككل. فالتغير في العلاقات التركية-السعودية لا ينبع من تبدل في النوايا فقط، بل من ضرورات سياسية وأمنية واستراتيجية تدفع دول المنطقة عموماً، وبشكل تدريجي، نحو التعاون والتنسيق، في مواجهة أزمات مزمنة، واعداء مشتركين على رأسهم «إسرائيل».

### ■ هلاذ سعد

تنسيقاً أمنياً وسياسياً رغم التباينات بين البلدين، وبالمثل، كانت المصالحة السعودية-الإيرانية التاريخية، التي جرت برعاية صينية، والتي شكلت انعطافاً استراتيجياً كسرت واحدة من أهم دوائر الصراع في الإقليم، وفتحت الباب أمام مقاربة جديدة للأمن الإقليمي، قائمة على الحوار لا الصراع.

### في دلالات التقارب

ضمن هذا المشهد، يكتسب التقارب التركي-السعودي دلالاته الأوسع: فهو ليس موجهاً ضد طرف بعينه فقط، بل يعبر عن سعي جماعي لإعادة التوازن في مواجهة سياسات «إسرائيلية» وأمريكية قائمة على تفجير الأزمات، ومنع أي استقرار حقيقي في المنطقة، حيث أن «إسرائيل» تمثل بشكل متصاعد عامل تهديد مشترك، سواء عبر عدوانها المفتوح على فلسطين وسورية ولبنان واليمن وغيرها، أو محاولاتها المستمرة لتطبيع الفوضى كحالة دائمة عموماً تخدم تفوقها العسكري.

اللقاءات العسكرية المتكررة التركية-السعودية، وآخرها اجتماع الحوار العسكري رفيع المستوى وتوقيع تقريره النهائي، تعبر عن انتقال العلاقة بين البلدين من مرحلة ترميم الثقة إلى مرحلة التعاون عملياً، خصوصاً في المجالين الأمني والدفاعي، فتركيا والسعودية تواجهان ظروفًا إقليمية مضطربة ومهددة: حروب مفتوحة، تهديدات للأمن البحري، وضغط «إسرائيلي» - غربي متزايد لإعادة تشكيل المنطقة، وفق توازنات تخدم تل أبيب بالدرجة الأولى، في هذا السياق، يصبح التنسيق العسكري وتبادل الخبرات والتصنيع الدفاعي المشترك خياراً يفرضه الظروف. كما أن هذا التقارب ليس استثناءً في المنطقة، بل يأتي ضمن اتجاه إقليمي أوسع نحو خفض التوترات وبناء شبكات تفاهم جديدة، فتركيا نفسها كان بدأ تعاونها مع إيران ضمن إطار «تروبيكا أستانا» كمثال واحد خلال الضرورات التي فرضتها الحرب في سورية، وأنتجت

إن مسار التقارب الإقليمي الذي نشهده لا يزال في بداياته، وهو جزء من حركة أوسع تشهدها المنطقة، حيث تتجه دول الإقليم بخطوات متفاوتة نحو التقارب والتنسيق وبناء تفاهات جديدة فيما بينها، ومع الصين وروسيا في خلفية المشهد... وإن كانت هذه الخطوات تبدو كما لو أنها خطوات متفرقة، إلا أنها تعكس في الواقع توجهًا شاملاً، ويجري تنسيقها بين جميع الأطراف الإقليمية المعنية. ما يعني أن زمن القطيعة والاستقطاب بين دول المنطقة بات يزول بشكل متسارع، لصالح بحث جماعي عن آليات لحماية المصالح ومواجهة الأخطار المشتركة.

كما لا يمكن فصل هذا المسار أيضاً عن تطورات أخرى في الإقليم، من بينها التعاون العسكري بين السعودية وباكستان، وما يحمله من أبعاد استراتيجية حساسة، بما فيها ما وصف بـ«الغطاء النووي الباكستاني» بعد الضربة «الإسرائيلية» على الدوحة، فهذا التعاون يعكس إدراكاً متزايداً لدى الرياض بضرورة تنويع شراكاتها الأمنية خارج المظلة الأمريكية التقليدية، وهو إدراك تشترك فيه مع أنقرة، التي بنت خلال العقد الأخير قاعدة صناعات دفاعية مستقلة نسبياً، ووسعت شبكة شراكاتها خارج إطار الناتو.

## كمبوديا وتايلاند... اتفاقات مع وقف التنفيذ



ورغم توقيع هدنة أولى في 28 تموز بوساطة الولايات المتحدة والصين وماليزيا، فإنها انهارت سريعاً مع تبادل الاتهامات بخرقها. وفي 26 تشرين الأول وقعت هدنة «معززة» بحضور الرئيس الأمريكي ترامب، لكن هذه الهدنة أيضاً لم تصمد، ففي 11 تشرين الثاني أعلنت تايلاند تعليق تنفيذها بعد إصابة جندي بلغم أرضي، بينما نفت كمبوديا مسؤوليتها، قبل أن تتجدد الاشتباكات في اليوم التالي. ومع حلول 8 كانون الأول اندلعت جولة جديدة من القتال، شملت غارات جوية تايلاندية، واتهامات كمبودية بقصف قرى ومواقع مدنية، ما أدى إلى نزوح واسع وسقوط ضحايا من الجانبين.

رغم إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب توصله إلى «اتفاق كامل لوقف إطلاق النار» و«العودة إلى اتفاق السلام الأصلي»، رفض رئيس الوزراء التايلاندي أنوتين تشارنغيراكول صراحة الالتزام بوقف النار، قائلاً: «ستواصل تايلاند تنفيذ عمليات عسكرية حتى نشعر بأن أرضنا وشعبنا لن يتعرضوا لمزيد من الأذى والتهديدات». على الجانب الآخر، اتهمت وزارة الدفاع الكمبودية تايلاند باستخدام طائرات F-16 لإسقاط سبع

أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في 12 كانون الأول الجاري عن توصله إلى موافقة كل من كمبوديا وتايلاند على وقف الاشتباكات الحدودية بينهما. ليكشف تجدد الاشتباكات المسلحة بينهما بعد ساعات فقط، هشاشة هذا الإعلان.

### ■ حلا الحايك

تعود جذور الصراع التايلاندي-كمبودي إلى ترسيمات استعمارية قديمة، أفضت إلى نزاع حول أراض تقع على الحدود الفاصلة بينهما، والبالغ طولها حوالي 800 كم. منذ أواخر أيار 2025، دخل البلدان في واحدة من أكثر جولات النزاع الحدودي دموية منذ أكثر من عقد في تاريخ البلدين، حين أعلنت وزارة الدفاع الكمبودية مقتل أحد جنودها في تبادل إطلاق نار مع القوات التايلاندية في منطقة حدودية متنازع عليها، في أول حادث دموي منذ 2011. ثم تحول المشهد إلى مواجهة مفتوحة في 24-25 تموز بعد إصابة جندي تايلاندي بانفجار لغم أرضي، واتهام كمبوديا بزرع الغمام داخل الأراضي التايلاندية، واستخدمت في المواجهة المدفعية الثقيلة والطائرات الحربية، وأدت إلى سقوط عشرات الضحايا ونزوح مئات الآلاف.

تسعى إلى استعادة نفوذ يتراجع أمام صعود قوى بديلة، وتبحث عن تفجير بؤر توتر جديدة تعيد إنتاج الحاجة إليها. فكلما تراجع نفوذ واشنطن، ازدادت رغبتها في إبقاء مناطق التوتر مفتوحة. وبالتالي، إن التعويل على الولايات المتحدة كوسيط هو وهم سياسي. فلا يمكن فصل هذا النوع من «الوساطات» عن طبيعة النظام الإمبريالي العالمي الذي لا يتدخل لحماية الشعوب بل لحماية مصالحه.

الهيمنة الأحادية، إذ يظهر «الوسيط الأمريكي» بوصفه عاملاً إضافياً في تأجيج التوتر. فبينما تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقديم نفسها وسيطاً قادراً على منع الحرب، عبر تصريحات متكررة عن استعدادها للتدخل الدبلوماسي. تعمل عملياً على إبقاء المنطقة في حالة غليان دائم بربور استمرار وجودها العسكري والسياسي. هذا الدور لا يمكن قراءته بمعزل عن موقع واشنطن في آسيا، حيث

قنابل على أراضيها، مؤكدة: أن «الطائرات المقاتلة التايلاندية لم تتوقف عن القصف حتى الآن». أما رئيس الوزراء هون مانيه، فأكد أن بلاده «لطالما التزمت بالوسائل السلمية لحل النزاعات»، واقترح على واشنطن وماليزيا التحقق من الطرف الذي بدأ إطلاق النار. إن تصريحات واشنطن عن «الوساطة» ليست سوى محاولة لإعادة فرض نفسها كلاعب مركزي في عالم لم يعد يقبل بسهولة

# معادن التحول الأخضر وخرائط



يشهد التحول العالمي نحو الطاقة النظيفة طلباً غير مسبوق على المعادن الحرجة، مثل: النحاس والليثيوم والنيكل والكوبالت والعناصر الأرضية النادرة. فعلى سبيل المثال: تتوقع «وكالة الطاقة الدولية» أن يتضاعف الطلب على معادن انتقال الطاقة ثلاث مرات بحلول عام 2030 وأربع مرات بحلول عام 2040 في ظل أهداف المناخ. كما أن بطاريات المركبات الكهربائية وحدها قد تتطلب ليثيومياً أكثر بنسبة 454% وكوبالتاً أكثر بنسبة 115% بحلول عام 2030 مقارنةً باليوم. وتتوفر هذه المعادن في عدد محدود من البلدان الغنية بالموارد، وهي دول باتت الآن في قلب مسار إزالة الكربون العالمي. ومع ذلك، يبقى هناك تناقض صارخ قائماً: فالدول الأثري بهذه المواد الخام لا تزال، إلى حد كبير، مصدرًا للسلع غير المعالجة، لا مصنعةً للتقنيات الخضراء التي تمكنها هذه المعادن. وعلى مدى عقود، عاشت كثير من البلدان النامية الغنية بالمعادن وأغنى مزارعها: «ثروة هائلة تحت الأرض مقرونة بفقر فوقها». تغادر الخامات الموانئ الأفريقية وأمريكا اللاتينية، وتعود البطاريات والسيارات الكهربائية المنجزة على هيئة واردات. ولا تزال الاقتصادات المحلية سوى القليل من القيمة المضافة، إذ تقع المراحل عالية التقنية من سلسلة الإمداد-التكرير الكيميائي، وتصنيع المكونات، وتجميع البطاريات- في أماكن أخرى. وبالفعل، تشير الأمم المتحدة إلى أن معظم الأرباح في سلسلة قيمة بطاريات الليثيوم تأتي من هذه المراحل اللاحقة، التي تهيمن عليها شركات في الصين وكوريا واليابان وغيرها من الدول الصناعية. وأكبر 10 مصنعين للبطاريات وفق الحصة السوقية يتخذون من آسيا مقراً لهم، بما يبرز الفجوة بين توفير المواد الخام وإنتاج التكنولوجيا.

## عروة درويش

أمام كبار حائزي المعادن في العالم النامي، إذا أرادوا الإفلات من فخ تصدير المواد الخام.

**رسم خريطة الجغرافيا العالمية للموارد**  
رفعت ثورة الطاقة النظيفة الأهمية الاستراتيجية لعدد من الدول التي تهيمن على احتياطات وإنتاج المعادن الحرجة. ويظهر مسح سريع لخريطة الموارد العالمية، في آن واحد، إمكانات هذه الدول ومازقتها:

### عمالة النحاس - تشيلي وبيرو والكونغو الديمقراطية

تشيلي هي أكبر منتج للنحاس في العالم، إذ استخرجت 5,3 ملايين طن متري في عام 2024- نحو 23% من الإنتاج العالمي. وأنتجت بيرو المجاورة نحو 2,6 مليون طن في عام 2024 - نحو 9% من الإنتاج العالمي، بينما قفز إنتاج جمهورية الكونغو الديمقراطية من النحاس إلى 3,3 ملايين طن- 11% من إمدادات العالم- بعدما دخلت مشاريع جديدة مثل: «كاموا-كوكولا» حيز التشغيل. معاً، تشكل تشيلي وبيرو وحدهما ما يقارب 40% من إنتاج النحاس العالمي. أما جمهورية الكونغو الديمقراطية فهي تتنافس

الآن على المركز الثاني عالمياً. وتقع هذه الدول الثلاث فوق بعض أغنى رواسب النحاس على الكوكب- وهو معدن أساسي لاسلاك الكهرباء وملفاتها وبنى الشبكات- ما يجعلها ركائز لا غنى عنها في مستقبل كهرب. غير أن أياً منها لا يصنع، على نطاق واسع، معدات كهربائية أو مركبات كهربائية، إذ يظل دورها قائماً على استخراج النحاس وتصديره.

مثلث الليثيوم- بوليفيا والأرجنتين وتشيلي في المسطحات الملحية المرتفعة في جبال الأنديز، يقع نحو 56 إلى 60% من موارد الليثيوم المعروفة في العالم. وتملك بوليفيا وحدها ما يقدر بـ 21 مليون طن، مع 19,3 مليون طن للأرجنتين ونحو 9,6 ملايين طن لتشيلي. وقد استفادت تشيلي من الليثيوم لتصبح ثاني أكبر منتج في العالم، حيث تزداد نحو 26% من الليثيوم العالمي في السنوات الأخيرة. وتوسع الأرجنتين إنتاجها بسرعة عبر عدة مشاريع جديدة للبرك الملحية- نحو 6% من الليثيوم العالمي حالياً، بينما لم تتمكن بوليفيا- على الرغم من امتلاكها أكبر مورد- من الوصول إلى إنتاج تجاري واسع النطاق حتى الآن.

ويجسد هذا «المثلث» مفارقة المواد الخام: فأمرىكا اللاتينية تملك مفاتيح الليثيوم الجيولوجية لاقتصاد أيونات الليثيوم، لكنها تلتقط قيمة ضئيلة خارج الاستخراج. فمع أن أكثر من نصف الليثيوم العالمي يقع تحت المسطحات الملحية لهذه الدول الثلاث، فإن تصنيع البطاريات تهيمن عليه دول أخرى بالكامل. فعلى سبيل المثال، أعلنت الصين واليابان وأمريكا والاتحاد الأوروبي لليثيوم معدناً استراتيجياً، وتسعى كلها لتأمين الإمدادات، لكن حكومات أمريكا اللاتينية لا تزال تحاول فهم كيفية ترجمة وفرة الليثيوم إلى صناعات محلية.

### إندونيسيا- قوة النيكل

تحولت إندونيسيا بسرعة إلى لاعب لا يمكن الاستغناء عنه في النيكل، وهو معدن حاسم لمعظم كيميائيات بطاريات المركبات الكهربائية. فمن خلال حظر تصدير خام النيكل غير المعالج عام 2020 وإجبار الشركات الأجنبية على بناء المصاهر محلياً، قفزت حصة إندونيسيا من إنتاج

النيكل العالمي من 16% في عام 2019 إلى نحو 43% في عام 2024. وتشير بعض التقديرات إلى أن إندونيسيا تمثل الآن أكثر من ثلثي إمدادات النيكل العالمية بحلول عام 2025- وهو تحول مذهل. وبدعم من 30 مليار دولار من الاستثمارات- معظمها صيني- لبناء 43 مصهراً جديداً، قفزت إندونيسيا من مصدر لخام منخفض النوعية، إلى منتج رائد لمنتجات نيكل مكررة «فبرونيك، ونيكل معتم، وغيرها». وقد جعلها ذلك عقدة محورية في سلسلة إمداد بطاريات المركبات الكهربائية، ومنح جاكارتا نفوذاً كبيراً. غير أن هذا الصعود يأتي مع محاذير: فجزء كبير من طاقة التكرير مملوك أو مشترك الملكية مع شركات صينية، ولا تزال الأسئلة قائمة حول مقدار القيمة عالية التقنية- مثل إنتاج خلايا البطاريات- التي ستبقى في إندونيسيا مقابل تصديرها في صورة شبه معالجة.

### أستراليا- متنوعة و«منخرطة غربياً»

تتميز أستراليا بكونها عملاق موارد متقدم ومرتفع الدخل يتمتع بتنوع واسع من المعادن الحرجة، فهي أكبر منتج لليثيوم في العالم، وهي منتج كبير للنيكل، وتمتلك احتياطات معتبرة من العناصر الأرضية النادرة والكوبالت والمنغنيز وغيرها. وبخلاف الآخرين، تملك أستراليا تحالفات قوية مع أمريكا وأوروبا، وتستثمر تلك الروابط للاندماج في سلاسل إمداد «صديقة التوطن». فعلى سبيل المثال: وقعت أستراليا وأمريكا شراكة للمعادن الحرجة لتمويل مشاريع جديدة، وضمان الإمدادات لصناعات الغرب. كما تسعى «استراتيجية المعادن الحرجة» الأسترالية لعام 2023 بوضوح إلى نقل أستراليا من مصدر للمواد الخام إلى مُعالج ذي قيمة مضافة، عبر «الاستحواذ على قدرات المعالجة والتكرير والتصنيع التي تخليقنا عنها تاريخياً للاخرين»، كما يقول أحد خبراء السياسات.

على أرض الواقع، تستثمر أستراليا في تكرير مواد البطاريات محلياً وتقيم شراكات مع حلفائها لإقامة سلاسل إمداد غير صينية. غير أن ارتفاع كلفة العمل ومعايير البيئة الصارمة في

**تقع الدول الثلاث فوق بعض أغنى رواسب النحاس على الكوكب وهو معدن أساسي لاسلاك الكهرباء وملفاتها وبنى الشبكات ما يجعلها ركائز لا غنى عنها في مستقبل كهرب**

# النفوذ العالمي 1: من يملك الخام؟



الخام لتحقيق أرباح سريعة، وحين تكون منخفضة، تقلص خطط التوسع، وفي كلتا الحالتين، غالباً ما يكون الاستثمار في المعالجة المحلية أول ما يضحى به. ويجعل هذا اللابقيين الحكومات مترددة في ضخ مليارات في منشآت قد تصبح غير اقتصادية إذا تبذلت الأسعار أو تذبذب الطلب العالمي. ضغوط القوى الكبرى الساعية إلى أمن الإمدادات

في سباق المعادن الحرجة، تمارس الدول الصناعية الكبرى ضغوطاً - مباشرة أو غير مباشرة - على حائزي الموارد، كي يعطوا الأولوية لحجم التصدير وموثوقية الإمدادات على حساب تعميق القيمة محلياً. فالدول المستوردة تريد وصولاً آمناً للمواد الخام، وقد تعارض سياسات مثل: حظر التصدير، أو متطلبات المحتوى المحلي المرتفعة، مثال: أثار حظر إندونيسيا تصدير خام النيكل، رغم نجاحه في نهاية المطاف، تحديات قانونية من الاتحاد الأوروبي في «منظمة التجارة العالمية» وولد شكوى من مستهلكين لاحقين. كما تروج حكومات غربية أحياناً «لشراكات استراتيجية» تعد بالاستثمار والمساعدة، لكنها تتوقع ضمناً أن تظل الدول الشريكة مزوداً للمدخلات الخام لسلاسل إمداد الغرب.

هناك كذلك إرث تأثير نيواستعماري، ووصفات سياسة نيوليبرالية حاضرة: ففي ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي بشكل خاص، دفعت مؤسسات مثل «صندوق النقد الدولي» ببرامج «التكيف الهيكلي» التي اشترطت غالباً خصخصة المناجم والافتتاح أمام المستثمرين الأجانب، ما رسخ نموذجاً ريعياً يجمع فيه القطاع الخاص، أو حتى الدولة في كثير من الأحيان، الإتاوات من دون بناء صناعات مملوكة للدولة. ولا يزال هذا الإرث قائماً: فقد نصحت دول أفريقية وأمريكية لاتينية كثيرة بـ «ترك التصنيع للسوق»، وهو ما كرس دورها كمصدرٍ للسلع. وهكذا يمكن للجيوستراتيجية أن تعزز الفخ: فالقوى الكبرى تريد المواد الخام لصناعاتها، وإذا لم تنسق الدول الغنية بالموارد أو تقاوم، فإنها تتنافس على التصدير بدل التعاون على بناء قدرات لاحقة.

الأجانب، فتخلق عائقاً للدخول. وكما تلاحظ «الأونكتاد UNCTAD»، تأتي القيمة المضافة في سلاسل إمداد البطاريات من خطوات كثيفة المعرفة يصعب على الدول النامية اختراقها. فعلى سبيل المثال: تحويل كربونات الليثيوم إلى مواد كاثود جاهزة للبطاريات يتطلب عمليات متخصصة تتقنها شركات في الصين واليابان وكوريا.

وقد أقرت تشيلي بأن تصنيع البطاريات كاملاً سيكون صعباً إذا أقدمت عليه وحدها، لذا تركزت استراتيجيتها الآن على منتجات وسيطة، مثل: مواد الكاثود، عبر مشروعات مشتركة مع شركات أجنبية تمتلك الخبرة. وفي دول مثل: بوليفيا، التي حاولت تطوير تكنولوجيا معالجة الليثيوم داخلياً عبر البحث والتطوير الحكومي، تبين أن الوصول إلى حجم تنافسي وجودة مستقرة من دون شركاء تقنيين أجانب مهمة شاقة. هذا الاعتماد التكنولوجي يقيض نصري المعادن «عالميين»: يستطيعون استخراج الخام، لكنهم يرسلونه إلى الخارج لتحويله إلى منتجات عالية التقنية، لأنهم يفتقرون إلى القدرات المحلية اللازمة.

## تقلب أسعار السلع ودورات الازدهار والانكماش

إن الاعتماد الشديد على تصدير السلع الخام يعرض الدول لتقلبات حادة في الأسعار تقوض التخطيط الصناعي طويل الأمد. وقد يؤدي انهيار الأسعار إلى إفلاس شركات تعدين محلية أو إلى عزوف المستثمرين عن مشاريع القيمة المضافة. شهدنا ذلك في محاولات تشيلي الحديثة في تعميق صناعة الليثيوم: فبعد قفزة أسعار الليثيوم في عام 2022 ثم هبوطها الحاد في عام 2023، انسحبت شركتا «بي واي دي» و«تسينغشان» من بناء مصانع كاثود الليثيوم في تشيلي، مسببتين ذلك «بالهبوط الحاد في الأسعار» الذي جعل الاستثمارات أقل جاذبية.

بالمثل، انهضت محاولات تشيلي في عام 2018 لتحفيز معالجة الليثيوم عبر أسعار منخفضة عندما تغيرت ظروف السوق وانسحبت الشركات المختارة. تظهر هذه الأمثلة كيف يمكن لدورات السلع أن تفسد مشاريع القيمة المضافة: حين تكون الأسعار مرتفعة، تفضل الشركات تصدير المعادن

تصدير المواد الخام أمراً بالغ الصعوبة. و«فخ التنمية» هذا له جذور اقتصادية وسياسية وتاريخية يتعين على كل مُصدر للمعادن تقريباً أن يتعامل معها:

## ضعف السياسة الصناعية أو تناقضها

تتطلب التصنيع الناجح عادة استراتيجية حكومية طويلة الأمد ومتماسكة - وهو ما تفنقه كثير من الاقتصادات المعتمدة على السلع. فقد تذبذب بين التدخلية وترك السوق، أو غيرت مساراتها مع كل إدارة. فعلى سبيل المثال: تتعامل الأرجنتين مع الليثيوم بوصفه مجالاً للقطاع الخاص إلى حد كبير من دون استراتيجية وطنية، بينما أعلنت بوليفيا لليثيوم مورداً استراتيجياً، لكنها عجزت عن تنفيذ خطة تصنيع قابلة للحياة. والنتيجة جهود متقطعة أو غير مترابطة لا تراكم صناعات لاحقة قادرة على المنافسة. وحتى تشيلي - رغم امتلاكها دولة عالية القدرة - لم تطلق «استراتيجية وطنية لليثيوم» إلا حديثاً - عام 2023 - بعد سنوات من التخبط السياسي في قطاع الليثيوم. وفي الدول الأضعف، يعني غياب الرؤية الصناعية الهادئة أن شركات التعدين الأجنبية تعمل من دون ضغط يذكر لنقل التكنولوجيا، أو تطوير سلاسل قيمة محلية.

## أنظمة استخراج مملوكة للأجانب واقتصادات جيب

في معظم البلدان النامية، تملك المناجم الكبرى وتديرها شركات متعددة الجنسيات، وتذهب الأرباح غالباً إلى الخارج، بينما لا تحصد الاقتصادات المحلية سوى روابط محدودة. تتحول المناجم إلى «جيوب تصديرية»، تسهم في الناتج المحلي وإتاوات الدولة، لكنها تحدث تسريبات محدودة في الاقتصاد الأوسع. ومن دون سياسات متعددة، يبقى المال الافتراضي هو استمرار الدول الغنية بالموارد مُزوّداً للمدخلات الخام، فيما تضاف القيمة في مصانع أجنبية.

## غياب الاستقلال التكنولوجي

تتطلب الأنشطة الأعلى قيمة تقنيات متقدمة، ومعرفة غالباً لم تطورها الدول المصدرة للموارد. وغالباً ما تكون التكنولوجيا ملكية: تحتكرها قلة من الشركات العالمية أو الشركاء

أستراليا يعني أنها سترتكز، على الأرجح، على المعالجة في منتصف السلسلة أكثر من تصنيع خلايا البطاريات على نطاق واسع في المدى القريب. والأهم، أن قدرة الدولة على الفعل والتحالفات تمنح أستراليا قوة تفاوضية أكبر: فهي تستطيع فرض معايير بيئية واجتماعية أعلى مع الاستمرار في جذب الاستثمار بفضل الاستقرار وثراء الرواسب.

تشغل كل من هذه الدول عقدة حاسمة في سلاسل الإمداد الناشئة للتقنيات الخضراء، لكنها تختلف اختلافاً كبيراً في الحوكمة، وقدرة الدولة، ووزنها التفاوضي. فكل من تشيلي وأستراليا تتمتعان بقدرة مؤسسية أعلى نسبياً واستقرار سياسي - إذ تملك تشيلي، مثلاً، خبرة تكنوقراطية متراكمة عبر وكالات مثل: «كورفو»، ما يمنحها يداً أقوى في التفاوض مع الشركات متعددة الجنسيات. وإنديونيسيا - رغم كونها اقتصاداً ناشئاً بمؤسسات أضعف من تشيلي - أظهرت قومية موارد حازمة: إذ كانت مستعدة لتحدي «منظمة التجارة العالمية» وشركاء كبار عبر حظر الصادرات كي تصعد في سلسلة القيمة، مستندة إلى قوة سلعتها.

في المقابل، تتمتع دول، مثل: الكونغو أو بوليفيا بنفوذ تفاوضي أضعف: فضعف الدولة في الكونغو وتاريخ الصراع يجعلانها معتمدة بقوة على رأس المال الأجنبي بشروط محلية محدودة، بينما أخافت القومية المواردية الصارمة في بوليفيا بعض المستثمرين في أوقات عدة. كما تتباين الأنظمة السياسية: فالديمقراطية التشيلية مضطرة لموازنة التنمية مع مطالب البيئة العامة، والنظام الإندونيسي المركزي لكنه تعددي يسمح بسياسة صناعية حاسمة، في حين تكافح الحوكمة الهشة في الكونغو الديمقراطية لفرض أي رؤية شاملة. هذه الفوارق تصوغ كيفية تعاظم كل دولة مع تحدي الانتقال من الخام إلى الغنى: فبعضها قد تنجح في التفاوض على شروط أفضل، أو في بناء صناعات محلية، بينما قد تبقى بعضها الآخر أطرافاً دائمة رغم ثروتها المعدنية.

## لماذا يصعب على مصدري المواد الخام الصعود في سلسلة القيمة؟

تواجه الدول الغنية بالموارد مجموعة مشتركة من العوائق البنيوية التي تجعل التقدم أبعد من

# بين الفرد والفكرة: نقد الشخصية في الخطاب السياسي السوري



مهما بلغ أثر الفرد أو علت مكانته أو امتلك من قوة وجبروت، فإنه لا يستطيع صناعة التاريخ بمفرده؛ فالفرد ابن مرحلته التاريخية وما تخزنها من تناقضات وصراعات وتوازنات. وقد تمنحه صفاته الشخصية أو أدواته المعرفية دوراً رمزياً يجعله مركزاً للاستقطاب، كما قد تضعه في موقع معيق لمسار التطور التاريخي. لكنه في جميع الأحوال يظل جزءاً من سياق أكبر منه. فالفرد، مهما كان دوره إيجابياً أو سلبياً، ليس خالقاً للقضية التي يمثّلها، بل نتاجاً لبيئته الاجتماعية والسياسية والثقافية.

## ■ رمزي السالم

من هنا، فإن اختزال مدرسة فكرية أو تيار سياسي أو قضية وطنية في شخص واحد أو حزب واحد - بالتمجيد الأعمى أو بالانتقاد السلطي - ليس سوى تحايل على العقل وتزييف للوعي.

### الشخصية سورياً: أمثلة ملموسة

تاريخياً، وسم المقاومون للاستعمار بأنهم «قطاع طرق» بهدف تشويه فعل التحرر نفسه. واليوم يختزل الإسلام في ممارسات بعض التيارات المتشددة، ويقرّم تاريخ حضاري عريض في مظاهر جزئية طارئة. وينطبق الأمر ذاته على الحقوق القومية للشعب الكردي حين تختزل القضية كلها في الموقف من «قسد»، وكان مسألة بهذا العمق ولدت مع قسد ولم تسبقها عقوداً طويلة. وتتكرر الشخصية في التعامل مع الاحتجاجات على الجرائم في السويداء أو الساحل، حين تسحب القضايا من مضمونها السياسي - الاجتماعي والحقوقى إلى مربع الأسماء: الشيخ الهجري أو الشيخ غزال. فتختزل المسألة في صورة أفراد ومواقفهم، لا في حقائق الوقائع ولا في مطالب الناس.

سواء أحب الناس «قسد» أم كرهوها، تبقى هناك مسألة كردية تحتاج إلى حل ديمقراطي عادل. ومهما اختلفت الآراء حول الشخبين الهجري وغزال، تبقى الجرائم التي طالت

مدينين في الساحل والسويداء تتطلب مساءلة حقيقية، خارج حسابات الولاءات الشخصية. ومهما كان الموقف من السلطة، يظل الدين جزءاً من العالم الروحي للسوريين، لا يمكن القفز فوقه بسبب سلوك الأشخاص.

### الشخصية... أداة لتشويش الوعي السياسي

الشخصية ليست مجرد ضعف في النقاش العام، بل آلية سياسية لإبقاء الوعي الجمعي في حالة تشوش. إذ يتحول الصراع بين البرامج إلى صراع مع الأشخاص، فيتعطل العقل النقدي ويصبح المجتمع عاجزاً عن قراءة الواقع أو صناعة المستقبل. وعندما يرتبط كل شيء بفرد أو قائد أو شيخ، يصبح الناس فريسة لمن يتقن صناعة الانطباعات وتوجيه العقول بعيداً عن جوهر الصراع الاجتماعي والسياسي.

### شخصية القضية الوطنية

يتردد اليوم خطاب يسعى إلى النيل من الإرث الوطني بحجة أنه إرث «أسدي»، وكان الوطنية نفسها اختراع من اختراعات السلطة السابقة. ويتطور هذا الخطاب ليصل حدّ التشكيك برموز تاريخية مثل سلطان باشا الأطرش وإبراهيم هنانو والشيخ صالح العلي لمجرد أن النظام البائد رفع صورهم، وكأن رفع الصور يلغي تاريخاً من النضال سبق الأسد واستمر بعده.

هذا الاختزال ليس نقداً للمرحلة السابقة، بل استسهالاً يضع الوطن كله في مربع شخص واحد، ويقدم التاريخ على أنه ملك لأسرة حكمت، لا نتاج شعب بأكمله.

### القضية الوطنية... حقيقة موضوعية

أولاً، طالما هناك أرض سورية محتلة، وطالما يضع الموقع الجيوسياسي لسورية البلاد في قلب صراعات المنطقة والعالم، فإن القضية الوطنية ينبغي أن تظل بنداً ثابتاً على أجندة أي سلطة، مهما كان اسم رئيسها أو لون حزبها. فالاحتلال لا ينتهي برحيل شخص، والتهديدات لا تزول بتغيير الحاكم. ثانياً، لم تتبن السلطة الساقطة الخطاب الوطني عبثاً، بل تماشياً مع حقائق الواقع السوري. فمنذ الاستقلال استخدمت كل السلطات خطاباً وطنياً لضمان الاستقرار، ومن تخلى عنه سقط سريعاً. وقد أدرك حافظ الأسد ذلك مبكراً، فحول «الوطنية» إلى أداة لإدارة التوازنات وإضفاء الشرعية على حكمه، مقرّناً بالاستمرار في سياسات اجتماعية مهمة كالتعليم المجاني، والرعاية الصحية، ودعم المواد الأساسية، وهي سياسات ساهمت في استقرار نسبي حتى بداية التسعينيات، على الرغم من أنها فرغت من محتواها.

### تفكيك الدولة...

#### بذريعة التخلص من الإرث

الدعوات الراهنة لشطب «الإرث الوطني» أو إلغاء دور «الدولة الاجتماعي» بوصفها مخلفات أسدية، ليست سوى امتداد لمسار تفكيك الدولة الذي بدأ قبل ثلاثة عقود... تجريد الوطنية السورية من مضمونها الاجتماعي والتاريخي، وهي في مفارقة لافتة، تمثل نسخة مقلوبة من شعار «سورية الأسد»: كلاهما يختزل الوطن في شخص.

وفي السياق ذاته يجيء الهجوم على قانون الإصلاح الزراعي بدعوى أنه جزء من الإرث الأسدي، رغم أن الصراع على الأرض بدأ قبل تأسيس حزب البعث نفسه. فأول معركة حول الأراضي في الجزيرة السورية مثلاً، تعود إلى

عام 1943، حين لم يكن حافظ الأسد قد شب بعد. القضية ليست إرث حافظ أو بشار، بل إرث سورية نفسها. التخلي عن المسألة الوطنية بذريعة «الإرث» يشرعن الاحتلال القديم والجديد، ويبرر التدخل الإقليمي والدولي. كما أن تصفية ما تبقى من دور الدولة الاجتماعي يترك المجتمع مكشوفاً أمام الأزمات.

### ما بين الرمز والقضية

بين التقديس والتشويه، وبين رفع الأفراد إلى مصاف الأنبياء أو إسقاطهم إلى درك الشيطنة، تضع الفكرة. والوعي المنار بالشخصية لا يصنع مشروعاً سياسياً ولا يبني دولة ولا يواجه أزمة. إن تحرير الوعي يبدأ بإعلاء شأن الأفكار قبل الأشخاص، والبرامج قبل الزعامات، والوطن قبل الولاءات الضيقة. فالناريخ لا يصنعه الأفراد، بل تصنعه الشعوب حين تمتلك القدرة على القراءة النقدية، وحين تمارس السياسة بوصفها شأنًا عامًا قائمًا على المصالح الاجتماعية لا على عبادة الأفراد أو شيطنتهم. أما الإرث الحقيقي الذي ينبغي تجاوزه ودفنه إلى الأبد من عهد الأسدين فهو: الاستئثار بالسلطة، تدجين الحياة السياسية والقوى الاجتماعية عبر القمع أو شراء الولاءات، نهب الثروة الوطنية عبر الفساد، تقديم الولاء على الكفاءة، وبدعة «الاحتفاظ بحق الرد» واستئثار الموقع الجيوسياسي لسورية لتثبيت الحكم بدلاً من خدمة المجتمع. لا يطلب أحد من السلطة الجديدة أن تصبح «سوبرمان» وتتجاوز مشكلات سنوات الحرب، وترميم ما خربته العقود السابقة خلال أشهر أو سنوات قليلة؛ إنما المطلوب هو التأسيس لبداية صحيحة، وفتح الأبواب المغلقة أمام السوريين لتفعيل طاقتهم عبر الحوار والتوافق والمشاركة، وطمانتهم بأن البلاد على طريق الخروج من الدوامة، والكف عن الاستثمار في كره السوريين المشروع للسلطة الساقطة ورأسها، من خلال تحويلها إلى شماعة تعلق عليها تخبط السلطة الجديدة وعجزها.

# سويزي ضد نيو هامبشاير: التطرف في المبدأ



كان جون ج. سيمون (1921-2011) محرراً في دار راندوم هاوس وغيرها من دور النشر الرائدة، كما عمل منتجاً تلفزيونياً. وقد كتب بانتظام لمجلة «المراجعة الشهرية» (Monthly Review)، وكان عضواً في مجلس إدارة مؤسسة المراجعة الشهرية. [1]

■ جون ج. سيمون  
عن مجلة «المراجعة الشهرية»  
(Monthly Review)

نشرت هذه المقالة في الأصل في العدد الصادر في نيسان 2000 من مجلة «المراجعة الشهرية». [2]

قبل تأسيس مجلة «المراجعة الشهرية»، كان بول سويزي محاضراً في جامعة هارفارد ومؤلفاً لأعمال رائدة في دراسة الاقتصاد الأمريكي. غير أن نشاطه التعليمي والكتابي كان دائماً مصحوباً بانخراط فاعل في الحركات السياسية السائدة آنذاك؛ فقد ساهم في تأسيس نقابة أساتذة هارفارد، ودرس الاقتصاد في «مدرسة صموئيل آدمز» اليسارية في بوسطن، وفي عام 1948 تولى دوراً قيادياً في الحملة الرئاسية لهنري والاس، المرشح عن «حزب التقدميين» المؤيد للصفقة الجديدة والمعارض للحرب الباردة، في ولايته الأصلية نيو هامبشاير. وكما جرت عادته، جمع سويزي بين دعمه لتحدي والاس كمرشح من طرف ثالث وبين دعوته المستمرة إلى الاشتراكية.

وقد استرعى هذا النشاط، إلى جانب محاضرة ألقاها عن الماركسية في جامعة نيو هامبشاير، انتباه المدعي العام للولاية لويس سي. وايمان، الذي كانت الهيئة التشريعية قد كلفته آنذاك بالتحقيق في «الأنشطة التخريبية». وفي يناير 1954، تم استدعاء سويزي رسمياً «بمذكرة استدعاء قضائية». وكان وايمان مهتماً بشكل خاص بما إذا كان سويزي يرى أن الاشتراكية أمر لا مفر منه، وما إذا كان «يدعو إلى الماركسية»، وما إذا كان في هذه المحاضرة «أو في أي محاضرات سابقة قد دعا إلى نظرية المادية الجدلية». [3]

وقد شكل استدعاء سويزي - ومطالبته بكشف آرائه

السياسية الشخصية، والتحقيق في أنشطته السياسية، وأخيراً طلبه بأسماء الأشخاص الذين نشط معهم - جزءاً من حملة التطهير الواسعة «المعادية للشيوعية» التي استهدفت النقابيين المتشددين، ومعارضى الحرب الباردة، وبقياً ائتلاف الصفقة الجديدة الذي ازدهر في نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد أدى ذلك إلى تدمير آلاف المسارات المهنية، وهمش الحركات والمؤسسات اليسارية. وللمناضلين والمخالفين، أصبح سؤال المقاومة سؤالاً ملحاً. فبعد أن أودع «العشرة الهوليووديون» السجن عام 1947 بسبب تمسكهم بحقهم في رفض مناقشة آرائهم السياسية أمام لجان الكونغرس التحقيقية - ما عُرف باسم «دفاع التعديل الأول» - ساد الاعتقاد بأن الحماية الوحيدة المعقولة ضد اتهامات ازدياد المحكمة، أو تهم الزور الكيدية، أو السجن، تكمن في الامتياز المنصوص عليه في التعديل الخامس للدستور الأمريكي، والمتعلق بعدم إجبار الفرد على الشهادة ضد نفسه. ففي الواقع، بالنسبة للنقابيين المتهمين بخرق أحكام قانون تافت-هارتلي الجديد المناهضة للشيوعية، ولأولئك الذين وقعوا في فخ حملات الهستيريا المتعلقة بالتجسس عقب انتصار ماو تسي تونغ في الصين واندلاع حرب كوريا، لم يكن هناك خيار يذكر سوى اللجوء إلى «التعديل الخامس».

في عام 1953، اقترح ألبرت أينشتاين - الذي كان أيضاً جزءاً من الدائرة الأوسع لمجلة «المراجعة الشهرية» - فقد نشر مقاله الشهير «لماذا اشتراكية؟» في عددها الأول. - شن هجوم جديد مستند إلى التعديل الأول يستهدف شرعية حملات التطهير ذاتها؛ وكان ذلك الاقتراح يبدو، في حينه، مثالياً حدّ الوهم على أفضل تقدير. [4] ومع ذلك، فإن هذا بالضبط ما قام به محررو وكتاب «المراجعة الشهرية»، من بين آخرين. ففي يوليو 1953،

استدعي المحرر المؤسس ليو هوبرمان والكتاب المنتظم هارفي أوكونور أمام السناتور جوزيف مكارثي. وتحذى الاثنان سلطة لجنته، مستشهدين بضمانات حرية التعبير الواردة في التعديل الأول. فعندما سأله مكارثي مباشرة عن كيفية «انحراف» آرائه عن آراء الشبوعيين، أجاب هوبرمان: «أريد أن أوضح بكل وضوح أن الشيوعية ليست هي القضية... القضية هي حقي ككاتب ومحرر في ممارسة مهنتي». [5]

وقد واصل محررو «المراجعة الشهرية» بالفعل ممارسة مهنتهم. ففي عدد خاص من المجلة في ذلك العام حمل عنوان «جذور المكارثية وتوقعاتها المستقبلية»، كان المساهمون فيه في الغالب - وعلى نحو صحيح - متشائمين إزاء إمكانية وقف ما بدا وكأنه مدّ لا يقاوم من مطاردة الساحرات، بل إن بعضهم عبر عن خشية من بروز نسخة أمريكية من الفاشية. [6] وكان تمرد بول سويزي على محققي نيو هامبشاير المحليين أكثر من مجرد تصرف يعكس مبادئ الشخصية. فقد رفض أن يسحب إلى النقاش حول الطريقة التي يختارها الآخرون للدفاع عن أنفسهم. وعلى الرغم من أنه لم يحتمّ بالامتياز الدستوري المانع للإدانة الذاتية، فقد دافع عن هذا الخيار باعتباره ضرورة لا مفرّ منها، ودعم جميع من قاوموا انتهاك حرياتهم السياسية. بغض النظر عن الوسيلة التي اتبعوها. فبالنسبة لسويزي وهوبرمان، لم تكن حرية التعبير مفهوماً مجرداً، بل أداة جوهرية لتحليلهما للنضال العالمي ضد الإمبريالية والاستغلال وسائر أمراض الرأسمالية، وكذلك لمناصرتهم للعدالة الاجتماعية. وقد أدين سويزي بتهمة ازدياد المحكمة، وسارت قضيته عبر سلسلة المحاكم على مستوى الولاية والمحاكم الفيدرالية. وفي يونيو 1957، ألغت المحكمة العليا الأمريكية إدانته في قرار وصف على نطاق واسع بأنه علامة على نهاية حملات مطاردة الساحرات. [7] لكن محرري «المراجعة الشهرية» قدّموا قراءة مختلفة. ففي عام 1954، لاحظوا بدء تراجع المكارثية. ما الذي حدث؟ وبصفة تميز تحليلهم بالوضوح، أشاروا إلى أن كبار رجال الأعمال الأمريكيين وحلفاءهم قد حققوا

لم تكن حرية التعبير مفهوماً مجرداً بل أداة جوهرية لتحليلهما للنضال العالمي ضد الإمبريالية والاستغلال وسائر أمراض الرأسمالية وكذلك لمناصرتهم للعدالة الاجتماعية

أهدافهم؛ إذ تم ترويض النقابات الصناعية الكبرى، وتم التوصل إلى إجماع دائم لأهداف الحرب الباردة في السياسة الدولية. وكان اليمين المتطرف قد أدى دوره، ويمكن الآن كبح جماحه. وسيعود محاربو الحرب الباردة - الليبراليون والمحافظون على حدّ سواء - إلى ممارسة السياسة كالمعتاد. وما زلنا نعيش اليوم مع تبعات تلك الحقبة.

■ الهوامش

- [1]: John J. Simon, "Sweezy v. New Hampshire: The Radicalism of 1 no. 52 Principle," Monthly Review See also obituary, 8-1: (2000 April) "John J. Simon Monthly Review", 2011-1921, 25 Review, accessed November 2025. <https://monthlyreview.org>.
- [2]: Simon, "Sweezy v. New Hampshire", 1.
- [3]: Paul M. Sweezy, "Sweezy v. New Hampshire", 103, 783 2d.A 121 (1956); cited in Simon, "Sweezy v. New Hampshire", 2.
- [4]: Albert Einstein, "Why Socialism?" Monthly Review Einstein's call 1-6: (1949 May) 1 for a First Amendment challenge was referenced in correspondence published in Monthly Review in see Simon, "Sweezy v. New Hampshire", 3.
- [5]: Transcript of testimony before Senator Joseph McCarthy, July 1953, cited in Leo Huberman, "The Right to Be an Editor," Monthly Review 4 no. 1 (August 1953): 105-108.
- [6]: "The Roots and Prospects of McCarthyism," special issue, Monthly Review 5 no. 4 (August 1953).
- [7]: Sweezy v. New Hampshire, 354 U.S. 234 (1957).

# فرح مصادر وغد معلق... الشباب السوري بين سقوط السلطة وقيود الواقع الاقتصادي

لم يكن انفلاش الفرخ في وجوه الشباب السوري - ذكورا وإناثا - بعد سقوط سلطة الأسد مجرد انفعال عابر. كانت لحظة تنفّس مكبوت، اعترافاً صامتاً بأن زمناً ثقيلاً قد انتهى، ولو شكلياً، وأن الباب انفتح لعله يقود إلى مستقبل أكثر عدالة.

## فرح مؤقت... وواقع يبتلع الأمل

لكن هذا الفرخ، بالكاد استنقام حتى التهمته الحقائق القاسية... اقتصاد منهك، فرص نادرة، بطالة تخنق الطموحات، وغياب أي رؤية رسمية تتجاوز إدارة الأزمة إلى حلها. وكأن الشباب قد خرجوا من جدار مسدود ليجدوا أمامهم جداراً آخر أعلى وأقسى.

## اقتصاد يعمق الألم... الأجور في الأسفل والأرباح في القمة

لا يزال النهج الاقتصادي السائد يسير بعكس اتجاه العدالة الاجتماعية. تمييز فاضح لصالح أصحاب الأرباح، وتهشيم مستمر لوزن أصحاب الأجور الذين يدفعون أكثر فأكثر إلى هامش العيش.

تتباهي الحكومة بشعار «السوق الحر التنافسي»، لكن هذا الشعار لم يعن سوى تحرير الأسعار، وعدم تكافؤها مع الأجور، وتمكين استثمارات ريعية راحت تنمو فوق ركاب القطاعات الحيوية المنتجة، والنتيجة المختصرة:

الاستثمار الربحي يريح دائماً، بينما الصناعي والزراعي - القادران على خلق فرص عمل حقيقية - يتركان بلا دعم وبلا تخطيط. ثروة الأغنياء تتضخم، فيما يتآكل ما تبقى من رفق لدى الغالبية الفقيرة.

الشباب يهاجرون أو يختنقون، في سوق لا يعترف بحقهم في مشاركة عادلة بالثروة والفرص.

هذا النموذج الاقتصادي لم يكن صدفة، بل توجهها ثابتاً، تُغيب فيه الدولة عن دورها الاجتماعي، وتدفع فيه الأغلبية الفقيرة إلى تحمل كلفة كل أزمة، فيما تصان مصالح الأقلية المتمكنة.

## سقوط السلطة... لا يعني سقوط النظام

يدرك الشباب تماماً هذه الحقيقة... سقوط رأس السلطة لا يعني سقوط البنية التي صنعت القهر والنهب والتمييز.

فالنظومة السياسية - الاقتصادية التي حكمت، ما زالت تمتد بظلالها... بالعلاقات ذاتها،



لكن وسط هذا الظلام، هناك ما هو أقوى من الغضب... إرادة التغيير.

إرادة جيل لم يعد يقبل بالأمر الواقع، ويعرف أن معركته ليست إسقاط سلطة فقط، بل إعادة بناء وطن على أسس سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية جديدة وعميقة. جيل لا يرى التغيير حلماً، بل ضرورة، وواجباً، وحقاً سيحقق مهما طال الزمن.

## جيل يعرف أن التغيير ينتزع بالإصرار

الشباب السوري اليوم يقفون بين فرحين... فرح بسقوط سلطة كسرتهم سنوات طويلة، وفرح مؤجل بانتصار لم يكتمل بعد.

وبينهما يقف واقع اقتصادي قاس، وسياسات تحابي الأقوياء، وغياب دور الدولة، وبنية نظام لم تتغير إلا شكلاً.

ومع ذلك، يبقى الرهان الأكبر على جيل يعرف ماذا يريد، ويعرف أن التغيير الحقيقي لا يأتي صدفة، بل ينتزع بإصرار، ويتجسد في دولة عادلة، واقتصاد منتج، ومجتمع يضع الإنسان في المركز لا في الهامش.

هذا الجيل، بكل غضبه ووعيه وإيمانه، هو القادر على دفع البلاد نحو تحول شامل وعميق... يستحق أن يولد أخيراً.

## المؤتمر الوطني العام...

### بداية الطريق لا نهايته

وسط كل هذا الانسداد، يرتفع رهان الشباب على المؤتمر الوطني العام كخطوة تأسيسية لا يمكن القفز فوقها.

ليس مؤتمراً للاحتفال أو الشعارات، بل لفتح الدفاتر السوداء... أزماتهم، مشكلاتهم، صعوباتهم، مع بقية القضايا التي تنوء بها البلاد منذ عقود.

مؤتمر يضع الناس - وخاصة الفئات الفقيرة - في قلب النقاش، ويعيد فهم السياسة باعتبارها وسيلة لحماية المجتمع لا استنزافه.

فإذا لم يناقش الاقتصاد من جذوره، ولم يطرح بديل إنتاجي عادل، ستبقى البلاد تدور في الحلقة ذاتها مهما تغيرت الوجوه.

## غضب مشروع... وتفاؤل لا يموت

نعم، هناك غضب. غضب شديد، مبرر، ومترام.

غضب من واقع يخنق شباباً يستحقون مستقبلاً يشبه طاقاتهم.

غضب من دولة تخلت عن دورها، ومن اقتصاد يكافئ الثروة ويعاقب العمل.

وبالأدوات ذاتها، وبمصالح الشبكات التي لم تتفكك بعد.

لذلك، لم ينتلهم الوهم. يعرفون أن الانفراج الحقيقي لن يتحقق بنهاية شخص أو واجهة، بل بنهاية الأسلوب نفسه... أسلوب إدارة البلاد بمنطق الاحتكار، وباقتصاد يكرس الفوارق، ويمنح الامتيازات على حساب الأكثرية.

## المعيقات اليومية... حين يصبح العيش معركة شخصية

بحضور هذه المعادلة المختلة، يواجه الشباب سلسلة معيقات تلتف حول حياتهم كالحبال: بطالة تلامس اليأس... فرص قليلة، وشروط وظيفية مهينة، وأجور لا تعيش أسبوعاً.

تكلفة حياة خارجة عن المعقول... للسكن، النقل، الغذاء، التعليم... كلها تتحول إلى أحلام، هجرة عقول متواصلة... كفاءات تتسرب،

وشباب يحزمون مستقبلهم في حقيبة سفر. غياب الدولة الراعية، لتتخلى عن واجبها في التخطيط والتشغيل والإنتاج، تاركة المجتمع يواجه مصيره منفرداً.

هكذا تسقط فرحة التغيير أمام واقع لا يتغير، أو يتغير للأسوأ.

# قاسيون

للاطلاع على منصات التواصل الاجتماعي التابعة لحزب الإرادة الشعبية عن طريق رمز ال QR:



قيمة الاشتراك السنوي للأفراد

60000

2026

انطلاق حملة الاشتراكات السنوية < كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار